



# الطوفان .. ما بعد العولمة

## صناعة الإعلام وتحول السلطة

د. خالد محمد غازي



---

**books4arab.com**





## مدخل للقراءة:

العولمة فى معناها المعجمى " هو أن يتخذ شئ ما بعداً عالمياً أو كوكبياً " وبهذا المعنى يصبح الأمر بريئاً ومنطقياً ومشروعاً، لكننا عندما نبحث عن مصطلح "العولمة" المتعارف عليه ويستخدمه الباحثون فى مجالات السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة، فإن الأمر يخضع للمساءلة، وفق المعايير الإنسانية والأخلاقية، فالبعض يرى أن المصطلح يعنى:

١ - العملية التى تصبح من خلالها شعوب العالم متصلة ببعضها دون اعتماد أو اعتبار لمفاهيم الهوية والخصوصية فى كل أوجه حياتها.

٢ - هى أيضاً التدخل الواضح فى أمور الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الثقافة والسلوكيات دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد، أو دولة معينة أو دون الحاجة إلى إجراءات.

وكلا التعريفين مبنى على أيديولوجية أى يعتنى بمنظور دون اعتبار للمفهوم، أى خروجه عن دائرة المؤلف.. فيتلقى القارئ العربى مفهوم العولمة محملاً بقوميته وذهنيته وهويته.. ولماذا نتهم التعريفات السابقة

بتهمة الانتماء الأيديولوجي؟!!

ببساطة لأن حاجز " اللغة " يقف بين الظاهرة العالمية ومتلقيها فيضع حدوداً معرفية (إبستيميه) بين الظاهرة والتعريف.. ومن هنا تأتي ورطة الأيديولوجيا!

والعولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، عندما كانت تنصدر حضارة ما.. باقى الحضارات وتقود العالم.

فالبعض من ذوى القوميات والخصوصيات الحضارية يرى فى العولمة ظاهرة " هيمنة " بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور القطبية الواحدية مقابل الثنائية التى كانت تشكلها الكرة الأرضية - الكوكب الذى نعيش عليه، بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظيرها السابق الاتحاد السوفيتى، ويدور الصراع بين تمثيل الرأسمالية التوسعية فى الامبراطورية الأمريكية.. والاشتراكية التوحدية فى روسيا الاتحادية.. ومن هنا يبدأ سوء التفاهم!

لأن تصوراً تاريخياً مغلوطاً بفعل التراكم المعرفى أدى إلى صياغة نموذج للعالم يقوم على الصراع الدائم بين قطبين متنافرين، تشكل أرضية هذا الصراع الخلفية الجغرافية والتاريخية كما كان الفرس قديماً فى صراع مع الرومان على تقسيم العالم.. هذا النموذج الإدراكى للعالم، والمشحون بفكرة الثنائية والقطبية والصراع إلى آخره، أدى إلى هذا الرؤية.

من قال إن هذا التصور سليم حتى مع تغيير ركائز معرفة العالم القديم؟!!

إن تصور نموذج إدراكي للعالم، سواء اعتمد على التاريخ أو الجغرافيا في النهاية هو تصور "نمذجة" بها كثير من الخلل لأنها غالباً ما تؤدي إلى الخلط بين التصور والواقع، في سياق محاولة صناعة "محاكي". المحاكى هو ذلك النموذج الذي يستخدم في التدريب على قيادة الطائرات والسفن إلا أن هذا النموذج المحاكى في الصياغة الأخيرة تصور ذهني منفصل عن الواقع بآلية المسافة الفاصلة بين صناعة الواقع بتاريخه وأحداثه، وبين الرواية عنه، أى كتابة تاريخه، فبقدر ما كانت الرواية التاريخية عن الأحداث والوقائع بسيطة - لسهولة العرض والتلقى - كانت الوقائع والأحداث معقدة ومتشابكة بدرجة يصعب معها الوصول إلى إدراك تفصيلي، نمطى عما حدث بالفعل.. هذه المسافة تحديداً هي الفاصلة بين التصور - النموذج - المحاكى - وبين الظاهرة في حد ذاتها، فعندما يصر علماء الاجتماع، وفلاسفة التاريخ على تسييد نموذج إدراكي للعالم، هم في بناءاتهم التصورية، يمارسون مهمة وضع هذه الأحداث التاريخية في قالب أيديولوجي، وهذا التصور تحديداً كان أكبر تحد يواجه العولمة.. فبدأت بإعلان الثوابت المتغيرة وتفكيك المتغيرات الثابتة!

ومن أجل فهم ظاهرة العولمة كان لابد من تفكيك المقولات المعدة سلفاً ذات الطابع الأيديولوجي المعبأة باللهجة النضالية، الدفاعية التهمكية وبين الخلفية الفلسفية لإعادة صياغة النظام العالمي الجديد وهو له ضحايا بلا شك، وهيمنة ظاهرة العولمة على كل طرق حياة المواطنين عالمياً كان لابد من وقفة للتأمل لنتساءل في أمانة علمية، تقدر الظاهرة الكوكبية الإندماجية الجديدة المسماة بـ "العولمة" وتقدر كذلك الهويات المختلفة في

العالم التى تحاول العولمة الظاهرة لا المفهوم دمجها فى محيط كونى أوسع من صراع الأقطاب الثنائية. ولما كانت دراسات هذا الكتاب كتبت فى مرحلة نضج المفهوم والإصطلاح وعدم نضج الظاهرة كان علينا إجراء معالجات وافية للمتغيرات التى صاحبت تطور الظاهرة من الميلاد ككائن عضوى حتى الطفولة والنضج مروراً بالمراهقة، ومن هذه المنطلقات الفلسفية والتاريخية ألزمتنا تغيير بعض محاور الدراسة إلى ما قد وقع بالفعل. نشير هنا إلى التقدم التقنى الهائل الذى أصبح يسابق تطور النظريات عبر العالم، هذا التحول أثر بشكل مباشر على التصورات الذهنية المفصلة عن الواقع بحيث انتهت الأيديولوجيا فعلاً بعجزها عن ملاحقة التطور التقنى!!

فالأيديولوجيا تخلفت عندما وقفت من تطور الظواهر موقف المتابع المدهوش لا المحلل الحكيم، وبانتهاء الأيديولوجيا انتهى مفهوم المثقف الداعى إلى التغيير فأصبحت المجتمعات تمارس التغيير والتحديث بشكل يومى بل ربع يومى أحياناً عبر التواصل مع قضاياهم المتدافقة والمعقدة المشابكة، ولهذا يقف العقل بتصوراته التى تصبح شيئاً من الماضى كل صباح، عاجزاً عن الملاحقة والتأويل والتفسير أو حتى التنظيم!!

لأننا تحولنا من مجتمع المعرفة إلى مجتمع المعلومات، وبين المجتمعين بون شاسع لا يدركه إلا العقل المتحرر من التصورات المسبقة لتفسيرات أصبحت تفقد صلاحيتها قبل وصولها إلى ورق الكتابة تعبيراً عنها!!  
إننا عندما صدرنا الطبقات الأولى من الكتاب باسم "الطوفان" كان مقصدنا تناول العولمة الناشئة بوصفها هيمنة سياسية اقتصادية، معتمدة

على ثقافة آليات السوق وعصير التسوق الرأسمالى التوسعى، ووقعنا فى حشد هائل من المراجع والمناقشات ذات الطابع السجالى، أما الآن فالوضع مختلف بحاجة إلى تفسير وفهم وتصور جديد.

لماذا؟!

لأننا نعيش ما بعد الطوفان، نقف أمام ما فعل بالعالم، الحلو منه والمر أيضاً.. وأصبحت آليات التعرف على الظاهرة أكثر تحرراً من النظريات الجامدة، التى تقولبنا فى الثبات، على الرغم من اجتثاث الطوفان لثوابته القديمة، وبذره لأرض جديدة تصنع ثوابتها وتضع هوياتها على محك التوازن والاندماج بديلاً إنسانياً راقياً عن الجمود والامتناع، فأصبحت العولمة واقعاً ملموساً لا يفصلنا عنه إلا نظرة على شاشات الهواتف المحمولة المدعوة بالجيل الثالث، وحصار الماركات العالمية فى أزقة القاهرة الفاطمية وغيرها من الظواهر والمظاهر، التى تؤكد أننا نعيش عصر ما بعد الطوفان، فهل رست سفن العولمة على شواطئ موانينا؟!

هذا السؤال تحديداً هو مدخلنا لمعالجة ما نعيشه من خلال يومياتنا على صفحات المدونات الإلكترونية.. والشبكات العملاقة التى تجعل مواطناً عربياً فى أزقة المغرب العربى يتحاور بشكل مباشر مع مواطن يابانى تفصله عنه آلاف الكيلو مترات من الجغرافيا. فماذا حدث بالفعل؟!

هل سقطت الحواجز والحدود؟!

وهل أصبح مجتمع المعرفة بديلاً عن مجتمع المعلومات؟!

وهل يخلو العالم من صراعات ومواجهات حول من يحكم العالم؟!

الواقع يقول إن ثمة عالمين غير منفصلين.. الأول واقعى والثانى تخيلى،



والأول محكوم بنظرية التاريخ والجغرافيا والثاني محكوم بفضاء خارج نطاق السيطرة الجغرافية أو التاريخية. إن العولمة - الطوفان - فعلاً اجتاح حياتنا، إلا أنه لم يزل مرهوناً بإمكانيات المواطن العولمي الذي يقدر على امتلاك تكنولوجيا العولمة وآليات التواصل والمعرفة العابرة للقارات!! فهل كانت آليات العولمة تهدف إلى ذلك؟!

الحقيقة لا .. إلا أن تقنية المعلومات ليست رفاهية وامتلاكها مع الأيام لم يعد حكراً على من يملك. لأن العولمة في التجلي النهائي.. هي صراع دائم للإجابة عن سؤال محرج : نمتلك أم نكون؟! لعلنا حاولنا في فصول هذا الكتاب أن نجيب عليه وعلى غيره من التساؤلات، لأنه في غياب الجواب الكافي النهائي الجامع المانع لا يبقى لنا إلا طرح المزيد من الأسئلة، حتى نجيب على بعضها، ونترك للتحويلات العالمية الإجابة عليها مستقبلاً، فالعولمة ليست شراً مطلقاً.. وهي لا تخضع للحكم القيمي التجريدي بالخير أو الشر، لكنها تخضعنا جميعاً لهيمنة التساؤل المعرفي عن كيفية التعامل معها بشكل إيجابي، بدلاً من أحكام النفي والإقصاء ذات المرجعية السلفية.

ألم نقل لكم .. لقد إنتهى عصر الأيديولوجيا وبدأ عصر السؤال!

**المؤلف**

## **الفصل الأول:**

### **تحويل السلطة والاعلام**

**هل تطور الاعلام انعكاس لظاهرة العولمة وثورة الاتصالات؟**



ما زالت مقولة بيتر أبلار Peter Ablard احد فلاسفة القرن  
الثانى عشر- شاخصة أمام أذهاننا حتى اليوم - فهو يقول عن  
العلم فى أسوأ حالاته " إن العلم من دون ضمير هو موت  
الروح".

إن كثيرا من الفرضيات التى اتكأت على جدل تاريخى تعتبر  
الخوف والشجاعة منطق الكوكبية على مرّ العصور، إذ لا  
الخوف الإنسانى يكون منجاة من الطوفان ؛ ولا الشجاعة  
الإنسانية تستطيع أن تنجو بالإنسان من الاخطار. والحال أن  
الخوف يولد الدفاع والمقاومة .. وكذلك تفعل الشجاعة، ان  
نبحث، قد تتوحش وتتوغل نحو الهيمنة والرئاسة.

وإذا كان الآخرون هم الجحيم - حسب مقولة " سارتر" - وتصور الآخر أنه (   
أدنى ) قيمة وأقل إنتاجا فنزعة الكراهية والعنصرية كرسّت لها السياسة ودعمت  
فرضيتها ولعل استمرارية ما يسمى بمصطلح " العالم الثالث " - على سبيل المثال  
- يكرس ويدعم (صورة انحرافية سلبية قائمة على تمثّل مجبول أساسا بالعداوة  
- كما يقول هشام جعيط - فجملة الانعطافات التاريخية المتسلسلة تؤكّد عدم  
الاستغلال الفعلى للقوى العقلية .. وهذه النقطة الحاسمة تمثل قمة صعود النسق

الحضارى؛ أما ما بعده ( مثل الاكتشافات العلمية الجديدة الآنية ) وقبله (نهاية تفكير العالم والمكتشف الزمانى والمكانى بالعلم)، فلا معنى لتشكيل الأمم والدول دون العلم والمعرفة.. ومتى تشكل منظور المعرفة والعلم فى أبهى صياغة للمشاريع العلمية والمعرفية ؛ فهو تأكيد أنه لا مناص من الدفع قدما نحو تحديث التراكم العلمى والمعرفى والرقى به من أجل الانسانية ، إذ إن الاختراع والاكتشاف العلمى يمثل الحالة الطبيعية والعقلانية ؛ بهدف الوصول إلى قاعدة علمية متينة وراسخة تركز عليها المشاريع الناهضة بالأمم.

وإذا اعتبرنا أن غاية مجتمع ما بعد العولمة هو الوصول إلى التحرر من النزعة المعادية لأبناء جنسه وتطهيره من حالة الكراهية التى تشبث بها المجتمعات، فإنه فى المقابل تعتبر جميع الوسائل الناجزة منذ فجر التاريخ إلى الآن مما يمكن أن نسميه بنظام "الورثة الجدد" هم على قناعة تامة بأن صراع الأجيال على الخير والشر هو بناء كونى وزمانى ومكانى، ولا منازع عليه سوى بالسيطرة على مقدراتها ومكوناتها الحيوية للإنسان.

فالشخصية الحاكمة والمهيمنة على زمام الامور؛ رغم قوة غطرستها المستمرة عبر التاريخ لم تمنع من استمرار قانون الطبيعة كفاعل حقيقى فى التطور والتحديث ، والذى ناضل من أجله الأنبياء والرسل والمبشرون والعلماء والمفكرون والفلاسفة والحكماء؛ بينما اندثر مع من وقفوا ضد التغيير فلسفتهم العسكرية والثورية والأيدولوجية وحل محلها مشاريع حضارية وفكرية جديدة .

إن التاريخ حفظ لنا ملامح تذكارية من عظمة الأمم والدول لا تزال شاهدة على عصرها وخلودها لما تركوه من رصيد زاخر بالأحداث والتحركات؛ التي أطرت معرفيا وعلميا للثورة التقنية والمعلوماتية التي تعيشها الدولة الكوكبية المعاصرة ؛ لذلك فإن قيمة حضارات الأمم السابقة كانت فى آثارها ومنجزها الإنسانى الحضارى ونهوضها العلمية والفكرية.

إذا كان التاريخ هو فقه الحرية - حسب تعبير " كانط " - أى أن الأحداث التى يصنعها الإنسان على مستوى الفرد والكل تقودها فكرة قيمة ، وهى الفكرة التى ناضل من أجلها المصلحون ، ومن ناحية أخرى يكون هذا الصانع هو الذى يبدل مسيرة الهدف من مرحلة تاريخية الى أخرى ، وعندما نقول ( المجتمع ) فإننا لا نحدد ما نسميه السلطة بعيدا عن المجتمع ، حيث يصيغ التقابل ( والاختلاف ) بين الأيديولوجى ( فى بعده السياسى ) والثقافى ، وحيث يتداخلان حد الاندماج ويتباعدان حد القطيعة والسلطة كمفهوم ( أيديولوجى ) من ناحية تجريدية تضع نفسها - بحسب رأى أبو القاسم المشاى - فى أهداف وفى رؤية مغايرة عندما نبحث عنها داخل التشكلات الاجتماعية ومؤسساته المختلفة فإنها تختفى ولا وجود لها ويمكن الاستدلال عليها من خلال مظاهرها فقط ؛ والتى يمكن أن ندركها فى سلوك الأفراد ومؤسساتهم وقيمهم ومعتقداتهم ، وبالتالي لو نظرنا إلى الثقافة كمركب من المعارف والعقائد والقوانين والأخلاق والعادات والفنون التى ينتجها المجتمع جيلاً بعد جيل ويكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى المجتمع ، فإنها ( أى الثقافة ) تحوى مجموعة من الأهداف التى تحصرها الأيديولوجية

فى مجال اشتغالها وفق دلالات غائية تشترط وجود هذه الأهداف ( مرحليا ) ولعل احتدام التوترات المتعلقة بفكرة الهوية: هوية الجماعة وعلاقتها بالآخر ، ومع اشتداد الانغلاق أيديولوجيا (الخصوصية، الأصالة)، تبقى هذه المعادلة المتواترة بين (الأيديولوجيا، الثقافة) أسيرة التاريخ ، ومن هنا يمكن النظر إليهما معا كمفهومين عصيا عن التباعد والتعارض .

ومع بزوغ الثورة المعلوماتية فى أواخر القرن العشرين المنصرم ، وتفجر الدولة الكوكبية المفترضة وشيوع التجارة الرقمية المتعددة الجنسيات فى العالم "المتقدم ؛ الناهض ؛ المتأخر "، بدأت تتشكل ظواهر اجتماعية جديدة من قبيل العولمة .. مثل ثورة المعلومات وصراع الحضارات والاستنساخ والهندسة الوراثية، وتعززت مقولة الحوار ونهاية التاريخ والهامشية والاقصاء وأزمة الاقليات ، والتنمية الشاملة وثقافة السلم والحرب وتحرر المرأة .. فضلا عن نزعة الأنسنة من جانب آخر، لا سيما أيضا إشكالية الخيال العلمى باعتبارها ظواهر علمية وعالمية فى آن واحد أذهلت سكان المعمورة، حيث تفاقمت ثقافة الاستهلاك لقطاعات عريضة من الناس، وتقزمت حركة المنتجين إلى أقليات مركزية فى العالم المتصف بالدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومحاربة جميع أشكال الظلم والقهر.

كما تشكل وسائل الاتصال والتدفق الحر للمعلومات أهم منتجات الثقافة المعاصرة بتحليلاتها المختلفة التى تعتمد الوسائط البصرية والصور التى يتم بثها لنشر رسائل وبرامج (مقصودة) وموجهة أيديولوجيا ( وهنا الثقافة والمعرفة فى

خدمة الأيديولوجية وهى احدى ظواهر العولمة)، إذ يمكن بث صور الكوارث والحروب والقتل كمأساة بشرية وبرؤية أخرى يمكن تقديم مشاهد الموت والقتل والصراع فى أفلام السينما والمسلسلات التليفزيونية على أسس وافتراضات أيديولوجية ، وتتحول الثقافة الى وسيلة سياسية تحكمها استراتيجية وتساهم فى صناعة مواقف وآراء ومفاهيم لها إطارها التاريخى وهدفها الموجه .

والمهتم اليوم بدراسة هذه الظواهر الاجتماعية المعاصرة، يدرك من أول وهلة حجم انهيار الخصوصيات المحلية والانا بقدر تزايد حجم الانفتاح على العموميات والآخر، إن لم نقل اغتيال جوهر الاستقلال الوطنى الاستراتيجى؛ ثم المحاولة الدءوبة فى تغيير خريطة العالم، بفسح المجال امام صعود وهبوط مستوى القيم المجتمعية والعادات والتقاليد الموروثة .. تلك المتأصلة منذ القدم لصالح عادات وقيم واخلاق جديد مكتسبة، بدت كأنها غريبة وبعيدة وشاذة عن أصولها وفضائها الاجتماعى ، باعتبار أنها باتت تدق ابوابها أذهان الافراد والمجتمعات لتحاربهم فى عقر دارهم.

وقد طرأت تحولات جذرية على المفاهيم المكونة للثقافة بالرغم من تعارضها مع المكونات الدينية للمجتمعات (الرق، العبودية، الثأر.. إلخ) وتأسست رؤى وأفكار جديدة (الاختلاف والحوار فى مواجهة الجدل والاحتدام).

ومن ثم يقع التساؤل عن مخرجات هذه الظواهر الاجتماعية من الناحيتين الايجابية والسلبية وتأثيرها فيهم.. والسؤال الذى يطرح فى هذا السياق: ماذا يريد الإنسان ككائن اجتماعى من الدولة الكوكبية المفترضة؟ وما بعد مجتمع



العولمة ؟

إن ما ينجزه الإنسان فى حقبة زمنية وعمرية معينة يؤثر فى المسيرة الحضارية لبنى البشر ؛ و لا يمكن أن يندثر من الوجود .. بل تعتبر - أحيانا - مركزا للتحويلات التاريخية وهى التى تعبئ المجتمعات نحو التقدم العلمى والمعرفى وقيادة التاريخ ؛ وتترك مجالا واسع النطاق للأجيال الصاعدة من الاستمرار فى النهوض بالواقع الكوكبى . ومن ثم يصبح الحديث عن انهيار الدولة والإنسان مجرد وهم محقق ؛ لأن ذلك لا يكون أبدا .

لقد استخلص " ابن خلدون " العبرة الكبرى أن العلم يمثل أكبر استثمار للعقل البشرى لبلوغ درجة الكوكبية فى زمن أجداده، وأن التخلّى عن هذا الاستثمار سبب "كارثة" سقوط العرب والمسلمين صرعى أمام الأمم والممالك والدول المطالبة بإعلان ورثة التركة العلمية ومواردها البشرية بقدر تناغمهم مع الوجهة الغالبة والمقلدة لها.. أما طرحه لمفهوم العصبية فهو من باب التعليم والأخذ بالأسباب والمسببات فى نشأة الأمم والممالك والدول وبناء الحضارة الكوكبية المنيعّة، فهو يعتبر أن كل من يملك عصبية أكثر يملك سلطة أطول . ويعتبر مفهوم العصبية عند ابن خلدون محركا للتاريخ، أى لا يمكن أن يقوم الملك إلا بالعصبية النسبية من ولاء وتحالفات وصلة القربى أو الرحم القائمة على الدم وفوق ذلك كله تمثل الصبغة الدينية العنصر المكمل لزيادة قوة العصبية أكثر فأكثر يقول ابن خلدون: " ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بهم، وتتم

الرئاسة لأهلها".

ويضيف: " وهذا التغلب هو الملك ، وهو أمر زائد على الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر فى أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر، وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها". ( مصطفى الشكعة : الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون )

إن العولمة تنشأ تأليف ثقافة ذات بعد واحد ومن نمط استبدادى - على حد قول عبد الإله بلقزيز- فهي محكومة بأفكار وتصورات وتراكمات معرفية كما إنها - برأى حسن حنفى - تعبير واقع ومستمر وفى أشكال متجددة عن الوعى المركزى المهيمن انطلاقاً من الغرب.. بينما يرى عبدالله الغدامى أن العولمة نموذج بشرى واقعى وهو نظام كامل، لكنه ليس حصيناً فالحل لا يكون باستشعار الخوف وإنما بالتعامل الواقعى مع الأمور" .. " وأن العولمة كائن نموذجى بشرى، ومن هنا فإن التعامل يجب أن يكون فى حدود شروط الفعل البشرى، والتعامل معها لا يكون بالخوف والتخويف منها، وإنما يكون بأخذها مأخذ التفهم - أولاً- والنقد - ثانياً - والتحاور معها مباشرة بعد ذلك " .

إن العولمة - بحسب د. عامر عبد زيد - ليست محض مفهوم مجرد بل هي جملة عمليات تاريخية لا يحتويه تعريف مصطلحى محدد .. فهي بالنسبة للعاملين بالاعلام والصحافة تختلف فى مفهومها عن السياسة او الاقتصاديين .. فهي عمليات تاريخية متداخلة تتجسد فى تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، حتى الأشخاص. أنها قفزة حضارية ، على نحو يجعل العالم واحداً

أكثر من أى يوم مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقا للتواصل. وبالتالي فهي عملية مستمرة فى الاقتصاد والسياسية والاتصال؛ فالعولمة فى نظر غليون: هى الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً فى طور من التطور الحضارى يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد .

إن معنى الوحدة هنا ليس التجانس والتساوى بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشرى بل إنها تعنى درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ، لذا ارتبط مفهوم الاعتماد المتبادل «Interdependence» إذ إننا هنا بإزاء منظومة ثقافية سياسية وحضارية تشكل رؤية سياسية صوب ذاتها وصوب الآخر.

وتمثل العولمة الحقبة السلطوية الحضارية الثالثة بعد الكنيسة والدولة الليبرالية الحديثة؛ على المستوى التكويني إما على المستوى البنيوية الأفقى، يجد الإنسان نفسه اليوم بين ثلاثة عوالم ، لكل منها هويته ومركز استقطابه: الأول هو العالم القديم باصولياته الدينية وتصوراتهِ أَللاهوتيه الغيبية أو الماورائية؛ الثانى: هو العالم الحديث بفلسفاته العلمانية وتهويماته الانسانية، الثالث هو العالم الأخذ فى التشكل الآن، أى عالم العولمة بفضائه السبرانى ومجاله الإعلامى، بإنسانه العدى ومواطنه الكوكبى. هذه العوالم الثلاثة التى تتجاذب الوعى بالهوية المجتمعية والثقافية، تؤلف ما يمكن تسميته ثالوث: القدامة والحداثة وما بعد الحداثة، وبصيغة أحدث ثالوث الأصولية والعالمية والعولمة. وفى المجال العربى

الأخرى تسميته ثالثاً الاسلمة والأنسنة والعولمة.

وحين نستعرض مفردات من قبيل: (التبعية، الاندماج، التكيف، الاعتمادية المشتركة، الهيمنة، الإمبريالية، أمركة العالم.. إلخ).. يرى - مؤيد عبد الجبار الحديثي - أن " العولمة ليست رديفاً لأي من هذه المفردات أو المصطلحات، لأن حقيقتها أكبر من تلك المفردات مجتمعة. فهي نظير لمجموع تلك المصطلحات في الأقصى، ولعظمها في الأدنى. لذا لا ريب أن تضحى العولمة نظاماً تتكامل فيه لغة السياسة والاقتصاد والمعلوماتية. حيث يجد فيه النفوذ السياسى مداه الاقتصادى، بينما يتكئ النفوذ الاقتصادى على ظهوره السياسى، ويتدخل عالم الثروة الاتصالية ليؤطر الظاهرة بأبعاد متداخلة..".

وقبل شيوع مفهوم العولمة طرح ألفين توفلر مفهوم الموجة الثالثة التى دشتها البشرية مع عصر المعلوماتية والحواسيب بعد الموجة الأولى الزراعية والموجة الثانية الصناعية، وهو - توفلر - يقول لنا إن الهم الكبير ( كان فى العصر الصناعى، هو صنع الأشياء. وفى الوقت الحاضر يبدأ همنا الأول بإدارة الأشياء ). وكذلك يؤكد أن ( المبدأ القائل بأن المعرفة هى السلطة أصبح منذ الآن عتيقاً. فلكى تُمارس السلطة تحتاج إلى معارف عن المعرفة ). وبهذا نكون مع العولمة أمام ظاهرة مركبة ومعقدة، متعددة الأوجه إطارها المفهومى ملتبس، ومن الصعب الإمساك بجميع آلياتها.. فهى أيديولوجية بمعنى انطوائها على منظومة من أفكار وأهداف محددة. وهى مجموعة من الاستراتيجيات المتوافقة لمؤسسات وحكومات وأشخاص تبدو مستقلة بعضها عن بعض.

ويتضح مما سبق ارتباط مفهوم العولمة بكثير من النظم المعرفية المختلفة، وبمفاهيم كثيرة ومتنوعة، مثل: النظريات الخاصة بعصر المعلومات - Information Age، ونظريات أمركة العالم Americanization، ونظريات التغريب Westernization، ونظرية الرأسمالية Capitalism، ونظريات ما بعد الحداثة Post Modernism.. وغيرها، ويرتبط بوسائل الاتصال والاتصال ذاته على الرغم من أن الباحثين يتجنبون التركيز على وسائل الاتصال ذاتها عند مناقشة قضايا العولمة على أساس أن التركيز على تحليل وسائل الاتصال كثيرا ما يبالغ في دور هذه الوسائل ويهمش الخصائص الأخرى، والتأثيرات عبر الدولية وعبر الثقافية، ويخفق في أن يأخذ في اعتباره على نحو كاف دور القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تحرك وسائل الاتصال .

وعبر كل المفاهيم المتباينة تتشكل خطابتنا واستناداتنا المعرفية، نراهن على الفكر والإبداع ليخلصنا من هذا التشظى لتتخلص من الإرث الاستبدادي والفوضى التي تكرر لمزيد من التناقض.

ففي عصرنا الراهن تغدو المعلومة هي قاعدة القوة، والمجال الحيوى للاستثمار الرأسمالى الرابع دائما.. وتكون المعرفة سلطة ، تتفوق في تأثيراتها على أية سلطة أخرى عرفت الإنسانية من قبل، فنصبح تحت طائلة التغيرات المتسارعة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية في حقبة أخرى تختلف في خصائصها وموجهاتها عن الحقب السابقة.. وأكد ألفين خطورة المعرفة فقال: المعرفة هي المحور الذى ستدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية.. إنها القاعدة

الأساسية لظاهرة العولمة «Globalization»، ومادامت السلطة هي المحتكر الرئيسى للاعلام فإن هذا الاحتكار تستتبعه وترتبط به عضويا مظاهر أخرى فى غاية الحساسية والخطورة.

لذا فقد أدت العولمة - بحسب د. عبد المنعم الحسنى فى كتابه "العولمة والأمن الثقافية" - إلى تجزئة عمليات الإنتاج وأسواق العمل والكيانات السياسية والمجتمعات، مما يدعو إلى تحديد أبعاد أساسية لهذه العولمة، والتي تتمثل فى: - أولا: أن العولمة حقيقة جديدة من الاقتصاد العالمى الذى ظهر بعد زوال هيمنة الدولة فى المجتمع الغربى، وبداية تشكل الكيانات السياسية والاقتصادية والإقليمية.

- ثانياً: لابد من مراعاة تطور المنجزات العلمية والتقنية جراء ثورة المعلومات، التى ظهرت مع الشبكة الدولية للمعلومات، وكذلك الاتساع الذى شهده الإعلام خلال العقود المنفلتة.

- ثالثاً: التطور الهائل على جميع الأصعدة، وكذلك الانتشار الديمقراطى، وحقوق الإنسان بما تشمله من حرية المرأة وتطور الفكر الإنسانى والحوار بين الشعوب.

كما يحسب للعولمة أنها عملت على تلاشى الحدود بين الدول، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات، إلا أنه كان لهذه السياسة مردودات سلبية على جهات، وأخرى إيجابية على جهات أخرى، مما خلق حالة من التباين فى المواقف تجاه تلك القفزة الحضارية.

## العولمة وصناعة الإعلام

وهنا يكمن سؤال غاية فى الأهمية، وهو: ما العلاقة بين العولمة والإعلام؟ وهل الإعلام العالمى تأثر بالعولمة؟ أم أنها انعكاس لظاهرة الإعلام العالمى الذى حمل الرسالة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر وسائله التقنية؟ الحقيقة ان كلا الظاهرتين متلازمتان لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر على الأقل فى عالمنا المعاصر الذى طوى شوطاً من الزمن توسعت فيه دائرة العولمة من ناحية وكثرت وتشعبت وسائل الاعلام فيه من ناحية أخرى. العولمة أثرت وبحد كبير فى الأنشطة الاعلامية فى عالمنا المعاصر ولا تخلو اليوم أية ظاهرة من ظواهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ولعبت فيها وسائل الاعلام دوراً يكاد يكون الاهم حتى بالنسبة لما تحتويه هذه الظواهر من معنى فى المجتمعات المختلفة.

### ١ - دور حيوى فى منظومة دولية :

ان الكثير من الباحثين يعتقد بأن عولمة الأنشطة الاعلامية «تمثل أهم تطور إعلامى فى العقدين الاخيرين من القرن الماضى. وأن هذا التطور سوف يحدد مسار هذه الأنشطة طوال سنوات القرن الحالى، فضلاً عما يمثله ذلك من أهمية وتأثير فى انظمة الاعلام الوطنية فى دول العالم». لكن هناك ايضا ملاحظات مهمة - من وجهة نظر د. حمدى أبو العينين - لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار وهى: اولاً: ان عولمة النشاط الاعلامى لم تتحقق بعد بالصيغة التى ربما تكون قد استقرت لدى الكثيرين. ثانياً: ان ما تحقق عينياً هو عولمة الرسالة الاعلامية بفضل

سقوط الحواجز وهى ظاهرة «تقنية» اكثر من كونها ظاهرة سياسية أو ثقافية على الرغم من تأثيراتها السياسية والثقافية.

ثانياً: ان درجات استجابة الانظمة الاعلامية الوطنية للتغيرات التى تفرضها عولمة صناعة الاعلام متفاوتة الى حدود بعيدة، الامر الذى ينفى بشدة حقيقة أن تكون العولمة سمة أساسية لانشطة وسائل الاعلام عبر مناطق العالم المختلفة فى الوقت الراهن.

ثالثاً: ان عولمة النشاط الاعلامى، حيث توجد الان، ليست ظاهرة حديثة تنتمى للعقدين الاخيرين من القرن الماضى، إلا أنها تعبير عن تطور تاريخى تمتد جذوره الى القرن التاسع عشر، وان كانت خطأها قد تسارعت فى الربع الاخير من القرن العشرين.

وفى هذا الصدد يرى روجيه جيران أن الحقل السياسى الغربى أصبح يتحدد بالكذب أكثر من أى وقت مضى بعد انهيار الأيديولوجيات التعبوية، التى شكلت مرجعيات للقيم والدلالة وحواجز للسلوك المثالى، وإن وفرت أحياناً كثيرة غطاء للتمويه والتزييف، وتبرز السياسة الكاذبة السائدة حالياً فى مستويين مترابطين تقديم الوعود المثالية الزائفة.

وضمن هذه الآلية فى إنتاج صور تمثيلية عن العرب، يقول الكاتب محمد حسنين هيكل: لم يعد العرب يواجهون الخطر الأخلاقى المتعلق بسوء فهم الرأى العام الغربى لهم وحسب، بل إنهم فى خطر مادى حقيقى، لكونهم معرضين لممارسة القوة الغاشمة ضدهم التى لا تمتنع عن استخدام التدخل



العسكري. وقد تنوعت الصورة المتخيلة عن العرب في جغرافية شرقية صحراوية ويمكن إدراج نماذج لتلك الصورة رافقت التطور التاريخي الذي ولده الصراع السياسى، والذي أنتج بالتالى أشكالاً جديدة من التخيل، منها: صورة العربى المتمثلة فى شيخ صحراوى يحيط به حريم من الفتيات، وهذه الصورة - لا شك - وليدة ذهنية الاستشراق، وكذلك صورة العربى "المتوحش" أو غير المتحضر أو "ذى النزعة العسكرية"، كما أن الصراع مع إسرائيل جاءت محصلته إنتاج صورة "للعربى الإرهابى".

كما أنه وبعد بروز الأوبك - والكلام ما زال لهيكل - بوصفها قوة اقتصادية رئيسية وارتفاع أسعار النفط فى السبعينيات خلق صورة للعربى بالثمن والطماع وغير المستقيم، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر تحولت دول الشرق الأوسط إلى دول راعية للإرهاب.. "انتهى كلام هيكل".

وقد كشفت الممارسات المختلفة فى سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عن دورين اساسيين قامت بهما وسائل الاعلام فى المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية، وهو الدور الاقتصادى حيث تلعب فيه وسائل الاعلام دوراً مهماً. فقد أصبحت العولمة الاعلامية تمثل قيمة اقتصادية هائلة ومتنامية خاصة فى ظل اقتصاد المعلومات الذى أصبح السمة الاساسية للاقتصاد العالمى، حيث بلغت استثمارات صناعة المعلومات تريليونى دولار عام ١٩٩٥، وفى نهاية القرن (عام ٢٠٠٠) بلغت ٣ تريليونات دولار سنوياً بعد ان كانت هذه الاستثمارات لا تتجاوز ٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، وثانياً الدور

الايديولوجى الذى يوفر بيئة معلوماتية وايديولوجية لدعم الاسس السياسية والاقتصادية والمعنوية لتسويق السلع والخدمات وتطوير نظام اجتماعى قائم على تحقيق الربح عبر الثقافات الوطنية المختلفة. والكتاب يحتوى على اربعة فصول اساسية. فى الفصل الاول حاول المؤلف أن يستوعب مفهوم العولمة فى بحوث الاعلام. فهذا المفهوم باعتقاد توسوفى كتابه المعروف «الامبراطورية الالكترونية: الاعلام العالمى والمقاومه المحلية» (١٩٩٨) يمثل أحد المفاهيم الحديثة فى الدراسات الاجتماعية بوجه عام بالرغم من كونه مفهوماً أقدم بكثير فى مجالى الدراسات الاعلامية والتجارة الدولية والدراسات الاجتماعية.

ويجرى العمل فى كل انحاء العالم على عولمة الإعلام، وتحتكر الولايات المتحدة - على سبيل المثال - نسبة عالية من صناعة الأخبار، وبث المعلومات عبر الفضائيات وشبكة الانترنت، ووكالات الأنباء، وتصدر عبر شركاتها ما يقارب ثلاثة أرباع البرامج التى تبثها عبر العالم، فى حين لا تتعدى نسبة ما تستورده الـ ٢٪.

وتشير الدراسات إلى أن ٩٧ ٪ من الأجهزة المرئية موجودة فى الغرب الذى يمتلك أيضاً ٨٧٪ من الأجهزة المسموعة وأن ٩٠٪ من مصادر الأخبار فى دول العالم الثالث مستوردة من الدول الغربية ؛ والمفارقة أن أوروبا نفسها - ناهيك عن العالم الثالث - تعاني هذا الغزو الإعلامى والثقافى الكاسح، فعلى سبيل المثال ( يتجلى العجز الأوروبى فى كون هذه المجموعة قد صدرت إلى أمريكا عام ١٩٩٢ ما يقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار من الإنتاج السمعى المرئى فيما

استوردت من الولايات المتحدة ما يقدر بـ ٣٧٥٠ مليون دولار ) . ونلمس هيمنة كاملة للغة الإنجليزية التي باتت اليوم لغة الاحتكار المعرفى والإعلامى / المعلوماتى، لفرض ثقافتها ونموذجها الحضارى الذى تتبناه وتؤمن به.

ويلاحظ أيضا أن نحو ٨٨% من معطيات "الانترنت" تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩% بالألمانية و ٢% بالفرنسية، و ١% يوزع على بقية اللغات الغربية وأن السيطرة الأمريكية على العالم تستند إلى هيمنتها على الاتصالات. فثمانون بالمائة من عدد الكلمات والمشاهد والصور التى تدور حول العالم تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتركز سلطة الإعلام بيد من يسمون ببارونات الصحافة (أمثال ماكسويل وروبرت مردوخ وهيرست؛ ففي الولايات المتحدة هناك خمسون شركة تمتلك معظم وسائل الإعلام. وفى بريطانيا هناك ست شركات إخبارية كبرى تسيطر على ثلثي الصحف والمجلات).

وتحتكر أمريكا صناعة الصورة فى العالم - إنتاجها وتسويقها - فواشنطن (وحدها تسيطر على ٦٥% من حجم الاتصال المتداول فى العالم، كما أن أمريكا نفسها تحتكر ٣٥% من عملية النشر فى العالم و ٦٤% من الإعلان الدولى و ٤٥% من التسجيلات و ٩٠% من أشرطة الكاسيت و ٣٥% من البث عبر الأقمار الصناعية.. وهذا يعنى أن أكثر من ثلثي حجم الإعلام الذى يبت فى العالم قادم من أمريكا..).

وهكذا نجد أن الصور اليوم تخدم غايات واستراتيجيات قوى ومؤسسات وأنظمة بعينها تمثل العالم الرأسمالى الغربى، وتدفع الآخرين إلى مواقع السلبية والهامشية والاستهلاك المحض.

بعد استعراض صور الصراع بين تلك الجماعات مختلفة التأثير فى سياسة الدولة، نلاحظ فى سلوك تلك الأقليات أنها على المستوى السياسى والفكرى تعيش انفصالا على مستوى العقيدة أو المذهب أو الدم.. أما على مستوى العولمة فيزول ذلك الانفصال، حيث يحدث تعاون وتبادل للمصالح.

لذلك نتلمس فى تلك الدول التى تعيش اغتراباً عن واقعها المنقسم إلى عصبية طائفية وفئوية وقومية، أنها تحاول التغلب على هذا الاغتراب، باعتمادها إحدى العصبية المهنية التى تعتمد الإكراه مع غيرها، سعياً لكسب الشرعية التى يراها الكثير سواء بالهيمنة القانونية التى هى ذات طابع عقلى، أو الهيمنة التقليدية تبعاً للعرف، أو الهيمنة الكاريزما، بما يعنى أنها ذات القدرة الخارقة على سحر الجماهير والمتمثلة فى الطابع الانفعالى التى تتطلب الثقة الكاملة برجل استثنائى.

إلا أنه يمكن القول بأنه باعتبار الإعلام إحدى آليات السلطة السياسية المستبدة فى عالمنا العربى وهذا يعود بشكل إلى امتلاك الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التشريعات التى تقيد حركة الإعلام الخاص على ضعف شأنه، لذا يمكن القول بأن الإعلام العربى إعلام رأسى، يهبط من أعلى إلى أسفل، وذلك يعود لمركزيته وتوجهه الدعائى، الذى يخدم رأس النظام وهذا يتخذ من الفرد

الاستثنائي محل اهتمامه الأول، ويبدو أن تلك السمات ساهمت بشكل أو بآخر فى ترسيخ السلطة القائمة وخلق سلوكيات عامة مرتبهة لهذا الأعلام فى وقت تمارس فيه القوة والإكراه الدور المرافق لهذه العملية، مما خلف رأياً عاماً ممزقاً خاضعاً للارتهان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الأعلام عبر هذه السياسة - العولمة - إنما تجاوز البعد التنويرى للإعلام باعتباره مصدر الحقيقة، وتحول إلى نوع من أنواع الدعاية التى تستهدف التأثير فى النفوس عبر أشاعة أفكار ومعلومات محددة، كما بات يهدف إلى السيطرة على الفرد، فى الوقت الذى استثمر فيه الإعلام وظائف الاتصال الترويجية لمفاهيم سياسية معينة، فقد أخفق الإعلام فى خلق رأى عام مقتنع بما لديه من تسويغات بما يمثل إخفاقاً للوظيفة الإقناعية التى تهدف من وراء الاتصال إلى إحداث تحولات فى وجهات النظر السائدة حول الواقع المحلى والعالمى والاقتصادى، كل هذا جاء جراء غياب العقلانية نتيجة هيمنة الرؤية اللا تاريخية واللا نقدية، مما خلف عسراً فى الاندماج الذى يعانى به المجتمع أصلاً.

## ٢- الهوية واللغة

ربما كانت الأقطار العربية أقلّ استقبالا بحفاوة لمظاهر العولمة فى شئون عدّة ؛ ورغم هذا الاستقبال الحذر؛ فقد كانوا من أوائل ضحاياها ؛ حين يتعلق الأمر بلغتهم وثقافتهم ؛ لقد فهم البعض الانفتاح على العالم والانخراط فيه ؛ أنه يعنى التخلّى عن لغتنا العربية واستخدام لغة الآخر، والتى أُطلق عليها لغة العلم

والتكنولوجيا، مع أن العرب كانوا سباقين لفهم واكتشاف العلوم وتطويرها ..  
فقد أبدع العلماء العرب فى الرياضيات والفلك والعمارة والقانون بلغتهم  
العربية، كما أبدعوا فى الشعر والأدب والدين.

فيما عملت المؤسسات الثقافية والإعلامية فى الغرب على تقديم مسوغات  
للعولمة تتبع عدة خطوات أهمها: مخاطبه المؤسسات التربوية والتعليمية الوطنية،  
فى محاولة للبعد عن تسييس الدين ومواجهة الحركات الدينية وربما عدم التورع  
عن ضربها واستئصالها بالقوة، ضمن هذا التوجه يلاحظ الباحثين - الأمريكان  
بوجه خاص - بعلاقة العولمة بالبعد الحضارى والثقافى.

فقد وجد أحد الباحثين الأمريكيين أن مناقشات الشرق الأوسط فى كتب  
التاريخ المدرسية تزخر فى أغلب الأحيان بوقائع غير دقيقة وافتراسات وتكرس  
لمفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامى، نلخص بعضها فى:

- أولاً: تشيد الكتب لدى مناقشة المعتقد الإسلامى بالترخيص بتعدد الزوجات  
والرق دون ذكر الحدود التى وضعها القرآن الكريم والسنة النبوية، فى تخصيص  
عموم النص.

- ثانياً: تحوى الكتب المدرسية شرح انتشار الإسلام بقوة السيف، فى تجاهل  
تام للعملية الطويلة التى استغرقت قروناً، والتى أدت إلى التحول إلى الإسلام  
من خلال الإقناع، وليس بحد السيف.

- ثالثاً: كثيراً ما تتجاهل هذه الكتب الإسهامات الإسلامية فى الحضارة  
الغربية، وتعرض لتاريخ للشرق الأوسط بعبارات سلبية فى الأغلب.

- رابعاً: حينما تتعرض الكتب المدرسية الخاصة بالجغرافية للوطن العربى تبالغ فى تأكيد عنصر البداوة فيه، وقلما تتطرق إلى عملية التحضر التى تجرى بمعدل سريع، كما أنها لا تتطرق إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلا قدراً ضئيلاً من الاهتمام الجاد، فيما تحظى إسرائيل بمعاملة متحيزة، سواء فى طريقة الحديث عنها أو فى حجم المساحة المخصصة لها فى كتاب مدرسى.

فأصبحنا نجد أطفالاً عرباً، فى مدن عربية، ولأبوين عربيين، لا يتقنون العربية، ويتشدقون بلغة أخرى ويمارسون بها حياتهم، فكيف تتقن لغة أو لغات أخرى دون أن تتقن لغتك الأم.. وانعكس ذلك على اهمال القراءة باللغة العربية بموروثاتها.. ان اللغة هى احدى مفردات الهوية.

ان قيم الانسان العربى نبتت من جذوره الثقافية والمعرفية والبيئية والدينية؛ فكانت المنطقة العربية مهداً للديانات الثلاث، ومبعث الوحي للإنسانية، الأمر الذى يتناقض مع أخطر مفرزات العولمة، ألا وهى المادية الذى تتحكم فيه الشركات المتعددة الجنسيات، فكان الصراع على المنطقة العربية ليس للثروة والنفط والغذاء فقط.. بل كان صراعاً وحرباً على طمس الهوية بجميع صورها وجوانبها.

### ٣- منافسة شرسة على صناعة المعلومات :

واذ كان عصر العولمة عنوانه الرئيسى المعلوماتية؛ فان العرب وجدوا انفسهم أمام ندرة انتاجهم الفكرى.. ينهلون من عوالم مفتوحة تستهدف عقولهم وقيمهم وثرواتهم؛ دون فرز أو تنقية أو تصفية؛ فإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادر

المعلومات التى تغذى الفضائيات العربية، ووسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، وهى مصادر فى الغالب غير عربية ، إذ لا توجد وكالة أنباء دولية واحدة تنشئ الخبر من وجهة نظر العرب، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تسابق الآخرين لإطلاق فضائيات تابعة لهم بلغتنا العربية وترجمة صحفهم و مجلاتهم ووسائل إعلامهم للإنسان العربى.

وفى رأى د. راسم الجمال «كتاب الاتصال والإعلام» أنه باستثناء المضامين الإعلامية التى تبثها القنوات الفضائية الإخبارية وعلى رأسها قناتى «الجزيرة» و«العربية» والقنوات الفضائية المستقلة التى تبث من خارج العالم العربى يجنح الخطاب الإعلامى القومى الذى تبثه وسائل الإعلام الوطنية، خاصة الصحافة إلى التعبير عن الإحباط وخيبة الأمل علاوة على اختفائه فى أحوال كثيرة من الخطاب الإعلامى الرسمى فى بعض الدول العربية ومن الواضح أن محترفى الكتابة فى القضايا القومية فى العقود الأخيرة قد وصلوا إلى حالة من اليأس التام وعدم القدرة على طرح بدائل للاستجابة القومية للتحديات التى تواجه العرب .

ويتردد فى الفكر القومى العربى المتداول على صفحات الصحف العربية مصفوفة من الأفكار المحبطة منها على سبيل المثال أن فكرة الوحدة العربية قد ماتت «ففى الوقت الذى أصبحت فيه التكتلات العملاقة هى الشغل الشاغل لدى دول وشعوب العالم قبل دخول القرن القادم خفت حدة الصوت العربى الذى كان ينادى بالوحدة العربية حتى أصبحت هذه الفكرة نغما بلا عازفين



وأصبح الحلم العربى فى مولد وحدة عربية بعيد المنال.. وبدأ كل عربى مؤمن بالوحدة العربية يتساءل : هل أصبحت هذه الوحدة العربية مريضا فى غرفة الإنعاش؟» «فهمى هويدى: الأهرام ٥ / ١٢ / ١٩٩٨» .

وهنا يبدو أن البعد القومى يهبط فى كثير من الأحيان إلى حد أدنى ويتم تجاهل تطورات خطيرة على المستوى القومى فى صحف بعض الدول العربية أو تظهر مقتضبة فى سطور قليلة فى زحام نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية . وعلى سبيل المثال - أيضا - ما منشأ كل ما نراه ونسمعه ونقرؤه من أخبار عن فلسطين والعراق والسودان والصومال؟ ومن الذى يصوغ هذه الأخبار حتى عن مجريات الأحداث التى تتعرض لها هذه البلدان؟

الأخرون أخذوا على عاتقهم تشخيص وحل قضايانا وصياغة المعلومة والخبر بدلا منا ، من خلال نشاط اعلامى ( لغوى وثقافى وأيديولوجى ) ويقطع شوطا باستلاب العرب المعرفى ، فالعالم مع العولمة يتحول فى علاقاته واتجاهات السلوك فى مجتمعاته وأشكال مؤسساته، وأنماط مفاهيمه وقيمه، وهويات هذه المجتمعات، (حتى إن مفهوم الهوية ذاتها يتخذ بعداً ومحتوى مختلفين ) وكذلك فى اهتمامات البشر وأذواقهم وحسهم الجمالى ، وثقافتهم وأخلاقهم . وفى كل هذا تستثمر العولمة من خلال التطورات الحاصلة فى مجالات الاتصال والإعلام وتقنيات المعلومات إلى تهيئة الأرضية النفسية والثقافية فى المجتمعات الأخرى، لقبول رؤيتها وطرحها والانجذاب إلى ( النموذج الحياتى ) الذى ترغب فى تعميمه.

فيما تتفق كل المصادر الدولية على أن العالم العربي هو أقل مناطق العالم من حيث قدراته العلمية والتكنولوجية والبشرية وأضعفها من حيث إسهامه واستفادته من مجتمع المعرفة ومزاياه التي بدأت الدول الغربية تنتقل إليه منذ حوالى نصف قرن وتبعتها بقية دول العالم.. والعرب بذلك يكررون مشاهد تاريخية سابقة فقد دخلوا عصر التصنيع متأخرين قرونا وها هم يدخلون عصر المعلومات متأخرين عقودا وعلى الرغم من هذا التأخر فى الولوج إلى مجتمع المعرفة فإن أوضاعهم متأخرة فهم ليسوا منتجين للمعرفة ولا مستهلكين لها ولا مستفيدين بها بشكل جيد ولا هم قادرون على التأهيل للتحويل إلى مجتمع المعرفة.. «راسم الجمال الاتصال والإعلام» .

وثمة دراسات تشير إلى أن أوضاع العرب فى هذا المجال لن تتحسن فى العقد القادم فالمعوقات كثيرة جدا والدوافع الحافزة للانطلاق فى مجتمع المعرفة قليلة جدا هى الأخرى « Burkhardt & Older , 2003 » ومن المتوقع أن يزداد العرب تخلفا قياسيا بالدول المتقدمة حتى لو بدا بعض العرب متقدمين قياسا بأنفسهم أو بالنسبة لأوضاعهم فى سنوات أو عقود سابقة .

وقد عبر تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢ عن هذه الحقيقة بالإشارة إلى أن الخيار الأساسى أمام العرب هو ما إذا كان مسار المنطقة العربية تاريخيا سوف يظل متسما بالقصور الذاتى وبالإبقاء على الهياكل المؤسسية والإجرائية التى أفرزتها التحديات والمشكلات التى تواجه العرب اليوم أو الانطلاق نحو نهضة عربية كبيرة وأن على العرب أن يختاروا فى هذا الصدد بين خيارين:

أولهما: الاستمرار فى الاعتماد على المجتمعات الغربية الرائدة فى انتاج المعرفة،  
وثانيهما: بناء قدرة الانتماء إلى مجتمع المعرفة العالمى بإقامة نظام ديناميكى  
وفعال لحيازة المعرفة وهو ما يعد أحد المفاتيح الأساسية للتقدم فى الدول العربية

وقد ربط التقرير بهذا الخيار خياراً استراتيجياً آخر يتعلق بالاختيار بين الابقاء  
على السياق المؤسسى القائم الذى أثبت عدم صلاحيته للتنمية والتحرك لبناء  
هيكل مؤسسى يوفر تعاقد اجتماعيا يمكن من التنمية البشرية وتكمن المشكلات  
التي تواجه العرب فى هذا السياق فى عديد من القضايا السياسية والاقتصادية  
والتنظيمية والتعليمية والثقافية والأخلاقية المرتبطة ببناء مجتمع المعلومات  
بشقيه: «البشرى والتكنولوجى»، وبإنتاج وتوزيع واستهلاك المعرفة «اليسكو  
٢٠٠٢» وفى تدهور عملية انتاج المعرفة ذاتها كما وكيفاً مع تقلص الإنفاق  
الحكومى على نحو أدى إلى ندرة الموارد اللازمة لجمع المعلومات .

لذا تجدر الإشارة إلى أن فشل الإعلام العربى فى تقديم صورة ايجابية للعالم  
عن القضايا والحقوق العربية، يعود إلى عدم معرفته بمفردات تكوين وثقافة  
الآخر أو عدم استخدامها بشكل صحيح وبشكل خاص العقل الأوروبى أو  
الأمريكى التى هى بحاجة بعد المعرفة إلى فن وأساليب جديدة ومبتكرة  
خصوصاً ان سيل الدعاية المعادية كبير والموروث يكاد يهيمن على العقول فى  
تصورات مسبقة يتم تغذيتها باستمرار ؛ فما زال الإعلام العربى بشكل عام يعتمد  
على الشعارات الرنانة والنبرة الخطابية التى تتوجه إلى مسلمات وعواطف.

بينما يأخذ الآخر الأمور بالعقل والتأمل والتفكير وبالطبع بحساب المصالح الحيوية والاستراتيجية.. ويظل الخطاب العربى بشكل عام أحاديا، تبريريا، يرفض التعددية ويتنكر لحقوق الإنسان تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم القومية وثالثة باسم الدفاع عن مصالح الكادحين، وفي كل الأحوال لا تغيب يافطة الصراع العربى - الإسرائيلى والعدو الذى يدق الأبواب.

وإذا كانت العولمة تسعى إلى فرض النمط الحضارى الواحد فعلينا أن ندرك أن تحقيق الذات وتأكيد الشخصية الحضارية لا يتأتى إلا من خلال الفعل الإبداعى الذى يجعل لنا مساهمة فعالة فى صيرورة العالم المعاصر وتحولاته. برأى سعد محمد رحيم - وبهذا سنفرض منطق التنوع الثقافى، الذى هو منطق أكثر فعالية وخصوبة وفائدة لمستقبل البشرية من المنطق العقيم المطالب بإشاعة نمط واحد من الثقافة فى ظل العولمة.. والأفق المتاح أمام الثقافات المنكفئة والمهزومة الآن، مع ما توفره تقنيات الاتصالات الحديثة وقنوات الإعلام هو العمل ( على إعادة خلق الواقع من جديد بالقول والعمل أو بالفكر والممارسة، فليس عالم الإنسان فكرة جاهزة ينبغى تجسيدها، أو نموذجاً أصلياً مغلقاً لا يقبل المناقشة والتفاعل، بل هو مساحة حرة من الإمكانيات المفتوحة دوماً على المجهول واللامتوقع، على نحو يتيح نسج علاقات عديدة مع الواقع يتغير معها نظام المعنى ومنظومات التواصل.. أنظمة المعرفة وقواعد الممارسة.. جغرافية العقل وخارطة القوة ).

وأورد بعض الباحثين نتائج وآثار العولمة وذكر منها: أنها قضت على حوار

الشمال والجنوب كما قضت على حوار الشرق والغرب، حيث لم تعد هناك لغة مشتركة بل لم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات، فى إشارة منهم إلى أن المصطلحات من قبيل الشمال والجنوب والعالم لم يبقَ لها معنى، كما لفتوا إلى أنها كانت السبب وراء عودة الاستعمار الاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى من جديد فى صورة الاقتصاد الحر واتفاقية الجات والمنافسة والربح، وكون العالم قرية واحدة، والتبعية السياسية وتجاوز الدول القومية، ونشر القيم الاستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة.

وأكدوا أن آثار العولمة تكمن فى زيادة البطالة وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض الأجور وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدول، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط، وتفاقم التفاوت فى توزيع الثروة بين المواطنين، كما أشاروا إلى أنه لا توجد أى إيجابية للعولمة ولا يوجد من تكلم عنها إيجابياتها، مما يعنى أنها نظام مهيم وإيجابياتها تكون محدودة ونسبية.

إن كل شىء فى عصر العولمة يتحول إلى لعبة قادر على صناعتها الاعلام، بما فى ذلك صور المأسى والكوارث، كما حدث إبان الحرب على العراق.. إذ عمدت القنوات التلفازية الغربية إلى إدهاش المشاهد الذى يرى ما يفعله قصف الطائرات والصواريخ كما لو أنه ألعاب إلكترونية مسلية.

- السماوات المفتوحة وحرية التعبير :

لكن هل ستحرر العولمة الإعلام العربى لينال حريته فى التعبير والرأى ويفلت من تكميم السلطة الحاكمة؟! .. يجيبنا د. جلال أمين فيقول: العولمة هى فى

الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة لا أشعر بأى التزام بتبنيه واتباعه وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون «أى بأيدولوجية معينة فى الحقيقة» ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته فى العقود الأخيرة وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التى تجرى عولمتها فى عدم افتضاح خصوصيتها واستخدامها مختلف وسائل القهر المادى والسياسى والنفسى والعقلى لتصدير كل ما هو خاص على أنه إنسانى وعام .

متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هى عولمة نمط معين من الحياة أدواتها الأساسية الآن هى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التى تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذى يصور العولمة على أنها عملية «تحرر» من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة.

فأى حرية بالضبط تلك التى نعهد بها لو تحررنا من رقبة الدولة؟ أليست هذه الحرية بالضبط التى يصفها جورج أوريل فى رواية ١٩٨٤؟ التى ما كنت لأذرف كثيرا من الدموع حزنا على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذى يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات فأى مؤشر هناك يدلنى على أن الحرية التى أتمتع بها فى ظل سطوية هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به فى ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة

بحرية الرأى والتفكير ؟ أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها ؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقى فى الرأى ؟

وهل نتحرر حقا عندما ينحسر نظام التخطيط الأمر الذى تمارسه الدولة أم أننا فقط نستبدل تخطيطا بتخطيط ؟ هل نتصور أنه من الممكن لشركة عملاقة تنتج وتسوق فى عدد كبير من دول العالم وتشتري موادها الأولية ومستخدماتها فى أى مكان فى العالم، هل نتصور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط ؟ وهل تخطيطها أقل مساسا بحريتنا من تخطيط الدولة ؟ وهل يقف شىء فى وجه هذه الشركات إذا أرادت أن تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها فى الإنتاج والتسويق ؟ وأى انتصار للديمقراطية ؟ وأى احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه فى ظل سطوة هذه الشركات ؟ .. «د. جلال أمين ١٩٩٦» .

وفى الحقيقة إن انسحاب الدولة بشكل تام من مجالات الاتصال والإعلام ليس فى صالح الدول العربية فى ضوء التطور السياسى والاجتماعى وفى ضوء خصوصية المشكلات الداخلية لكل دولة عربية وفى ضوء احتياجات التنمية الوطنية التى لا يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص فى مجال الإعلام .

### ٣ - خطاب إعلامى أجنبى باللغة العربية

إن تجارب البث الإعلامى إلى المنطقة العربية بقنوات ناطقة باللغة العربية ليست جديدة فقد سبقت الجميع هيئة الإذاعة البريطانية ولحقها الكثير من الإذاعات بعد ذلك وتطور الأمر على مستوى البث التلفزيونى الفضائى كما هى الحال فى القناة التلفزيونية الإسرائيلية الناطقة باللغة العربية وهى جميعا

تجارب لم تخرج عن إطار كونها منبرا للموقف الرسمي لتلك الدول وبالتالي تحمل وزر تلك المواقف وآثامها وهى أيضا تواجه بموقف مسبق من المتلقى العربى الذى يعدها ناطقة بلسان دولة خارجية أو معتدية، لذا فهى تحتل موقع غضب المتلقى العربى الذى يدرك أنها تتبنى موقفا معاديا له وتحاول أن تغرس فيه أفكارا وآراء تخالف قناعاته وتطلعاته «د. صباح ياسين الإعلام والنسق القيمى» .

وإلى جانب ذلك شهدت الساحة الإعلامية العربية تنامى سياسة القمع والتهديد ضد بعض وسائل الإعلام وبشكل خاص القنوات الفضائية إذ كشفت الحرب العدوانية الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٠ أسلوبا جديدا من الرقابة التى يمكن أن تمارس فى أشكال مختلفة فقد تتعرض العديد من القنوات الفضائية العربية للضغوط الأمريكية عند تغطيته مواقف المقاومة الفلسطينية أو العراقية وأنشطتها الميدانية، حتى وصل الأمر إلى حد التهديد المباشر أو قتل المصورين التلفزيونيين فى مواقع الأحداث - كما وقع فى العراق لمصورى قناتى الجزيرة والعربية - أو إلى الضغط على تلك القنوات لحجب نشر الأفلام والوثائق التى تدين قوى الاحتلال بارتكاب الجرائم اللا إنسانية وعدم بث ما يتوفر لها من مشاهد عن عمليات المقاومة ضد الاحتلال وصور تدمير المعدات العسكرية للمحتل والجنود القتلى، كما وصل الأمر إلى ممارسة الضغط على تلك القنوات إلى عدم استخدام تسمية المقاومة أو المقاومين والاكتفاء بذكر المسلحين أو المجهولين واعتبار مخالفتها لذلك تضامنا مع الإرهاب والتشجيع



عليه .

إن النقض الحقيقي والفاضح يظهر في ميدان الإعلام العربى الموجه نحو الآخر وبشكل خاص نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا فما زال الوقت مبكرا والمسافة طويلة من أجل الوصول إلى إنجاز بناء وإطلاق شبكات تليفزيونية فضائية عربية تخترق الفضاء الإعلامى الخارجى بلغة متميزة رصينة وأسلوب هادف وموضوعى نحو شعوب دول العالم وليس قريبا من دون شك ذلك اليوم الذى نجد فيه نظير شبكة «سى . إن . إن» العربى قد وصل إلى المشاهد الغربى ومازالت هناك محاولات جدية من بعض الفضائيات العربية لإطلاق قنوات ناطقة باللغات الأجنبية الحية وبشكل خاص اللغة الإنجليزية وموجهة نحو أوروبا والولايات المتحدة لكن تلك المحاولات تمثل مجرد طموحات تفصلها عن الواقع مسافة ليست قريبة وكل ذلك تحقق فى هذا الميدان هو انتشار مكاتب بعض الفضائيات العربية فى دول أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وجنوب شرق آسيا وبعض دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وهو ما يوفر لها القدرة على التغطية الفورية للأحداث ونقلها إلى المشاهد العربى.. مضافا إلى ذلك النجاح النسبى فى الوصول إلى المواطنين العرب فى المهجر والتواصل معهم ونقل مواقفهم وآرائهم وأنشطتهم الفكرية والثقافية والعلمية إلى أبناء جلدتهم فى الوطن العربى .

فعلى سبيل المثال - على قول د. صباح ياسين - فإنه منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تراجع أداء الإعلام العربى الموجه نحو خارج الوطن العربى

باتجاه الدفاع والتبرير ودفع الاتهامات التي يمكن أن تلصق به في كل مناسبة وازداد منطق التخلي عن فكرة التصدي أو المواجهة للعدوانية الأمريكية والصهيونية وأضحى الحديث عن وحدة الأمة العربية في مواجهة الأطماع كذلك حق العرب في المقاومة ورفض الاحتلال حديثا شبه محرم، خوفا من تهمة تشجيع الإرهاب، ويظهر ذلك واضحا في تقليد الفضائيات العربية منطق قناة «الحررة» الأمريكية في توصيف المقاومين والمجاهدين الفلسطينيين والعراقيين بأنهم مجرد مسلحين أو خارجين على القانون أو حتى قتلة وإرهابيين وتقلصت البرامج الحوارية التي تتناول قضايا قومية راهنة إلا من بعض الاستثناءات واتسعت مساحة البرامج الترفيهية ومسابقات التسلية وكل ما من شأنه أن يبعد تهمة الوقوف إلى جانب النضال العربى ومساندة المقاومة العربية المشروعة في فلسطين والعراق .

وعلى الرغم من اتساع دائرة التواصل العربى عبر استحداث المزيد من حزم القنوات الفضائية الموجهة إلى المواطن العربى، كذلك تواصل إطلاق إذاعات محلية جديدة وبشكل خاص إذاعات الـ «إف . إم» الأرخص فى الكلفة المادية للبت والإرسال والأكثر شعبية فى التواصل، إلا أن الرسالة الإعلامية مازالت دون المستوى المطلوب من حيث الشكل والأسلوب إزاء منافسة الإنتاج العالمى من البرامج على مختلف أنواعها فالصناعة الاتصالية العربية مازالت تعيش ضمن شرنقة الالتباس بين الغاية والمضمون، الأمر الذى يدفع المؤسسات الإعلامية العربية إلى زيادة اعتمادها على المستورد الجاهز أو التوجه نحو التقليد

واستنساخ تجارب الآخرين بكل ما تحمله من مساوئ ومخاطر سياسية واجتماعية على المتلقى العربى وذلك للتباين فى الثقافات والموروث الفكرى والقيمى والاختلاف فى طبيعة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والظاهرة الأكثر خطورة فى ميدان البث الإذاعى فى الوطن العربى هى تلك الاتفاقات التى عقدت بين بعض الحكومات العربية ومؤسسات إعلامية دولية لإعادة بث إذاعاتها على موجة الـ «إف. إم» لتنافس المحطات الوطنية حيث تملك فيه الإذاعات الأجنبية إمكانات كبيرة على المستوى المادى والبرامجى وفى الحصول على الأخبار من مصادرها بشكل فوري ومباشر بالإضافة إلى اعتمادها على حشد كبير من برامج التسلية والترفيه المشوقة ومن غير أى التزام وطنى أو قيمى تجاه المتلقين .

## **الفصل الثاني :**

### **الجزور والبدايات**

**ثوب جديد لتاريخ قديم من الإمبراطوريات وعصر الاستعمار**



يعتبر مصطلح «العولمة» واحداً من أحدث المفردات شيوعاً في سائر أرجاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية ، لارتباط مدلول هذا المصطلح بشتى أمور الحياة الإنسانية .. وكانت أول صياغة لهذه الكلمة باللغة الانجليزية عام ١٩٦١ عندما ظهرت في أحد المعاجم اللغوية ، ثم سرعان ما انتشرت وتم تداولها وشقت طريقها لتكون مفردة متداولة .

ويعرف بعض المفكرين «العولمة» بأنها عملية التقارب والتواصل والاتصال والانفتاح بكل مستوياته وجوانبه على مستوى العالم ، والاعتماد المتبادل بين الشعوب والذي يشكل خصائص الحياة المعاصرة بين البشر في تفاعلاتهم ومعاملاتهم.. وكأن لا حدود .. ولا فواصل .. ولا مسافات فيما بينهم.. لكن المؤكد أن هذه الأفكار ليست بجديدة ، فقد سبقتها أفكار ونظريات كثيرة تشابه معها .. وليس أدل على ذلك من خروج الإنسان العربى من عزلة الصحارى إلى رحاب الأمم مشفوعاً بالقوة الروحية للإسلام التى كانت دعوة للعالم .. ولم يتأخر الناس فى جميع أرجاء المعمورة عن الاستجابة لهذه الدعوة الداعية إلى حضاره تمتلك عناصر نجاحها وقوتها .. وكانت الدعوة فكرة ذات قوة هائلة استوعبت ما قبلها ، واحتضنت قلوب

الناس وآمالهم ، وأنتجت قوة اجتماعية متماسكة وقوة عسكرية ضخمة مؤمنة بأهدافها .. ولم تكن الرسالة رسالة عربية بل كانت رسالة إلى كل الأمم.

إن جوهر العولمة أو الأهمية أو الكوكبية هو ازدياد الترابط والاعتماد المتبادل بين أرجاء المعمورة ، قفزاً على الحدود وأوضاع الحياة .. وقد تحقق ذلك من خلال الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة وأنشطة الشركات والمؤسسات العملاقة ذات النشاط الدولي .. والتقدم الهائل فى نقل المعلومات والاتصالات .. إن الهيمنة تتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق دولى ، والمواد والنشاطات التى تنتشر عبر الحدود يمكن - كما يقرر روزناو - تقسيمها إلى فئات ست : بضائع وخدمات ، أفكار ، معلومات ، نقود ، مؤسسات ، أشكال من السلوك والتطبيقات .. فى ضوء ذلك كله يمكن إثارة سؤال رئيسى : كيف تحدث العولمة؟ وبعبارة أخرى : بأى الطرق أو من خلال أى قنوات يتم انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟

فى رأى روزناو تتم عملية الانتشار من خلال أربعة طرق متداخلة و مترابطة:

١ - من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال.

٢ - الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣ - من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤ - من خلال تماثل المؤسسات.

غير أن ذلك لا يعنى أن عملية العولمة تسير على النطاق القومى بغير مقاومة.

فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية . فالعولمة تقلل من أهمية الحدود ، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود . والعولمة تعنى توسيع الحدود ، فى حين أن المحلية تعنى تعميق الحدود . وفى المجال الثقافى والاجتماعى العولمة تعنى « انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها » ، بينما المحلية قد تميل إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ . ويرى المفكر السيد ياسين (جريدة الأهرام ١٥ / ١ / ١٩٩٨ ) أنه إذا حاولنا أن نتبع النشأة الأولى للعولمة يمكننا أن نعتمد على النموذج الذى صاغه رولاند روبرتسون فى دراسته المهمة «تخطيط الوضع الكوكبى : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى » والتى حاول فيها أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان .

ونقطة البداية عند روبرتسون هى ظهور الدولة القومية الموحدة على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة فى تاريخ المجتمعات المعاصرة . ذلك أن ظهور المجتمع القومى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة . ذلك أن الدولة القومية المتجانسة ، والتجانس هنا بمعنى التجانس الثقافى ، تمثل تشكيلات لنمط محدد من الحياة . ويمكن القول فى الحقيقة : إن شيوع المجتمعات القومية فى القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة . بمعنى أن إذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومى كصورة من صور الاجتماع المؤسسة ، كان جوهرياً بالنسبة لتعجيل العولمة التى ظهرت منذ قرن من الزمان .. وهناك مكونان آخران للعولمة وهما - بالإضافة إلى المجتمعات القومية - : مفاهيم "الأفراد" و«الإنسانية» . وبناء على هذه الاعتبارات صاغ روبرتسون



نموذجه من خلال تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن ، و الذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية و التعقيد . وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي :

#### **المرحلة الأولى : المرحلة الجنينية**

وقد استمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. هذه المرحلة شهدت نمواً للمجتمعات القومية ، وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية وسادت نظريات جديدة عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الغريغوري .

#### **المرحلة الثانية : مرحلة النشوء**

وقد استمرت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما

بعده . فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة ، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية ، وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية ، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في « المجتمع الدولي » وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

#### **المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق**

وهى التى استمرت من عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين ، وظهرت مفاهيم عالمية مثل « خط التطور الصحيح » ، والمجتمع القومى « المقبول » وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية فى « المجتمع الدولى » ، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل فى عدد وسرعة الأشكال الدولية للاتصال .. وتمت المنافسات العالمية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل ، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمى ، والتبنى شبه الكوكبى للتقويم الغريغورى ، ونشأت فى هذه المرحلة عصبة الأمم وقامت الحرب العالمية الأولى .

#### المرحلة الرابعة : الصراع من أجل الهيمنة

واستمرت هذه المرحلة من عشرينات القرن العشرين حتى منتصف الستينات ، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتى بدأت فى مرحلة الانطلاق ، ونشأت صراعات عالمية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة .

#### المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين

والتي بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات فى التسعينات ، وقد تم إدماج العالم الثالث فى المجتمع العالمى وتساعد الوعى الدولى فى الستينات

، وحدث هبوط عليالقمر وتعمقت قيم ما بعد المادية ، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة ، وشيوع الأسلحة الذرية ، وزادت إلى حد كبير المؤسسات والحركات العالمية . وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه .. وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبار الخاصة بالجنس والسلالة ، وظهرت حركة الحقوق المدنية ، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهى النظام الثنائي القومية ، وزاد الاهتمام فى هذه المرحلة بالمجتمع المدنى العالمى والمواطنة العالمية ، وتدعيم نظام الإعلام الكونى.

ويختلف الكثيرون فى تفسيرهم لجذور " العولمة " التى أضحت هى بشرى الأمس وحديث اليوم وهاجس الغد ، فمن يجعل التطورات التكنولوجية ، وخاصة فى ثورة المعلومات فى السنوات الأخيرة ونتائج هذه الثورة على صعيد الإنتاج والإعلام والخدمات وثورة الاتصالات الكوكبية هى الجذر الضرورى الممهد لحقبة العولمة ، ومن يرى فى الشركات الاقتصادية العملاقة التى كانت متعددة الجنسيات وظهرت فى بدايات الخمسينات وأصبحت هى القوة الاقتصادية التى لا تنازع فى عالم اليوم وما ترتب على قرارات المنظمات الاقتصادية الدولية كالجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وآخرون يرون البدايات فى الشكل السياسى للمنظمات الدولية ، كالأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من مؤتمرات وعقود دولية خاصة فى السنوات الأخيرة كمؤتمرات السكان والتنمية والبيئة والمرأة والعمل ، هو البذرة الأولى

لهذا النظام.. كذلك التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي والذي ضم ٣٣ دولة بقيادة الولايات المتحدة ، هي بدايات إرهابات هذا الشكل الجديد .. خاصة إعلان الرئيس الأمريكى الأسبق " جورج بوش " قيام النظام العالمى الجديد بعد تحرير الكويت.

والخلاف بين وجهات النظر لا نعتقد أنه جوهرى وحاسم ، لأن كل هذه الصيغ ما هى إلا أشكال مختلفة للظاهرة ، وليست مضموناً أو محتوى لها .. وهى لا تعدو إلا أن تكون تجسيدا للظاهرة سواء فى العلم أو الاقتصاد أو السياسة ، وإن كان المضمون أو المحتوى التاريخى للظاهرة قد يمكن اكتشاف وحدته وثباته فى تلك المحاولات الدائمة ، لفرض الهيمنة والنفوذ والسيطرة على الآخرين ، سواء فى شكل احتكار مطلق للقوة ، أو من خلال نزاع مستمر ودائم بين أشكال القوة ومناطق النفوذ على توزيع الغنائم ، أو سلب الآخر ما بيده من غنائم وأملاك وضمها لطرف وحرمان آخرين منها ، فالاتجاه إلى العالمية ليس باتجاه جديد بالنسبة للبشرية ، ومضمون هذا الاتجاه كان ظاهراً فى شكل الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطية ، وقد انتهت الأولى بعد ظهور الإسلام سنة ٦٣٢ ميلادية ، بينما تحطمت الامبراطورية البيزنطية وضاعت نصف ممتلكاتها التى كانت تمتد فى ثلاث قارات هى أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا ، وانحصرت فى أجزاء قليلة من أوروبا فى منطقة ( البلقان ) .. إلى أن سقطت نهائياً سنة ١٤٥٣م على يد الإمبراطورية العثمانية التى ورثت امبراطوريات الدولة الإسلامية والفارسية والبيزنطية وأيضاً المغولية .. وفى الفترة التى سقطت فيها

الدولة الأموية في الأندلس سنة ١٤٩٢ بدأ ظهور ممالك أوروبية بدأت تتصارع على مناطق النفوذ في العالم قديمه وجديده ( أسبانيا ، البرتغال ، إنجلترا ، فرنسا ، النمسا ، هولندا ) حتى إذا ما كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر انحصر الصراع بين إنجلترا وفرنسا وتوارت الممالك الأخرى . . وتم تقسيم العالم بين إنجلترا ( الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ) وفرنسا (البازغة بقوة في عهد الثورة الفرنسية والامبراطور الجديد نابليون بونابرت) ، وفي أواخر القرن التاسع عشر برزت قوة جديدة هي ألمانيا ودخلت في صراع رهيب حول تقسيم المستعمرات مع إنجلترا وفرنسا ونشبت حربان عالميتان الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، والتي انتهت بهزيمة ألمانيا وتقسيمها بين الدول المنتصرة .

إن مضمون العولمة من جهة الاتجاه لفرض السيطرة والنفوذ والاحتكار هو جوهر ثابت والتغيرات التي تطرأ عليه محدودة في الاتجاهات ، وإنما التغيرات التي تطرأ كانت دائماً في الأشكال والصياغات، وأيضا المبررات العقائدية أو الأخلاقية. والنقمة التي حلت بالبشرية وتراثها الانساني ونضارة ونبل قيمها كانت واحدة أمام جحافل الطغاة والمغامرين سواء أكانوا برابرة كالمغول في العصور الوسطى ، أو متمدينين كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأمريكا في الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار جبهة الحلفاء التي كانت تضم بريطانيا وروسيا ( الاتحاد السوفيتي ) والولايات المتحدة، وهزيمة المحور ( ألمانيا

- إيطاليا - اليابان ) سرعان ما انفطرت جبهة حلفاء الأمم وبدأ الصراع بين كتلة غربية تتمحور حول حلف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة التى أظلت بحمايتها دول أوروبا الغربية المتحالفة معها، وكتلة شرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول أوروبا الشرقية الدائرة فى فلكه ، واشتد الصراع بين الكتلتين على بسط السيطرة والنفوذ والامتداد على مناطق العالم، ونشأت كتلة ثالثة تحت مسمى عدم الانحياز لإحدى الكتلتين ولكنها كانت عرضة للاختراق من الداخل وبسط السيطرة والنفوذ من كلا الكتلتين المتنازعتين ، وكانت الثورات والانقلابات العسكرية أداة لتغيير النظم التى تحاول السيطرة ، كما سادت شعارات عن عدالة الأهمية الاشتراكية العمالية لصالح جماهير العمال والفلاحين فى مواجهة شعارات الرخاء الاقتصادى فى ظل الليبرالية الاقتصادية والسياسية فى المجتمعات الغربية الحرة. وكان الصراع على أشده من الداخل إلى التخوم القريبة والبعيدة ومن جوف الأرض إلى حرب الفضاء والنجوم ، ومن داخل أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى داخل المجتمعات التى تشكل كتلة الشرق وكتلة الغرب ، وكان كل من الطرفين يسعى إلى ابتلاع العالم ، سواء بالقوة العسكرية أو الأيديولوجية ، سواء بفكرة العدالة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية أو حقوق الإنسان والديمقراطية فى ظلال الليبرالية .. حتى كانت نهاية الصراع الدراماتىكية بدءاً من عام ١٩٨٩ عندما بدأ الانهيار السريع والمتلاحق فى الكتلة الشرقية وتحطيم سور برلين وانهيار حلف وارسو ثم تفكك الاتحاد السوفيتى لتجد الولايات المتحدة نفسها القطب الوحيد، الذى يملك

الترسانة النووية والعسكرية التى لا تقارن فى عالم اليوم. وكان إعلان الرئيس الأمريكى الأسبق " جورج بوش " الذى ينتمى إلى حزب المحافظين (الجمهورى) تدشين النظام العالمى الجديد على مبادئ الديمقراطية ولكن بوش الجمهورى الذى ينتمى لحزب أمريكى محافظ ( فى التوجهات والأفكار ) ما كان ليستطيع أن يصمد أكثر من عام أمام جحافل الاتجاه الذى يمثل " العولة " أمريكيا وهو أكثر ليبرالية وتحراً ومقاومة للأفكار المحافظة والسعى للسيطرة. وجاء ( كليتون - آل جور ) بفضائحتهم الأخلاقية التى أصطدمت مع المحافظين ولكنها مثال ونموذج لرجال عولة الغد الآتية التى تحرر كثيراً من القيود الأخلاقية ولا تبالى بالعقائد والأديان وإن كانت تستخدمها إذا كانت مفيدة فى مزيد من السيطرة وامتلاك القوة الاقتصادية والمالية .

إن الذين يتابعون تطور السلوكيات والمواقف لدى الفرد فى البلدان المتقدمة يجدون أن ثمة تطوراً خطيراً، وغير مسبوق حدث فى مواقف شعوب هذه البلدان ، وفى الستينات سقطت حكومة إدوارد هيث " المحافظة فى بريطانيا بسبب فضائح أخلاقية وجنسية لعدد من الوزراء فى هذه الحكومة ، وفى السبعينات سقط ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكى المنتخب ، والذى اضطر إلى تقديم استقالته سنة ١٩٧٤ بعد فضيحة ووترجيت ، كما اضطر أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية الذى كانت له مواقف مناهضة لإسرائيل هو جورج ماكجفرن، إلى الانسحاب من سباق الرئاسة فى نفس الفترة بسبب اكتشاف علاقات غرامية له ، ولكن فى التسعينات لم تؤثر فضائح الرئيس " كليتون "

وعلاقاته الغرامية قبل وبعد الزواج والاتهامات الموجهة إليه بالتحرش الجنسي وغيرها من التي اعترف بها أو تلك التي أنكرها وقادته إلى المحاكمة فى اختيار الناخب الأمريكى له وإسقاط الرئيس "جورج بوش" الذى قاد أول حرب تحقق فيها الولايات المتحدة الأمريكية انتصاراً حاسماً بعد هزيمة فيتنام فى السبعينات. وسقط " بوش " المحافظ والمتمسك بأخلاق الأسرة ، ودور الكنيسة الإنجيلية وحزبه الذى يرفع هذه المبادئ كما سقط من بعده " بوب دول " رئيس مجلس الشيوخ الأمريكى ورغم سجلهما الأخلاقى النقى أمام " كلينتون " وآل جور تبعاً، اللذين يمثلان

اتجهاً جديداً فى الحزب الديمقراطى ، قد لا يكون هو كل الحزب بل هو اتجاه مسيطر عبر عنه آل جور فى كتابه ( عن البيئة ) الذى ربط بين التكنولوجيا الصناعية الجديدة والحفاظ على بيئة العالم باعتبارها برنامجاً كبيراً للسنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ، وهو يعبر عن تغيرات كبيرة فى المزاج الأخلاقى للشعوب الأمريكية، وهو نفس ما أشارت إليه دلالات الاحتفال العظيم بوفاة الأميرة " ديانا " التى اعترفت علناً للصحافة والإذاعة بخيانتها المتكررة وعلاقاتها المحرمة .. ولكن الاعلام الذى تتبعها وهى مجرد فتاة عادية تعمل فى إحدى دور الحضانة ، استطاع أن يتوجهها أميرة للشعب ويجبر الأسرة المالكة لأول مرة على النزول إلى الشارع والمشاركة فى تشييع جنازتها .. كل ذلك يشير إلى أن ثمة تغيرات جديدة ليست فحسب فى المستوى التكنولوجى والاتصالى والصناعى، وليست فقط فى علاقات القوة



والنفوذ السياسية والاقتصادية، وانما أيضاً والأهم الأخلاقية والمعنوية. إن تغيراً خطيراً يجرى فى أدمغة وعقول البشر وقيمهم وأساسيات منطلقاتهم وهو يمكن أن يصيب جزءاً من شعوبنا أيضاً، وسوف يكون ذلك له تأثيره الهام فى الرأى العام العالمى الذى أصبح بمقدور أجهزة الاعلام استخدامه وأيضاً توجيهه لخدمة الاتجاهات " العولمية " الجديدة، وبالشكل الذى تريده ما دامت قادرة على خلق وإنتاج الأسطورة وتجسيدها واقناع الآخرين بها ، وبالتالي تحييد أو إفشال قدرة المعارضين على النفاذ إلى الرأى العام الذى أصبح طوع أمرهم .

الحديد فى الموجة القادمة للعولمة ، هو فى صيغها وأشكالها وليس محتواها أيضاً، فلا تقدم العولمة ، بصورة مباشرة ايجابيات للبشرية، وخاصة على مستوى الصراعات بين الأمم والشعوب والثقافات والعقائد وإن كانت تطحن كل هذه الصراعات والتفاوتات فى نظامها وتعيد استخدامها بما يؤدى إلى ازدياد السيطرة والتحكم لجماعات بسط النفوذ والهيمنة والنيل من الآخرين ليس بأيديها لكن بأيديهم هم .. بإثارة النزاعات السياسية والعرقية والطائفية وتغذيتها وتحويل محتواها إلى اختلافات أو تعارضات فى المواقف والمصالح ثم إلى صراعات دامية ومدمرة ويكون التدخل بعد أن تأخذ المذابح مداها وتسيل أنهار الدماء تتعقد المواقف والقضايا ..

يقول المفكر محمد سيد أحمد ( جريدة الاهرام ٢ / ٢ / ١٩٩٧ ) «إن العولمة إنما تحمل فى طياتها جانباً شأنه إذابة الفوارق والتمييزات عن طريق فرض ضوابط ومعايير وقيم عالمية المراد لها أن تكون متجانسة ، ولكن هناك أيضاً وفى

الوقت ذاته أسباباً تبرز تكثيف التزاحمات والتصارعات بين الحضارات والثقافات سوف تبرزها على الدوام عملية لن تعود بالنفع على نحو واحد لمختلف القطاعات فى المجتمع العالمى .

وتيار العولة القادم من الشمال لا يهب على الجنوب إلا بمزيد من التبعية والاضعاج والدمار ، فحيث يتقاسم العالم الآن أربع قوى رأسمالية كبرى ، هى أمريكا واليابان والصين وأوروبا الغربية وتبرز فى القلب من أوروبا الغربية ألمانيا .. وهذه هى القوى التى سيطرت على العالم فى الثلاث قرون الماضية عدا فترة ٧٠ عاماً سيطر فيها الاتحاد السوفيتى قبل انهياره وتفككه ونازع الولايات المتحدة على أماكن النفوذ والسيطرة فى العالم .. هذه القوى التى كانت سيدة عالم الأمس تعود اليوم لفرض هيمنة واستعمار جديدين لم يعد للقوى العسكرية دور هام فيها أو ضرورى، وإن كان احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكرى هو عامل مساعد فى تقدمها فى الصراع على مناطق النفوذ وإجبار المنافسين لها على التراجع فى اللحظات الحرجة. إلا أن هذا الاستعمار الجديد لن يأتى من خلال بارجة حرية أو حاملة طائرات وهو ليس فى حاجة إلى قواعد عسكرية واحتلال أجزاء من الأراضى ، لكنه قادم من خلال فتح الأسواق وحرب التجارة والفضاءات المفتوحة والطريق السريع لتدفق المعلومات لجنى الأرباح والحصول على العوائد الضخمة وتدمير القطاعات الانتاجية الضعيفة التكوين فى مجتمعات المستعمرات السابقة ، والتى لم تفعل سوى اعادتها مجدداً تحت شعار هيمنة جديدة ولكن تطورت صيغها وأشكالها لتناسب التطور

فى التكنولوجيا ووسائل الاتصال غير المتطورة واللى عرفت بالثورة التكنولوجية  
الثالثة.

### الموجات الثلاث

قدم العالمان ألفين وهيدى توفلر - وهما من أشهر علماء المستقبلات - فكرة  
الموجات الثلاث للحضارة الإنسانية فى كتب عدة آخرها كتاب " خلق حضارة  
جديدة : سياسة الموجة الثالثة " ( Toffler, 1995 ). وملخص هذه الفكرة هو  
أن تطور الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمه إلى ثلاث موجات رئيسية  
تعكس فى الأساس التطور الذى طرأ على وسيلة الانتاج الرئيسية فى المجتمع.  
ولقد مرت الحضارة طبقاً لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذى يتبناه توفلر  
بمرحلتين رئيسيتين هما الموجة الأولى التى تميزت بانشغال القوة العاملة فى  
المجتمع بالفلاحة، والزراعة، ثم الموجة الثانية وهى تلك التى استقرت الصناعة  
فيها كالنشاط الاقتصادى الرئيسى فى العالم، ثم الموجة الثالثة وهى عصر  
المعلومات. وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة فى اجتياز  
هذه المراحل المختلفة فما تزال توجد دول لم تدخل بعد عصر الصناعة وتظل  
الزراعة النشاط الرئيسى لسكانها . أما عن الوقت الذى استغرقت هذه المراحل  
فيبدو أنه فى تناقص مستمر حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين فى حين  
استقرت الصناعة كالعماد الرئيسى للاقتصاد فى فترة لم تزيد على ثلاثمائة سنة .  
وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكى تنضم إلى  
حضارات الموجة الثالثة فى الوقت الذى لا تنأى أى دولة فى العالم حتى وإن

كانت فى مرحلة أخرى من التطور الاجتماعى عن أضواء وشروق عصر المعلومات . إن العالم المتقدم فى الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة، بالعمل بالمعلومات كنشاط رئيسى للاقتصاد ، نتيجة للاختراعات التقنية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكله للحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد . . . إن المعلومة والمعرفة أصبحتا المكون الأساسى للثروة ، ولذا فإن الوظائف التى تعتمد على المعرفة وعلى معالجة المعلومات أصبحت أكثر الوظائف التى تدر دخلاً على صاحبها وأعلى الوظائف على سلم المكانة الاجتماعية . ويحل عامل المعرفة محل عامل المصنع فى العصر الصناعى ومكان الفلاح والمزارع فى العصر الزراعى . والمثير للاهتمام على النطاق الدولى هو أثر الثورة المعلوماتية على هجرة العمالة الدولية ، فالآن ومع انتشار شبكات المعلومات على مستوى العالم ، أصبح من الممكن الاستفادة من العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى تنقل مادي وهذا ما يطلق عليه العمالة عن بعد (البُعدية Telework). واتصالاً بهذا ، يعتقد البعض فى بزوغ تقسيم دولى جديد للعمل تخصص فيه بعض الدول فى إنتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر فى الصناعات عالية التقنية والآخر فى الزراعة ، وهكذا ينقسم العالم إلى ثلاثة عوالم كل مازال فى طور موجة من موجات التطور الحضارى . وسيكون لهذا الأمر بالطبع عواقب اجتماعية وسياسية جمة .

وكما أثرت المعلومات على أحد عوامل الإنتاج الأساسية - وهى العمالة -

فقد أثرت كذلك على باقى العناصر وهى الأرض و رأس المال والإدارة .  
فبالنسبة للأرض نعود إلى كيف أن الثورة "المعلواتصالية" قد غيرت مفهوم  
البعد والمكان نظراً لقدرتها الهائلة على كسر الحواجز الجغرافية لدرجة أن  
تعريف المكان الآن أصبح هو الفضاء الحاسوبى أى الجغرافيا الافتراضية المتخيلة  
التي تشترك فيها أطراف الشبكة . أما بالنسبة لرأس المال الذى يعتبره البعض  
العامل الأهم فى عملية الإنتاج ، فنجد أن بعض المستقبلين يجادلون أن المعرفة  
قد حلت محل رأس المال نظراً لانخفاض تكلفة أجهزة معالجة المعلومات  
وقدرتها الكبيرة على الانتاج المتنوع واختصار مراحل عديدة كانت تكلف الكثير  
فيما مضى وهو ما يطلق عليه اختصاراً دوائر الإنتاج. ويجادل هؤلاء بأن ذلك  
يحمل فى طياته الآثار الإيجابية بالنسبة للدول الفقيرة فى رأس المال ، الغنية فى  
القدرات الإنسانية والبشرية ، حيث يميل وزن الأهمية إلى العنصر البشرى وفى  
هذا أطلق توفلر على المعرفة لقب "البديل الحتمى" ، حيث إنها يمكنها أن تقوم  
بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية. وبما أن المعلومات  
والمعرفة لايعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة فإن السمة الأساسية للاقتصاد  
"الدولى" المعاصر هى دولة الاقتصاد ( عمرو الجويلى - العلاقات الاقتصادية  
فى عصر المعلومات ( ملف السياسة الدولية - يناير ١٩٩٦ ) . ولا يقدم توفلر ،  
إلا العامل المادى وهو تطور وسيلة الانتاج كعامل مباشر له تأثير فى شتى المناحى  
الانسانية والحضارية واعتباره أن المعلومات هى العنصر الحاسم نحو النموذج  
العالمى الجديد والمعروف الآن باسم العولمة ، بينما يرى آخرون أن جذور تلك

العولمة ترجع لمنظمات وأشكال اقتصادية أو أخرى سياسية أسهمت فى بلورة ظهور "العولمة" إلى عالم الواقع وهى الشركات المتعددة الجنسية .

وفى عالم الاقتصاد كانت الشركات متعددة الجنسية من أهم المستفيدين من الثورة المعلوماتية لعدة أسباب : أولها يتعلق بطبيعة هذه الشركات التى تعبر وتتخطى الحدود السياسية للدول فطبيعة هيكل هذه الشركات هى وجود مقر أو عدة مقر رئيسية يتبعها أفرع عديدة منتشرة فى كل أنحاء العالم المختلفة . ثانى هذه الأسباب هو كبر حجم العوائد المالية التى تدرها أنشطة هذه الشركات ، بما يتيح لها فرصة تخصيص قدر هائل منها للبحث والتطوير ، وهما عنصران رئيسيان فى عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات ، ولا تملك أى مؤسسة أخرى قدرة مماثلة باستثناء المؤسسة العسكرية والمعروف أنها أيضا متقدمة جداً فى مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات . . ولعل ثالث هذه الأسباب هو مرونة الهيكل الإدارى للشركات متعددة الجنسيات التى أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية . . إن النتيجة النهائية هى أن قوة الشركات متعددة الجنسية قد زادت ، حتى احتلت موقعاً متميزاً فى ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله عند دراسة تطور العلاقات الدولية ، ومن ثم النظام الدولى الجديد. واعتبر البعض أن نشأة وتطور هذه الشركات (التي بدأت فى أواخر خمسينات القرن العشرين ثم توسعت توسعاً هائلاً فى الستينات والسبعينات)، والطريقة التى تدير بها عملها وأسلوب وأنماط أنشطتها المتعددة الوظائف والقوميات، هى البذرة أو الأساس لعولمة الاقتصاد

المعاصر، وأن هذه الشركات هي المستفيد الأول من هذه الموجة الحضارية الجديدة أو هي الخالق والباعث على وجودها لارتباط مصالح كل من العاملين في مجال البحث العلمى والتطوير ومالكى هذه الشركات التى أصبحت تتعدى الحدود القومية والمصالح القطرية إلى نطاق العالم أجمع .

فالأمم المتحدة كمنظمة دولية ومن قبلها عصبة الأمم.. وما نتج عنهما من معاهدات دولية واتفاقيات ومنظمات هي إرهاصات سياسية لنظام العولمة أو هو المسعى السياسى باتجاه نظام عالمى للشعوب .. غير أن الأمم المتحدة كانت قد خضعت لنظام مكونها الأساسى منذ نشأتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو نظام ( الدولة - القومية ) ذات السيادة، مع التسليم بامتيازات خاصة مثل حق النقض ( الفيتو ) للدول الخمس المنتصرة فى نهاية الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا ) ، الصين ، فرنسا ، إنجلترا) ، ولكن لا يمكن أن نعتبر أن الأمم المتحدة قد استفادت أو استطاعت أن تستثمر اتجاهات مسألة العولمة وتقنياتها كما حدث بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات . فما توالى به الأمم المتحدة الآن هو تعدد صور العولمة ، والأزمة التى تعاني منها الآن هي فى التعدد وتضارب صور العولمة بمعناها الراهن ، فالعولمة فى آلياتها الاقتصادية العالمية وجدت تعبيرها المقتن فى منظمة التجارة العالمية التى ورثت سابقتها ( الجات ) ، كما كان تعبيرها المفروض بحكم الأمر الواقع فى الشركات متعددة الجنسيات وأيضا فى الأسواق الكبرى كالسوق الأوروبية المشتركة ، والنافتا لدول أمريكا الشمالية إلا أن إسهام الأمم المتحدة فى التمهيد والاعداد

لتيار العولمة لا ينكر من خلال مؤتمراتها الدولية ،التي عقدت طوال العقود الخمسة الماضية كمؤتمرات البيئة والسكان والمرأة والعمل الدولى ، وحقوق الانسان، وهى مؤتمرات حرصت على وضع مواثيق دولية ملزمة لأطرافها الموقعة عليها فيما يخص قضايا حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل والبيئة والمرأة واعتبار هذه المواثيق إلا أن الخلافات التى تدور بين الأمم المتحدة والدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت سبباً فى إعاقة الأمم المتحدة عن لعب الدور الذى كان يمكن أن

تقوم به فى بلورة الأوضاع السياسية والقانونية للنظام العالمى الجديد. لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة على المنظمة وأنشطتها وميزانياتها وأمنيتها العام الأسبق د. بطرس غالى. رأت الولايات المتحدة ( التى اعتبرت نفسها القطب العالمى الأوحده) أن الأمم المتحدة لا تحقق أهدافها ومصالحها التى بإمكانها أن تتحقق بدون الأمم المتحدة وبدون دور فاعل ومؤثر لها ، وكانت الحملة الأمريكية تهدف إلى عزل دور الأمم المتحدة وتحجيمه، بحيث تمنع أية اتفاقات أو معاهدات تتعارض مع مصالحها ، ثم حث الأمم المتحدة على الحركة والنشاط والفاعلية إذا كانت ستسفر عن نتائج تحقق المصالح الأمريكية. واعتبرت الولايات المتحدة أنها القطب الوحيد بعد انهيار منافسها الاتحاد السوفيتى ومن ثم يجب أن يتم صياغة العالم وفقاً لما تراه أو يتفق مع ما تريده .

إذا كانت فترة الحرب الباردة هى فترة صراع بين قوتين على تقاسم النفوذ والهيمنة فى الكرة الأرضية فإن الفترة التى أعقبت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد



السوفيتى حتى الآن هى فترة صراع بين الولايات المتحدة ( القوة المنتصرة ) التى تسعى إلى الانفراد والسيطرة على العالم وفرض عولمتها عليه، وبين قوى أخرى عالمية وأيضاً كتل إقليمية على مقاومة هذا التفرد ومنعه من أن يبلور برنامجاً .

ويشهد العالم الآن مرحلة من السهولة وعدم التحدد فى التوجهات بالنسبة للذين يستطيعون بناء القوة فضلاً عن مشاريع لم تبلور صيغها بعد بين دول كبرى تؤثر بشكل مباشر فى صنع القرار العالمى مثل روسيا وفرنسا وألمانيا. إلا أن هذا التحالف الذى بدأ فى شكل تنسيق بين الدول الثلاث من الممكن أن يأخذ تطوره الطبيعى نحو تحالف أعمق ،

لاتفاق مصالح القوى الثلاث إزاء محاولات الانفراد الأمريكى، فى وقت أصيبت فيه السياسة الأمريكية بحالة من التخبط وعدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب، خاصة فى مرحلة (بوش الابن).. وتسعى الولايات المتحدة حالياً للخروج من الدوائر الضيقة للسياسة الخارجية الأمريكية. لقد اعترفت سياسة أمريكا الخارجية بثوابت جذرية فى العلاقات مصدراً الدولية سواء بالكتل أو الكيانات الكبرى أو الدول والمجموعات الإقليمية، إلى سياسة جديدة تعلى من شأن المصالح العالمية الكونية للولايات المتحدة. لم تستطع الولايات المتحدة أن تحدد أسساً واضحة لها بين التمسك بذلك الجديد بما فيه من تضحيات وآلام وصراعات جديدة أو المحافظة على القديم ومحاولة فرض التوجهات الجديدة مرحلياً أو تدريجياً لتجنب مخاطر الصدمات مع القوى الأخرى عالمياً وإقليمياً، مع إمكان رفض الآخرين للتوجهات، التى تدمر مصالحهم أو تلحق بهم خسائر

جسيمة. وليس أدل على ذلك من قانون " داماتو " الذى يفرض عقوبات على الشركات الأمريكية وغير الأمريكية التى تساهم فى مشروعات بترولية داخل ايران تزيد على ٢٠ مليون دولار، وهو الوضع الذى وجدت فيه أمريكا أنها تواجه بمقاومة ورفض أوروبى وعالمى، وتجسد الرفض فى كسر مؤسسة شركة " توتال " الفرنسية لهذا الحظر ومشاركة شركتين واحدة روسية والأخرى ماليزية ، باستثمار مبالغ تزيد على مليارى دولار فى تجديد حقول النفط الإيرانية . ولقد وجدت أمريكا نفسها عاجزة إزاء هذا التحدى الذى سنت بموجبه قانوناً يتعدى الجنسيات، لأنه قانون فرضه الكونجرس الأمريكى ويجب إلزام الشركات غير الأمريكية به ، بل ويفرض عقوبات اقتصادية عليها . اساسياً لكل الدول المشاركة فى هذه المؤتمرات والموقعة عليها .



## **الفصل الثالث:**

### **ثورة المعلومات**

**الإنترنت أول سلطة تفرض أحكامها بدون حكومة مركزية**



اعتبرت الطفرة التكنولوجية التي أنتجت أجهزة الحاسبات ثورة أحدثت تغيرات جذرية ، ليس فى طريقة الانتاج ، ولكن فى حياة البشر بما أدخلته من تغيرات فى نظم هذه الحياة وطريقة السيطرة عليها ، وما غيرته من أساليب الحياة والمعيشة بالنسبة للفرد والجماعة والدولة .. وبفضل الحاسبات الإلكترونية تغيرت نظم الإنتاج والمراقبة والجودة .. وهناك من يرى أن النظام الدولى الجديد فى السنوات القادمة والذي بدأت ملامحه تظهر بعد تداعى النظام القديم عام ١٩٩١ ، قد تبلور على أساس فرز مغاير لطبيعة التنافس الدولى ، قوامه السبق والتفوق المعلوماتى والاتصالى ، والذي بدا ضروريا على كافة الأصعدة السياسى منها والاقتصادى اللذان صارا أكثر التصاقاً بعد غياب الثنائية القطبية السابقة. وعلى هذا الأساس فالتقدم الاتصالى لا يميز سوى شمال فائق التفوق فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وجنوب عاجز عن اللحاق به فى هذه المجالات .

وفى عام ١٩٩١ ، فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قال الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش ، وهو يبشر بنظام عالمى جديد : " إن ثورة المعلومات أدت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل ، المعروفين بالقوة ، لقد تغلبت

التكنولوجيا فى العديد من أنحاء العالم على الطغيان ، مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرير ، إذا ما عمدنا بحكمة إلى تحديد قوة الدولة وحررنا شعوبنا لكي تتمكن من استخدام الأفكار والاختراعات والمعلومات الجديدة خير استخدام " .

وقبل حوالى سبع سنوات ، من إطلاق بوش نبوءته ، حاول "ليوتار" الإجابة عن التساؤل المثار فى كتابه " شرط ما بعد الحداثة " الذى صدر عام ١٩٨٤ ، فقال : المعرفة ، بصفتها سلعة معلوماتية ، لا غنى عنها للقوة الإنتاجية ، فقد أصبحت وستظل من أهم مجالات التنافس العالمى - إن لم تكن أهمها - من أجل إحراز القوة ، ويبدو أنه من غير المستبعد أن تدخل دول فى حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت فى الماضى من أجل السيطرة على المستعمرات ، وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها ، لقد فتح مجال جديد للفكر الاستراتيجى التجارى والصناعى من جانب ، والعسكرى من جانب آخر .

ينذرنا "ليوتار" إذن بأن عصر المعلومات ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمى ، ومع كون تكنولوجيا المعلومات هى وسيلتنا للسيطرة على الظواهر المعقدة وحل المشاكل ، إلا أنها ذاتها قد أضافت بعداً جديداً يزيد معظم ظواهر حياتنا تعقيداً ويولد لنا مشاكل جديدة لم تكن فى الحسبان . ضمن أهم هذه المشاكل الجديدة ، خدمات نقل المعلومات وتبادلها التى اعتبرت فى بداية ظهورها خدمات إضافية، وهى تقع فى نطاق هيئات الاتصالات السلكية

واللاسلكية، إلا أنها بدأت تستقل بذاتها مع نمو حجم البيانات وزيادة سرعة تدفقها وتنوع الخدمات المطلوبة ، وهناك حاليا عدة شبكات عالمية، ذات مراكز منتشرة فى جميع أرجاء العالم .. وهذا يعنى أن المستقبل القريب ، يحمل فى طياته نذيرا آخر ، هو إدراك ذوو الحس التجارى ، القيمة الاقتصادية للمعلومات وبالتالي، فهم لن يدخروا جهداً فى تحويلها إلى سلع وخدمات وأصول استثمارية ، واخضاعها لما تخضع له السلع المادية والخدمات التقليدية. ويكفى أن نشير هنا إلى أن الناتج الكلى لصناعة المعلومات ، يقدر فى عام ٢٠٠٠ بنحو ١٠٠٠ مليار دولار ، لتكون بذلك أول صناعة فى تاريخ العالم تحقق رقم البليون ، بل إن النشاطات المتصلة بالمعلومات توفر أكثر من ٥٠ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى ، ومن العمالة فى الدول الصناعية المعاصرة .

وإذا أخذنا اليابانيين ، كمثال، سنجد أنهم يندفعون بسرعة عالية فى تطوير أوتوستراد المعلومات، فقد أعلن تاكينورى كانداكى وزير البريد والاتصالات اللاسلكية فى يناير ١٩٩٤ ، أن اليابان تتوقع استثمار ١ , ١ بليون دولار فى خدمات الوسائط المتعددة للمعلومات بحلول عام ٢٠١٠ ، وقد توقع الوزير اليابانى لهذه الصناعة أن توظف ٤ , ٢ ملايين عامل .. فى هذا السياق هل نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن اقتصاديات صناعة الاتصال والمعلومات ، هى التى تقود الاقتصاد اليوم ؟ .

فى كل عصر ، هناك مجموعة من الصناعات تقود الاقتصاد ، فقبل قرن كان الفحم والسكك الحديدية هما قائدي النمو فى أوروبا والولايات المتحدة



الأمريكية على التوالي ، وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، كان الشائع هو التصنيع والصناعات التحويلية، ثم جاءت السبعينات والثمانينات بقطاع جديد سمى قطاع الخدمات كالخدمات الصحية والقانونية والتوزيع وغير ذلك. أما محرك الاقتصاد فى التسعينات فليس التصنيع ولا الخدمات ، إنما هو صناعة الاتصال والمعلومات ، ويكفى أن نعرف أن أجهزة الكمبيوتر، وبرامجها حققت ٣٨ بالمئة من النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ .

إن اقتصاد صناعة الاتصال والمعلومات هو القطاع المتوسع والنامى، سواء فى خلق فرص للعمل أو فى تحقيق الأرباح ، إنه تصنيف وتوزيع المعلومات ، من المعلومات المالية إلى الترفيهية ، وهو اقتصاد متنوع . وقد سارعت كثير من الدول فى إقامة شبكات للمعلومات العلمية والتكنولوجية لخدمة العلماء والمتخصصين ، ومن أشهرها نظام فينيتى الروسى ، الذى يقوم بتجميع البحوث العلمية على مستوى العالم وترجمة الكثير منها إلى الروسية فور نشرها .

وقد اجتهد الباحثون فى استشفاف أبرز سمات المجتمع المعلوماتى بالرغم من اعترافهم أنه لم يستقر كاملاً بعد فى أى من الدول ، حيث إنه مازال فى فترة انتقال بل وتصارع فى بعض الأحيان بين نمط الموجتين الثانية الصناعية والثالثة المعلوماتية. ولعل أبرز هذه السمات هى أثر ثورة المعلومات فى تفكيك كل الخدمات والأنشطة الجماهيرية وهو ما يطلق عليه اللاجموعية، ويبدو ذلك واضحاً فى اقتصاد الجملة ، والإعلام والتعليم ، ويرجع فى الأساس إلى القدرة الهائلة للتقنيات التى هى أحد أعمدة عصر المعلومات ، حيث يمكنها مضاعفة

القدرة على التنوع دون تحميل ذلك على التكلفة بحيث يستجيب صاحب الخدمة الإعلانية لطلبات المستهلك المحددة . وهكذا الأمر موجود أيضاً في التعليم ، حيث يتيح التوافر الهائل للمعلومات ، التي من الممكن استقاؤها عن بعد ، يتيح الفرصة لطالب العلم أن يحصل على ما يشاء من التعليم في التخصص الذي يريده .

وقد أشرنا هنا إلى سمة التفاعلية التي هي من أهم سمات المجتمع المعلوماتي الذي يمتاز بالتشبيك ( أى عملية الربط الكامل بين مستخدمي الشبكة). والتشبيك يعنى أيضاً إمكانية رد الفعل السريع ، وما يسمى بدائرة التغذية الاسترجاعية التي هي من أكثر آثار ثورة المعلومات والاتصالات ثورية ، حيث أنها تمكن أطراف الشبكة من التغيير المستمر لمعلومات ومكونات هذه الشبكة طبقاً لما يروونه من رد الفعل . وهذا هو بالضبط ما يتعلق بالسرعة أو ما يسمى بالوقت الحاسوبي الذي ينتج عنه تغير شبه دائم في المحيط والبيئة يصعب فيه التفريق بين القديم والحديث وبين الأصل والصورة. ولعل المتبع للتغيرات التي تطرأ على قواعد البيانات على شبكة «الإنترنت» يدرك ذلك تمام الإدراك عند تتبعه للتحديث الدائم الذي يطرأ على الفهارس والمحتويات.

ومن الخواص الأخرى للشبكات ما يمكن أن نطلق عليه "اللاشخصانية"، لأن طرف الشبكة لا يُعرف بمكانته الاجتماعية وإنما ينحدر إلى مستخدم عادي قيمته وقوته مرتبطة بوجوده على الشبكة، وتندرج تحت هذا إمكانية التخاطب المباشر بين المستخدمين ، كاسرين في ذلك أى قواعد اجتماعية أخرى قد يجب

اتباعها فى نظم أخرى . ولذا فإن للشبكات آثاراً عميقة على التراتب الاجتماعى معظمها سلبى ، إذ إن طبيعة الشبكة تتخطى قيود الطبقات البيروقراطية والإدارية ، هذا بالطبع إن لم تكن هناك خطة مسبقة تساعد فيها الشبكة على تقوية السلم الإدارى ، وينبع من ذلك ما يطلق عليه ميل الشبكات إلى التفكيك واللامركزية . وهنا تتضح إحدى السمات الأساسية للثورة المعلوماتية ألا وهى القوى المتعارضة التى تولدها، فكما يمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات فى التوحيد والمركزية يمكنها أيضاً أن تساعد على التفكك واللامركزية ، فهى أصلاً عامل محايد تقتصر آثاره على طريقة وأسلوب استخدامه ، ومع ذلك فهو يضع قيوداً ويفرض وضعاً جديداً لا بد على الفاعلين فى بيئة ما أن يستجيبوا له .

ويرتبط بهذا الحديث حول الآثار المركزية أو اللامركزية لثورة المعلومات الحديث عن أثرها على طريقة حفظ النظام ، لقد اعتدنا على الاعتماد على سلطة مركزية تقوم بحفظ النظام وفرض القانون ، ومع ذلك فهناك طرق كثيرة أخرى لحفظ النظام منها وجود مجموعة من الأعراف والقوانين يتفق عليها الأطراف المتفاعلون على الشبكة ويلتزموا بها دون وجود سلطة مركزية تفرض عليهم ذلك . ولعل مصطلح « الأناركية » ، كما درج على استخدامه منظرو العلاقات الدولية ، هو أنسب مصطلح لتعريف هذه الحالة التى يطلق عليها الحكم دون حكومة ، هكذا الحال فى شبكة علاقات مثل الإنترنت التى لا تحكمها جهة مركزية، ومع ذلك هناك بعض القيود والأعراف التى تحظى بالالتزام الإرادى للقانون الحاسوبى .

إن مسألة حفظ النظام ترتبط هي الأخرى بمفهوم آخر للشورة المعلوماتية وهو خاصية الاضطراب ، فهناك العديد من الكتابات التى ترى أن من آثار التطورات الاتصالية والمعلوماتية الاضطراب ، ومعناه أن سرعة الأحداث ، وزيادة توافر المعلومات عنها يعطى صورة شبه فوضوية لهذا التتابع ، ولذا ظهرت مجموعة من النظريات يطلق عليها نظريات الفوضى أو نظريات الاضطراب، التى يرجع جزء منها إلى حدوث عدد من التطورات المستقلة فى وقت متزامن فيصعب تبين وجود ربط بين هذه التطورات بالرغم من التأكد من وجود ربط ما ، ويرجع ذلك إلى الترابط الهائل الذى يتيح لعدد هائل من التفاعلات أن يحدث فى وقت متزامن ويقود ذلك إلى مفهوم آخر وهو التعقد .

و من المسلم به أن لدى بعض من مثقفينا ولعاً بالغاً بنوع ما من العالمية فى السينما .. فى الأدب .. فى الثقافة.. فى السياسة .. فى الاقتصاد ، حتى أضحي مصطلح " العالمية " دليلاً على التقدم والرقى والنجاح بغض النظر عن علاقة ذلك بواقعنا وشعوبنا وقضايانا ، بل وإن كان هذا الانجاز الذى وصف أو نعت بالعالمية لا أثر له .. إلا أن التقاط الإعلاميين لهذا المصطلح وترديده قد أضر كثيراً به، كما أضر بقضايانا التى أصبحت تقيم بمدى اقترابها أو بعدها عن مفهوم ملتبس غامض غير محدد أو مرئى، وإن كانت قواعده وأسسها تصنع فى الخارج تحت دعوى العالمية . غير أنه بالنسبة لمجتمع المعلومات تعتبر الثقافة العالمية لها مفهوم ومكونات أخرى كما أن دلالات هذه المعلومات شىء آخر فى خضم واسع من المعلومات.

لقد أفرد عدد من الباحثين جزءاً من كتاباتهم لدراسة دور العلاقات الثقافية الدولية فى العلاقات الدولية ، بل إن بعضهم جادل بوجود ثقافة عالمية ينتمى إليها معظم شعوب العالم ولذا فضلوا مصطلح المجتمع الدولى أو عند درجة أعلى من التناغم الثقافى " الجماعة الدولية " . فالثقافة العالمية تفترض وجود منظومة موحدة للقيم الإنسانية مرتبة طبقاً لأولوية واحدة . وإذا أردنا استكشاف أثر ثورة المعلومات على الثقافة العالمية ، وجب علينا دراسة أثرها على عملية ترتيب القيم . ولا شك أن المعلومات تلعب دوراً رئيسياً فى هذا المضمار فالثقافة السياسية يتم تبنيتها عن طريق ( التنشئة السياسية ) على المستوى المحلى من خلال وكلاء أبرزهم العائلة ، المدرسة ، الأصحاب ، المؤسسات الدينية ، والإعلام بطبيعة الحال ، فإذا اعتبرنا أن شعوب العالم وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقى التنشئة السياسية عن طريق مؤسسات أو وسائط عالمية النطاق مثل السفر ، والإعلام وحالياً الطرق السريعة للمعلومات فإنه لم يتضح بعد هل وسائط المعلومات هذه تساعد على الاندماج الثقافى العالمى أو أنها قد تسهم فى حالة تشرذم ثقافى عالمى جديد . إن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة شبه عالمية ويزداد المتحدثون بها باستمرار ، خاصة أن الشبكة البينية «الإنترنت» بدأت أول ما بدأت فى الولايات المتحدة التى تعتبر من أشد المشجعين على بناء ما تطلق عليه الإدارة الأمريكية " البنية التحتية الكوكبية للمعلومات " . نجد أيضاً أن مشروعات تكييف الاستخدامات للوسائل الاتصالية الحديثة لكى تناسب اللغات الأخرى فى تطور مستمر . ومن المثير أن كلمة الإنترنت ظهرت مبكراً

كعنوان لمقال رئيسى على الصفحة الأولى فى إحدى الجرائد الدولية تحت عنوان " الحرب الثقافية للكلمات تلوح على الإنترنت "، وتطرق المقال لتخوف العديد من الشعوب من هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية. وهناك من ينظر إلى هذا من منطلق الغزو الثقافى حيث يعتبر أنه " محاولة الثقافة الغازية فك الارتباط بين الثقافة المعرضة للغزو من ناحية ، والأفراد من أصحاب هذه الثقافة من ناحية أخرى ».

إلا أن هذا التناقض كشف لنا عن تداعيات الصراعات المقبلة ، والقوانين التى تحدد مسارات هذه الصراعات. فمن جهة نجد أن المحاولة الأمريكية لبسط الهيمنة والنفوذ الثقافى العالمى تواجه بمقاومة ضارية من الأمم الأخرى. هناك منافسة على العولمة بين القوى العالمية البازغة مثل اليابان ، وأوروبا الموحدة ، وفى القلب منها ألمانيا، فى حين أن عامل المنافسة على تسويق السلع الإلكترونية يدفع حتى الشركات الأمريكية على الإسهام فى محاولة تكييف استخدام هذه الوسائل الاتصالية الحديثة لكى تناسب اللغات الأخرى ، ولكى لا تفقد فى حمى المنافسة إمكانية تسويق منتجاتها إلى الجمهور الراغب فى استخدامها بلغته القومية .. إلا أن النفوذ الذى تحرزه اللغة الإنجليزية وهو ناتج عن السبق والريادة فى مجال محدد ، هو الذى يرغب أيضا حتى الشركات اليابانية المنافسة على إنتاج سلعها الموجهة للتصدير باللغة الإنجليزية وليس اللغة اليابانية ، وهذا هو المعنى المتناقض لكثير من الظواهر الملتبسة بالعالمية ، إلا أنه يكشف عن مسارات عدة تحكم تلك الظواهر التى تتجاوز فى حركة نموها ، وتطورها مسارات البشرية

لعشرات الآلاف من السنين من الحضارة لتصنع عالماً جديداً فى بضع سنوات قليلة .. يتجاوز تلك الحقب الزمنية المتعاقبة.

إن اللغة تقودنا بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية فى عصر المعلومات ، فقد اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأم لفترة طويلة، ولذا فإن المتوقع أن ينعكس أى تغير فى قوة الدولة على تغيرات فى مفهوم القومية فكلما ضعفت مؤسسات الدولة ضعف الإحساس بالانتماء إليها ، خاصة وأن الطبقة التى ساندت الدولة الأمة ، ووجدت فى تحالفها معها مصالح اقتصادية تجدد مصالحها الآن فى "عبر القومية" ، بالإضافة إلى أن أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى بناء وتكوين الدولة الأمة هو رأسمالية الطباعة التى توحى بتشارك أفراد الشعب فى الزمان والمكان، وقد تحولت الآن إلى رأسمالية إلكترونية وهى بطبيعتها عابرة للحدود السياسية الحالية . وإن كان هناك مصاد ، وإن كان متزامنا ، وهو « المحلية » الذى يأخذ شكله الاقتصادى فى مفهوم الدولة الإقليم أو الدولة المدينة على غرار الوضع فى اليونان القديمة ، فالمدن باستطاعتها الاتصال ببعضها البعض الآن ولذا فإن الحركات القومية الانفصالية التى يشهدها العالم الآن قد يمكن تفسيرها من خلال هذا المفهوم . وقد أدى التيار الانفصالى الحاد المعاصر إلى أن يوجه بعض الباحثين جهودهم لمناقشة حق ومبدأ تقرير المصير فى عصر المعلومات .

لقد ارتبطت الدولة القومية فى السابق بالسوق وكان اتساع الدولة حجماً وكثافة له دلالة باتساع السوق وحرصت الدول على جمع شتاتها وأجزائها

حرصاً على السوق القومية. إلا أن العولمة التي أصبحت لها لغتها وأدواتها الخاصة ووسائل اتصالها ، تتجاوز هذه السوق القومية ومفاهيمها فتتجه ناحية التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تحقق مصالح أعضائها ، بغض النظر عن القومية أو الدين أو اللغة ، لتعزيز القدرة على الصمود فى مواجهة المنافسة الضارية من الآخرين ، فى حين ان التفاوتات الحادة فى الدخل والثروة التى باتت تحظى بها المدن التى دخلت عالم المعلوماتية عن تلك التى تخلفت ، أضحى يشجع المدن الكبرى على الاتجاه إلى الانفصال ، وتكوين دولة قائمة بذاتها أو اقليم ذي حكم سيادى حتى لا تتحمل عبء رعاية وحماية ومعاونة المناطق الأخرى الأكثر تخلفاً .. ويمكن أن نرى ذلك فى الحركة الانفصالية لشمال إيطاليا الغنى والمتقدم بالنسبة لباقي أقاليم الدولة الإيطالية حيث الريف والمناطق الأقل تقدماً فى الجنوب والوسط. وهو نفس الاتجاه الذى أكدته انفصال جمهوريتى السلوفاك والتشيك، ذلك الانفصال الذى تم بطريقة دستورية تشير إلى لغة انفصال أقاليم ومدن الغد .. فى وقت لم يمنع ذلك الانفصال اتجاه كل من الجمهوريتين وسعيهما للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى أو حلف الأطلسى ، بما فيه من التزامات تنقص من سيادتها الوطنية فى الأمن والسياسة الخارجية .

ومن مفهوم القومية نتجه إلى مفهوم أوسع وهو الأيديولوجية .. وهى أحد العناصر الباعثة على تماسك بعض أو كل المنظوم الدولى ، فالأفكار لا بد أن تعتمد على معلومات وأن تتبلور فى صورة معرفة وقد ترقى إلى مرتبة الحكمة. ومع عصر المعلومات لا بد من التفكير فى ماهية الأيديولوجية ، فهناك رأى يقول



بموت الإيديولوجيات الكبرى فى عصر توافر المعلومات ، وقد يستند ذلك الرأى إلى طبيعة تنوع وكثرة المعلومات، التى تؤدى إلى فوضى فى متابعتها وإلى حالة من عدم اليقين والتحديد .. كما أن التجدد أو الإضافة التى تحدث من الأفراد أو النظام فى المعلومات تضيف بعداً آنياً للحقيقة وأيضاً نسبياً بالنظر إلى التفاوتات الزمانية والمكانية .. غير أن هذه الفوضى سرعان ما تبلور وتتخذ أشكالاً مستقرة متحدة فى مسارها من الماضى إلى الحاضر والمستقبل ، قابلة بالتنبؤ وبإمكانية تقدير الموقف ، وهناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه على أنه بداية للتبشير بأيدىولوجية أو أيدىولوجيات جديدة تنقل مهمتهم من البحث العلمى إلى العمل الحركى المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية ، ومن أجل تشكيل منظوم معرفى يدافع عن القيم المصاحبة لمجتمع المعلومات ، والبعض يتوقع أن ينقسم العالم إلى تكتلات أيدىولوجية طبقاً لتناسق قيم كل كتلة مع أيدىولوجية ثورة المعلومات .

#### **الدبلوماسية والمعلومات :**

الدبلوماسية هى النشاط السياسى لأمة أو شعب من أجل تحقيق أهداف السياسة فى محيط دولى قد يتسع أو يضيق، ويعتمد هذا النشاط على وسائط وأساليب بين الدبلوماسية والمركز الذى قد يكون ( وزارة الخارجية ) فى غالبية الدول أو مفوضية الشؤون الخارجية فى الحركات والجماعات المطالبة بالاستقلال. وتعمل وسائل الاتصال دوراً مهماً فى تقدير الموقف السياسى وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقى ردود الفعل بشأنه .. ولا شك أنشورة

المعلومات جعلت هذه الوظائف مختلفة في جدواها وطرق أدائها. ومن أهم نتائج ثورة المعلومات أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية ، وفي بعض الأحيان ، وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طالما احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية. فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع الأمريكي ، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية ، وهو ما يعتبر تناقضا داخليا حيث إن كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة ، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع ، والإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها . وفي تطور آخر ، يرى البعض أن المعلوماتية ، وعلى غير المألوف ، قد أدت إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، ويضرب في ذلك مثل هو قيام الرئيس الأمريكي الأسبق بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية. لقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية ، كانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات . المكالمات القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات. والمكالمات الأكثر تفصيلاً ، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية جانباً ، ولم يعد وزراء

الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى، وكان رؤساء الدول فى طور تشكيل شبكتهم الخاصة - بقيادة جورج بوش .

كما يرى البعض أن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، وفيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى هؤلاء أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة . كما أن هناك من يقول إن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من

" الدبلوماسيات " قد أدت إلى توزيع فى المهام التى كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة فى وزارات الخارجية، حتى أن كاتباً ألف كتاباً كاملاً بعنوان " ضد الدبلوماسية ، الجواسيس ، الإرهاب ، السرعة والحرب "، حذر فيه من نتائج الثورة الاتصالية التى تؤثر سلباً على الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية ، وقد رأى الكاتب أن فى ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولى الذى تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً.

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية ، نجد أنها حماية المصلحة القومية ، وهى مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية اقتصادية ، ثقافية ، عسكرية ، سياسية ... الخ ، ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة. ومن هنا كانت فائدة أى آلة قادرة على تربيط ومعالجة المعلومات وذلك

هو لب العمل والهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات . لقد أوضحنا هنا كيف أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تستجيبان في حقيقة الأمر لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته ، وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات في منظوماتها ، فقد ضاعفت العوامل الخارجية ، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة ، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه ، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها . ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية ، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب .

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي ، توجد أيضاً عوائق وحواجز عديدة نقسمها إلى عوائق مادية ، وأمنية ، وبنوية ، وتقنية وبيئية محيطة . فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع ، مما يصعب القيام بالبحث والتطوير

اللازمين فى عصر المعلومات. ومما يفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسى يتكون من مقر دائم وبعثات فى الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلوماتية"، نظراً " لتمدد " الجهاز الإدارى عبر مواضع متباعدة جغرافياً .. كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل فى جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسى وسط محيط أجنبى يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتدخل عليه بالمساعدات الفنية. وهناك أيضاً عوائق تقنية تتمثل فى صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التى تضطلع بها وزارات الخارجية حيث إنها معلومات " مرنة " وغير مهيكلة. ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة ليكنه وربط المقر بالبعثات نظراً لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية. إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل فى العوائق الأمنية فطبيعة المعلومات التى تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية ، وبما أن هناك مخاطرة دائماً فى شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونياً ، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء فى ميكنة العمل فى الأجهزة الدبلوماسية . وتطور أسلوبان للتعامل مع هذا العائق ، الأول تقنى فنى يعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب الدخول عليها وكسرها .. أما الثانى فتمثل فى إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب فى الوقت المناسب ، وذلك حتى يتسنى إتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبنى رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها. وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على

المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام حتى أن الاعتماد على المصادر السرية فقط ، يقود حتما إلى الوقوع فى فخ عدم الكفاءة والفاعلية. ويضرب المثل

هنا بوزارتى الخارجية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة اللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق .

وكما رأينا فإن هناك حلولاً لكل هذه الحواجز ، ولكن هناك عائقاً رئيسياً لم نتطرق إليه هو العائق البيروقراطى الإدارى . فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية ، وليس الفنية ، الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة فى وزارات الخارجية .. ومن ناحية أخرى فإنه نتيجة للتطورات التى أحدثتها ثورة الاتصالات ، نجد أن الفرص التى أتاحتها والإمكانات التى توفرها تفتح آفاقاً جديدة لدور مرموق تقوم به وزارات الخارجية فى عملية صنع واتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية . هذا بالطبع إذا تم تطوير العمل بهذه الوزارات وتكييف هياكلها الإدارية. فخلاصة القول إنه أمام وزارات الخارجية فرصة ، لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام، فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن . والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلى مهام أكثر إبداعاً تتطلب طبعاً نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسى تتميز بروح المبادرة والقدرة على الإدارة ، والتعامل مع التكنولوجيا ، وتكون لديها ملكات فكرية ومهارات بحثية عالية، وتكون قادرة على الاتصال

بكفاءة وقيادة الفرق والمجموعات والثقافة المتنوعة الواسعة أى باختصار " عمالة الألفية الثالثة " .

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل إمكانية استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمى والتكنولوجى وإدارات للعلاقات العامة ، وما إلى ذلك من تطوير إدارى .. كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلى إنشاء مراكز بحثية ، وبنوك ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة ، وذلك مع تمتعها بمرونة فى التحرك وحرية فى التعبير هى فى حاجة إليها للقيام بأبحاث إبداعية .. أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام ، فهناك قابلية لتكييف

منظومات إدارة المعلومات التى طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة .. وفى جملة واحدة : هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلقٍ للمعرفة ، ومنسق للمجهودات ، مفكر فى البدائل ومخطط للاستراتيجيات .

ونتيجة التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح العالم الآن متشابكاً ومتربطاً إلى درجة لم تشهدا البشرية من قبل .. ولكن يجب التنويه إلى أن معظم التيارات والاتجاهات التى تمت الإشارة إليها تحدث فى الدول المقدمة فى المقام الأول . وينذر هذا بتقسيم الكرة الأرضية إلى " حقب تاريخية " تعانى من فقر معلوماتى محتدم، فالتطور الحادث اليوم ربما يكون أكثر التحولات ثورية فى تجربة الإنسانية ، ولكن لكى يكون هذا العصر ذا طيات

إيجابية وليست سلبية ، لابد أن تستخدم المعلومات المتاحة في خدمة القيم الخالدة ، إن المطلوب هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ومنه إذا أمكن إلى عصر الحكمة .. وإذا كان الغرب قد وجد في عصر المعلوماتية شكلاً جديداً من أشكال الابهار ، لأنه مازال يحبو في سنواته الأولى ليخفى آثار الخلل والدمار الذين أحدثتهما الثورة الصناعية والكيمائية في بيئة الأرض وصحة البشر وما تشكله من أخطار فعلياً أن نلحق بقطار المعلوماتية ليس كإله جديد .. وإنما كعلم جديد نستطيع أن ندرك إمكانياته ونوظفها ، ونستعد لمعرفة أضرارها .





## الفصل الرابع :

### الاستعمار الإلكتروني

تكنولوجيا الإعلام تسقط الأيدولوجيات



إن التطور الذى حدث فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،  
كان له أكبر الانعكاسات فى مجالات ووسائل الاتصال ..  
لقد تغيرت إمكانات هذه الوسائل وقدراتها وخصائصها ،  
فالأقمار الصناعية جعلت جهاز التلفزيون يستطيع استقبال  
محطات التلفزيون من جميع انحاء العالم ، وأصبحت  
السماء هى أكبر ناقل اتصالى وأسرع وأقدره .  
لقد تخطت وسائل الاعلام ، الحدود الجغرافية والحواجز  
السابقة ، التى أصبحت بالنسبة لها مثل الكشبان الرملية على  
شواطئ البحار ، كما تخطت حواجز اللغة والدولة والعقائد ،  
وأصبحت قادرة على التأثير والتلاعب والتوجيه المباشر  
والصریح فى فكر وعقيدة وسلوك المشاهدين أو المستقبلين ،  
وأصبح المستقبل حراً فى استقبال ما يشاء وقتما يشاء  
وبالطريقة التى يشاء ولكن وفقاً لما يريد الآخرون أن يعطوه ، ووضعت بذلك  
بذور قرية عالمية يبدو فيها المستقبل هو سيد الأمر فى لحظة واحدة ، هى لحظة  
توجيهه لمؤشر المحطات بينما كل الحرية والسيادة لمحطات الإرسال فى توجيه  
المشاهد واعطائه الجرعة الإعلامية .. وأصبح الصراع بين محطات الإرسال فى  
كل مكان هو فيمن يستطيع أن يمتلك تلك اللحظة الوحيدة لدى المستقبل

ويجعلها لصالحه هو ، من خلال استخدام فنون الإعلان ودراسة أعماق النفس البشرية والحاجات والرغبات الباطنة .. إلخ .. المؤكد أن التطورات الهائلة وغير المسبوقة التي قدمتها العلوم والتكنولوجيا فى عالمنا المعاصر قد غيرت كثيراً من أوراق

الماضى ومقولاته ، وهذه الهبة العلمية التى استحقت وبجدارة لقب ثورة تمضى بوتيرة سريعة حتى أنه يقدر أن كم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى الربع الأخير من القرن العشرين فاق على كل الاكتشافات التى جربتها ومارستها البشرية منذ بداية التاريخ الحضارى المكتوب والذى يقدر بآلاف السنين .

كما أن الحدود والآفاق المفتوحة بلا ضفاف أمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية جعل الكثيرين من العلماء والمفكرين يتحسبون لتغيرات جذرية فى نمط الحياة والعلاقات السائدة، وقد بدأت انعكاساتها بالفعل فى جميع مناحى النشاط الانسانى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى . ويذهب البعض من المفكرين إلى القول إنه ولأول مرة فى التاريخ تسبق العلوم التطبيقية العلوم النظرية، بمعنى أن التغيرات الهائلة والجذرية فى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والجينات والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء وغيرها من مستحدثات تلك الثورة ، لم يواكبها أو يسبقها أي نظريات فكرية أو فلسفية تضع لها الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فقد تعودنا فى التاريخ البشرى على التبشير النظرى أولاً، والذى اتخذ فى بعض الأحيان أشكالاً أيديولوجية تحدد مسار وتطور التقدم العالمى ..إن الثورة العلمية والتكنولوجية

التي جرت فى الربع الأخير من القرن العشرين تجاوزت بكثير المنطلقات الأيديولوجية الموجودة على الساحة العالمية كما طرحت إشكاليات وقضايا لم تكن تتوقعها أو تحسب لها أى من المدارس النظرية أو الفكرية الموجودة على الساحة العالمية. حتى أصحاب المذهب البراجماتى التجريبي ظلوا أسرى منهجهم الذى يؤمن بالعلم والتجربة ولكنه فى الوقت نفسه عاجز عن تقديم تفسيرات أو منهج للأسس والآفاق التى يمكن أن تصل إليها الثورة العلمية .

وهكذا فاجأت الثورة العلمية والتكنولوجية العالم الذى كان منقسما إلى أيديولوجيتين أو نظريتين تزعمان أنهما تقدمان أفضل الأشكال والأطر للتطور الإنسانى الحضارى .. وإذا كان صحيحا القول بأن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة غير المسبوقة قد أسقطت نظرية الثنائية القطبية عندما انهار أحد المعسكرين وهو الاتحاد السوفيتى الذى تحلل وتفكك نتيجة الحلل الذى كشفته الثورة العلمية والتكنولوجية فى التطبيقات النظرية التى كان يقوم عليها ، والتى أدت إلى تخلف تكنولوجيا واضح ، فإن هذه الثورة فى هيئتها ومسيرتها المنطلقة قد أسقطت كذلك النظرية الرأسمالية الأخرى ومنطلقاتها ، فمع التطورات العلمية وخاصة فى مجال ثورة الاتصالات والمعلومات أصبح بإمكان من يمتلك أجهزة استقبال بث الأقمار الصناعية أن يستقبل ما يشاء من محطات التلفزيون الفضائية التى تبث مئات البرامج فى جميع أنحاء المعمورة ، وأصبح وارداً مع التطور العلمى فى هذا المجال ، أن يستطيع أى فلاح مصرى فى قرية نائية بالصعيد أو صياد يمنى أو حتى راعٍ على

الجبـال والأودية العربية الممتدة شرقاً وغرباً أن يرى الصورة المجسدة ومعها الصوت لكل ما يجرى فى عالم اليوم من أحداث وثقافات ، بما فيها الصالح والطالح ، وأن يشاهد ويرى وينتقى لنفسه ما شاء من برامج بكل إيجابياتها وأيضاً بكل موبقاتها دون أن يستطيع أحد أن يحجب أو يراقب .

إن ثورة العلوم والتكنولوجيا تفرض واقعاً جديداً لم يستقر بعد لأنه مازال فى حالة الفوران البركانى ولكنه وفى كل الأحوال أصبح يمس الكثير من المسلمات التى كانت راسخة إلى وقت قريب ، والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية الدرامية التى جرت وما زالت تجرى فى عالم اليوم ولكن التغيرات الأخطر والأهم هى تلك التى تجرى فى الأعماق ومن الممكن أن تنتج عنها تغيرات جذرية فى الأبنية القومية والعلاقة القائمة بين الخاص والعام بين الفرد والمجتمع . ففى عالم تضيق فيه المسافات ، ويجرى فيه حوار عالمى من نوع جديد عبر التلفزيون والفضائيات والفاكس وشبكة الإنترنت إضافة إلى شبكات المواصلات العالمية فوق الأرض وتحت الأرض ، ينمو أكثر وأكثر مفهوم القرية الدولية ، حيث تتشابك المصالح والحضارات .

ويبدو واضحاً أن كلمة الاستقلال بمفهومها القديم الذى عرفناه فى فترة انهيار الاستعمار القديم وبروز حركة التحرر الوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تخلق مكانها أكثر وأكثر لمفهوم الاعتماد المتبادل . يمثل هذا المفهوم أعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديدة معاً والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيدى الاتصالات والمعلومات ، من الهاتف

والتليفزيون والكمبيوتر الشخصى والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات وموجات الميكروويف فى منظومة مدمجة واحدة ووضعتها بتصرف أفراد المجتمع للإفادة منها فى حياتهم العملية والاجتماعية. وتعكس هذه التسمية الطريقة التى ستوضع فيها هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس .. وهى بصورة عامة تتألف من خطوط اتصالية أشبه بالعمود الفقرى تتفرع منه نقاط دخول وخروج . ومما يميز هذه المنظومة أنها تربط جميع جوانب الحياة المنزلية والعلمية والاجتماعية والترفيهية ، كما تتيح لكل من يريد الاتصال بالآخرين إلكترونياً. من أمثلة هذه الاتصالات أن يجرى مداولاته مع السوق والزبائن والمؤسسات التى يتعامل معها ، أو أن يلعب بالفيديو أو يشاهد البرامج التليفزيونية من أى نقطة يوجد فيها مسكنه أو مكتبه بل وأينما كان بمجرد أن يكون مزوداً بهاتف أو كمبيوتر من النوع المحمول أو المفكرة ، نظراً لما توفره هذه المنظومة من علاقة شبكية واسعة من كل نقطة وبواسطة أى أداة وعبر أى اتجاه . ورغم أن جوهر هذا المفهوم ليس جديداً تماماً إذ أن ملامحه ظاهرة فى مصطلح تعاملنا معه على الأقل طوال الأعوام الأخيرة وهو مصطلح " الوسائط المتعددة "، أى دمج الصوت والصورة فى أدوات التواصل والعمل والترفيه ( الكمبيوتر والهاتف والتليفزيون )، إلا أنه من الواضح أن الذى يقصده الداعون الى خدمة " الطريق السريع للمعلومات " أو "جادة المعلومات " هو شئ أكثر من ذلك. .. وقد ورد هذا التعبير لأول مرة على لسان آل "جور نائب الرئيس الأمريكى، ليعبر بواسطته عن معنى هذه التطورات وهذا الاتجاه، وكان



96

الأمريكي. وكان الهدف من هذه الشبكة أو هذا النظام الاتصالي هو السماح للحاسبات الإلكترونية المتصلة بالشبكة أن تكون قادرة على محاكاة أية شبكة حاسبات إلكترونية أخرى متصلة بها عن طريق إنترنت وتبادل المعلومات معها ، وأن تبقى شبكة إنترنت قادرة على العمل حتى لو توقفت أى شبكة كمبيوتر أخرى متصلة بها عن العمل .. لم يكن الهدف بالطبع علميا أو إعلاميا ، بل كان خشية وزارة الدفاع الأمريكية أن تتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية إلى ضربات نووية تدمرها وتضعف قدرة الآلة العسكرية على الرد أو التحرك بسرعة، لذا كانت هناك حاجة حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات إلى مراكز كمبيوتراتهم التي لم تتأثر بالعمليات العسكرية .

وخلال سنوات قليلة تمكن الخبراء الذين تولوا دراسة المشكلة من إيجاد حل مناسب ترجموه في بناء شبكة عرفت باسم (أربانيت) مولت وزارة الدفاع نفقاتها وضمت في البداية أربعة مختبرات كمبيوترية تهدف إلى تطوير بروتوكولات الاتصال الذي يمكن أن يدعم هذه الشبكة .. بعد ذلك انضمت جامعات ومختبرات عديدة ومراكز علمية عديدة إلى هذه الشبكة وشكلت هذه المؤسسات العمود الفقري لشبكة إنترنت التي لم يتعد عدد المشتركين فيها حتى عام ١٩٨٨ مليون مشترك ، ولكنها تطورت ونمت وزاد عدد المصادر التي تعتمد عليها والشبكات الفرعية التي تتصل بها ليصل عدد مشتركها عبر العالم إلى حوالي ١٠ ملايين مشترك في منتصف عام ١٩٩٤ ، ثم ٣٣ مليوناً في منتصف عام ١٩٩٥ .

يقول د. محمود علم الدين أستاذ الاتصال بكلية الاعلام جامعة القاهرة : من منظور اتصالي يمكن القول إن المعلوماتية هي مزيج من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، ويمكن حصر أبرز سمات هذه المرحلة الاتصالية فى الجوانب التالية :

١ - استقرار بعض الأنظمة المستحدثة فى الثمانينات ، وأبرزها أنظمة النشر المكتبى وأنظمة البريد الالكترونى وأنظمة اللقاءات عن بعد .

٢ - التطوير المستمر للوسائل الاتصالية التقليدية وفى أساليب انتاج الوسائل الاتصالية خاصة الوسائل الجماهيرية الإليكترونية وكذلك الوسائل المطبوعة ، وبالنسبة للوسائل الإليكترونية يشهد العالم حالياً العهد الثالث فى مجال الإذاعة ، حيث بدأ العهد الأول بظهور الراديو ، والعهد الثانى بظهور التلفزيون ونحن حالياً فى العهد الثالث ، عهد إلى التلفزيون الذى يوزع برامجه بالأقمار الصناعية والأنظمة السلكية ، فقد شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن تطورين مهمين أثرا على البرامج فى الخدمات التلفزيونية الغربية .

التطور الأول : انتشار البث بالأقمار الصناعية البالغة القوة والتى لا تحتاج إلى هوائيات كثيرة وتخضع لسيطرة القطاع الخاص .

أما التطور الثانى : فهو انتشار أنظمة التلفزيون السلكى التى لم تكن تخضع حتى عام ١٩٩٣ ، لأى تنظيم وتقوم ببث ساعات إرسال طويلة .

والتغيرات العميقة فى مجال البث التلفزيونى حدثت نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال وانتشار البث المباشر بالأقمار الصناعية وانتشار أنظمة

التليفزيون السلكية « الكابلية » فى الدول المتقدمة ، والترويج التجارى المتطور للانتاج التليفزيونى .. ونتيجة لما سبق تحول الاعلام التليفزيونى إلى العالمية بعد أن ظل حبيس المحلية طوال حوالى نصف قرن منذ اختراع التليفزيون .. وبالنسبة للتليفزيون هناك تطورات فى نظم الإرسال والاستقبال فبعد ابتكار نظم الإرسال السلكى والتليفزيون متعدد النقاط ، ونظام الإرسال المباشر من القمر الصناعى والتليفزيون منخفض القوة ، ظهر نظام التليفزيون عالى الوضوح .. وبالنسبة لنظم الاستقبال نجد أنه بعد أن تم تطوير التليفزيون المجسم ، وتليفزيون الشاشة الضخمة ، والتليفزيون المصغر ، وتليفزيون الشاشة المستقيمة ، والتليفزيون الرقمى هناك محاولات لإنتاج التليفزيون ذى الأبعاد الثلاثة ، والتليفزيون المجهز لاستقبال إرسال الأقمار الصناعية مباشرة دون الاستعانة بهوائيات الاستقبال الخارجية التقليدية. وقد ظهر الجيل الأول منه محتويا على جهاز استقبال إرسال الأقمار الصناعية .. كما أن هناك تجارب نهائية لجهاز تليفزيون يتضمن داخله جهاز كمبيوتر ، بحيث يمكن استخدامه كجهاز كمبيوتر وجهاز تليفزيون عادى فى الوقت نفسه ، إضافة إلى قدرته على أن يتحول إلى جهاز تليفزيون تفاعلى لا يكتفى المشاهد من خلاله فقط بمشاهدة ما يعرضه من برامج بل يختار هو ما يريد مشاهدته وتقدم له خدمات أخرى غير المشاهدة التليفزيونية المسلية .

ويتوقع خبير الاعلام العربى حمدى قنديل أن التليفزيون بشكله التقليدى ، وكما نعرفه الآن قد يختفى بعد ٢٠ عاما ، ففى تليفزيون المستقبل توضع خريطة البرامج وفق ما يعتقد أنه مزاج المشاهدين ، كما أن التكنولوجيات الاتصالية المستقبلية تقول إن عصر التليفزيون الحالى قد أشرف على الانتهاء وأنه قد بدأ

ذلك بالفعل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولن يتمكن فيه أحد من القيام بنفسه بتحديد رغبات المشاهدين ، بل إن رأى سوف يكون للمشاهد ، وسيطلب من مشاهد المستقبل البرنامج الذى يريده فى الوقت الذى يريده ، طبقاً للنظام المعروف باسم المشاهد بالدفع أو تليفزيون الاشتراك أو الدفع مقابل كل برنامج. فالتطورات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذن حولت التليفزيون إلى وسيلة عالمية ووسيلة تفاعلية وأداة للتسوق والتعلم والمشاركة السياسية وليس فقط مجرد وسيلة تسلية وترفيه .

وفيما يتعلق بالصحف يتجه تفكير الناشرين الآن إلى عملية استخدام خدمات الاتصال السلكية ، لنقل الأخبار والموضوعات الإعلامية والصحفية ونشرها ، وجعل هذه الجرائد والمجلات أوسع انتشاراً عن طريق الوسائط غير الورقية ، والدافع إلى ما سبق يكمن فى ارتفاع أسعار الورق ونفقات الطباعة الباهظة.

وبالنسبة للكتاب وسائر المطبوعات الأخرى غير الدورية نجدها تأخذ الآن أكثر من شكل غير مطبوع ، بدأت بشريط مسموع ، ثم شريط فيديو مسموع مرئى ، وديسك حاسب إلكترونى. وفى عام ١٩٩٣ بدأ صدور الكتب وبعض المطبوعات الأخرى غير الدورية مثل دوائر المعارف والموسوعات والقواميس فى شكل اسطوانة مدمجة ، وهناك أيضاً ما يطلق عليه النشر الشبكي الذى يستخدم شبكات المعلومات وبنوكها فى نشر الكتب والدوريات العامة والمتخصصة - خاصة الدوريات العلمية - وفى توزيعها للمشتركين عبر منافذ خاصة بكل مشترك بحيث تصل المعلومات مباشرة الى المشترك فى الشبكة عبر النهاية

الطرفية للحاسب الاليكترونى الخاص به فى منزله أو مكتبه .

وعلى الرغم من أن الوسائل الاتصالية التى أفرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه فى عديد من السمات مع الوسائل التقليدية ، فإن هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة بأشكالها المختلفة مما يلقى بظلاله ويفرض تأثيراته على الوسائل الجديدة ويؤدى إلى تأثيرات معينة على الاتصال الانسانى . وأبرز هذه السمات التى تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هى:

١. **التفاعلية** : وتطلق هذه السمة على الدرجة التى يكون فيها للمشاركين فى عملية الاتصال تأثير على الأدوار والأفعال الاتصالية، حيث يستطيع الشخص (أ) أن يأخذ موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية. المرسل يستقبل ويرسل فى الوقت نفسه ، وكذلك المستقبل . وبذلك تدخل مصطلحات جديدة فى عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية ، التبادل ، التحكم ، المشاركين ، ومثال على ذلك التفاعلية فى بعض أنظمة النصوص المتلفزة.

٢. **الاجماهيرية** : وتعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة ، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان فى الماضى ، وتعنى أيضا درجة تحكم فى نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها .

٣. **الاتزامنية** : وتعنى إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها فى وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام فى الوقت نفسه ، فمثلا فى نظم البريد الإليكترونى ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة

إلى مستقبلها فى أى وقت

دوئما حاجة لوجود المستقبل للرسالة .

٤. **قابلية التحرك أو الحركية** : فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها فى الاتصال من أى مكان إلى آخر أثناء حركته مثل التليفون النقال ، تليفون السيارة أو الطائرة ، التليفون المدمج فى ساعة اليد ، وهناك آلة لتصوير المستندات وزنها عدة جرامات ، وجهاز فيديو يوضع فى الجيب ، وجهاز فاكسيميل يوضع فى السيارة ، وحاسب آلى نقال مزود بطابعة .

٥. **قابلية التحويل** : وهى قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر ، كالتقنيات التى يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة وبالعكس ، وهى فى طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية ظهرت مقدماته فى نظام مينيتيل الفرنسى .

٦. **قابلية التوصيل** : وتعنى إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنوعية كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذى تم فيه الصنع .

٧. **الشيوع أو الانتشار** : ويعنى به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفى داخل كل طبقة من طبقات المجتمع ، وكل وسيلة تظهر تبدو فى البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة. نلمح ذلك فى التليفون ، وبعده الفاكسيميل ، وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل

الأطراف المعنية. وفي رأى " ألفن توفلر " أنه من المصلحة القوية للأثرياء أن يجدوا طرقاً لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليضم ، لا ليقتصر ، من هم أقل ثراءً حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها .

٨. التدويل أو الكوكبية : البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة علمية دولية ، وذلك حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونياً عبر الحدود الدولية جيئةً وذهاباً من أقصى مكان فى الأرض إلى أدناه فى أجزاء على الألف من الثانية ، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية فى أى مكان فى العالم .  
لإنتاج البحث عن مكان فى العالم .

إن الأخبار كأبرز محتويات وسائل الاتصال قد استفادت بشكل كبير من التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال، مما أدى إلى زيادة فاعلية أداء وسائل الاتصال لمهامها الإخبارية على الصعيدين المحلى والدولى . وتتمثل أبرز مجالات الاستفادة الإخبارية من تكنولوجيا الاتصال فى توسيع نطاق التغطية الإخبارية جغرافياً من خلال بث وقائع الحدث الإخبارى على الهواء خلال فترة لا تتجاوز دقائق من تواجد المندوبين فى موقع الحدث سواء داخل الدولة أو خارجها . ولعل تغطية شبكة الـ C.N.N الأمريكية لأحداث مثل حرب الخليج، واعتصام روتسكوى وحسب اللاتوف فى الكرملين وما تلا ذلك من أحداث خير دليل على ذلك الاتساع .. وقد تحسن الأداء المهنى للوظيفة الإخبارية



لوسائل الاتصال ، من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها ، وكذلك ابتدعت أدوات ونظم لتسريع عملية الحصول على المعلومات وتوصيلها إلى مقر الصحيفة .. وتم استحداث وسائل وقنوات اخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل الصحف الإلكترونية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن أبرز آثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو في عملية التغطية الاخبارية، فقد ألغت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة الفواصل الدقيقة بين المراحل الثلاث لنشر الخبر وهي : مرحلة اندلاع الخبر ومرحلة بث الخبر ومرحلة التشبع الإخباري. وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الأخبار فور وقوعها بتوظيف نمطين مستحدثين من الأساليب الفنية في التغطية الإخبارية التلفزيونية : النمط الأول هو التغطية الإخبارية الإلكترونية بواسطة توظيف الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية المحمولة في موقع الحدث سواء أكانت تلك الكاميرات تنقل نقلاً حياً مباشراً على الهواء، أو ليذاع بعد فترة ، وهناك أيضاً التغطية الإخبارية بواسطة القمر الصناعي من خلال الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية

المحمولة في موقع الحدث والتي يتم بث منتجها مباشرة - أيضاً - إلى محطة الإرسال القومية أو إلى المقر الرئيسى للمحطة التلفزيونية الدولية عبر القمر الصناعي، ثم عملية البث المباشر من المحطة في الوقت نفسه أو بعد فترة . وقد أدت الأسباب السابقة إلى جعل تعريف الخبر الآن وخاصة بعد ظهور

شبكة الـ CNN الأمريكية التي يغطي ارسالها أكثر من ١٥٠ دولة ، أنه - أى الخبر - هو ذلك الحدث الذى نشاهده وهو يقع .. وأصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ما هو إعلام وطنى وما هو إعلام دولى ، فالإعلام الوطنى الذى ينتجه مجتمع ما لمواطنيه ، قد أصبح له - بشكل من الأشكال مقصودا أو غير مقصود - بعدا دولى ، فالبرامج التى تبثها محطات التلفزيون فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وكندا واليابان ودول غرب أوروبا والتى أعدت من الأساس لجمهورها المحلى ، أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية فى أنحاء متفرقة من العالم ، وقد اكتسبت بذلك بعداً دولياً لم تسع إليه أصلاً ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكناً ، كذلك فإن برامج محطات الراديو الوطنية فى معظم دول العالم، أصبحت تسمع فى أماكن أبعد من حدودها الجغرافية ، بفضل تطوير إمكانات الموجات المتوسطة والقصيرة ، وبرامج هذه المحطات - بخلاف الاذاعات الموجهة - تستهدف فى الأصل المستمع المحلى ، ولكن التطور التكنولوجى أضاف إليها بدرجة ما بعداً دولياً .

والظاهرة نفسها تنسحب أيضاً على الصحف سواء منها الجرائد اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الشهرية فإن التقدم الكبير فى وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازمين للتوزيع خارج الحدود الوطنية ، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية ، وخاصة التى تصدر باللغات الأكثر تداولاً فى العالم ، على وجود الأسواق العالمية. أما الصحف الدولية من الأصل فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها

إلى أماكن لم تصل إليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال .. لكن هل عوالة الاتصالات الالكترونية تجعل المواطنين أكثر دراية بمشاكل العالم ، وبالتالي تمكنهم من إيجاد حلول لهذه المشاكل ؟

إن هذا الأمر صحيح بالنسبة للولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة خاصة فى أوروبا ، فلا شك أن التقدم التكنولوجى المتلاحق قد غير مسار الانتاج، وزيادة تدفق المعلومات قد أصبح من الصعب مقاومته مهما بلغت قوة الدولة لإحتواء هذه المعلومات ومصادرتها .. ولا يجب أن نصدق الدعاية التى تؤكد على أن كل سكان العالم يمكنهم أن يستقبلوا المعلومات من خلال الشبكات العالمية. هذه الدعاية ليست صحيحة وربما لن تكون ، وذلك يرجع إلى أن شبكة CNN تصل إلى ٢٠% من سكان العالم ، أى أن أربعة أخماس العالم ليس لديهم وقت أو إمكانيات لاستقبال الشبكة. وربما تزداد نسبة الذين يمكنهم الاتصال بشبكات المعلومات الإلكترونية من خلال أجهزة الكمبيوتر إلى ستة بلايين نسمة حتى القرن الحادى والعشرين .. وهناك مناطق وأماكن عديدة فى العالم من الصعب الحصول على معلومات عنهم بسبب السياسات الديكتاتورية فى هذه البلاد ، فى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط حيث يصعب الحصول على معلومات أو أخبار تفصيلية خاصة الأخبار الدولية .. ومع ذلك هبط الاعلام المطبوع بسبب ظهور الاعلام المرئى من خلال أجهزة التلفزيون التى أصبحت الوسيلة المفضلة لدى كثير من الناس للحصول على المعلومات ، فعدد الجرائد اليومية المتداولة فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٥ حتى ١٩٩٥ ظل كما هو

٥٩ مليون نسخة بينما زاد عدد سكان الولايات المتحدة من ١٨٥ مليونا إلى ٢٦٠ مليون نسمة وهذه الملحوظة تعنى أن هناك هبوطاً أو انخفاضاً فى عدد القراء يصل إلى نحو ثلث القراء ، كما أن الهبوط سوف يستمر مادامت أن نسبة قراء الجرائد ضعيفة جداً، خاصة بين من تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ومن تزيد أعمارهم علي ٦٥ سنة. أما بالنسبة للمادة الإخبارية ومحتوياتها ، فإن التحول من الكلمة المكتوبة أو المطبوعة إلى الكلمة المرئية قد أصبح ظاهرة أكبر من كونها مجرد تغير فى وسيلة الاتصال ، فكلنا يعلم أن التلفزيون قد أحدث تغيراً جذرياً فى طريقة تفاعلنا مع الأحداث لأن السياسيين والدبلوماسيين قد أدركوا اسريعا أن التلفزيون أكثر تلامسا مع المشاعر والأحاسيس،

ولذلك أصبح له تأثير فعال على صناعة السياسة الخارجية أكثر من أية وسيلة إعلام أخرى. على سبيل المثال بعد التدخل العسكرى فى حرب فيتنام أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية حذرة من أن تتورط فى أى تدخل عسكرى بعد الهجوم الشرس من الرأى العام الأمريكى على الادارة الأمريكية فى واشنطن ، لذلك نجد أن الرئيس بوش آخر العمليات العسكرية على العراق عام ١٩٩١ خشية تصاعد سخط الشعب الأمريكى إذا ما تورط أكثر من اللازم فى حرب الخليج.

وفى الصومال فإن الصور والأفلام التى يبثها الاعلام المرئى عن الأطفال الرضع الذين كانوا يتضورون جوعا وهم يرضعون من صدور أمهاتهم الجافة قد جعلت الادارة الأمريكية تحصر مهمة القوات العسكرية الأمريكية المرسلة من

قبل الأمم المتحدة فى حفظ السلام واسترجاع الأمل ومعونة المنكوبين فى الصومال بدلاً من التدخل العسكرى المباشر .

### التلفزة الأمريكية

وتعتمد الإدارة الأمريكية على إحداث الصدمة الاعلامية فى رأى العام الأمريكى عندما تجد نفسها مضطرة إلى تدخل عسكرى خارجى أو إلى ممارسة ضغوط سياسية مكثفة على دولة أو شعب آخر فى مكان ما من العالم. فأمام أزمة التدخل فى حرب الخليج الثانية ركزت إدارة الرئيس بوش حملة إعلامية مكثفة ومضخمة لتحريك رأى العام الأمريكى لكسب دعمه وتأييده ، وأعيد استخدام الصدمة الاعلامية الأمريكية لتغطية التدخل العسكرى الأمريكى فى الصومال تحت ستار المساعدات الانسانية ، ومؤخراً فى التدخل العسكرى فى هايتى تحت عنوان إعادة الديموقراطية .

والاعتماد على الصورة فى التلفزة الأمريكية لإحداث الصدمة الاعلامية المحركة يدخل فى إطار السياسة العامة لتجيش رأى العام، وهذا الأمر يظهر بوضوح وصراحة من خلال تصريح أنطونى لايك المستشار السابق للرئيس كلينتون لشئون الأمن القومى لصحيفة وول ستريت جورنال فى أول نوفمبر ١٩٩٣ ، حيث قال : إذا كنا لا نملك القدرة على تأمين الصور بسرعة فلن نستطيع أن نشرح للكونجرس وللشعب الأمريكى أين هى مصالحنا ومهماتنا ، وعندها سوف نعجز عن السيطرة على الوضع ... هذا الأسلوب الإعلامى فى الإثارة والتدجين فى آن واحد يخدم المصالح الحيوية لرجال الأعمال والشركات

العملقة، بينما الشعب الأمريكى لا يكثر بالسياسة أو بما يجرى فى العالم لأنه مجتمع قروى تغلب عليه الانطوائية، ولا يهتم إلا بشؤونه الذاتية ولا يعنيه ما يجرى بالقرب منه. ثم أنه شعب مبرمج على عادات وتقاليد معينة « الشراء بالبطاقة أو المراسلة والتأمين على كل شيء » منهمك فى عمله ، يجد فى اعلانات التلفزة كل ما يحتاجه .. وبالتالي فهو شعب غير ميسر، فالحزبان المتنافسان الديموقراطى والجمهورى ليسا حزبين عقائديين بمقدار ما هما مؤسستان تابعتان لرجال الأعمال، يتبادل النفوذ عليهما المؤسسة الصناعية العسكرية - والشركات متعددة الجنسية ، لذلك نجد أن الإعلام الأمريكى لا يتحرك إلا حيال الأحداث الكبرى ، عندها فقط تتحرك فرق المحققين والمصورين نحو موقع الحدث. فهذا الاعلام لا يملك محطات فى إفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا إنما يمتلك محطة فى موسكو لأسباب سياسية ومعلوماتية، وتقوم محطة موسكو بتغطية أحداث أوروبا عند الضرورة الملحة .

ومما لا شك فيه أن الصورة التليفزيونية سريعة الوصول إلى المهتم بها كما أن المطبوعة تلعب دورها وتثير القارىء ، لأن كلا منهما تمثل الحقيقة لقارئها بالرغم من أن عملية الإثارة قائمة وموجودة عند مختلف الشعوب والأمم وليس عند الشعب الأمريكى فقط ، لكن لكل نظرتة وفلسفته فى عملية الإثارة .

ومن ناحية ثانية اقتدى الإعلام الأوروبى بخطوات الإعلام الأمريكى فى تنظيم استطلاعات الرأى ، لكنه ما زال محصوراً فى دوائر محدودة ، كما أن حالة الإثارة عند الأوروبين غيرها عند الأمريكين بفعل أن الصدمة الاعلامية

عند الأوروبي والشعوب الأخرى تظل بدورها محدودة بفعل عدم اهتمام هذه الشعوب بالسياسة الخارجية.

إن السيطرة والتحكم فى مقدرات العالم استنادا إلى الرأسمالة الليبرالية الأمريكية

ستواجه صعوبات جمة قد تؤدي فى النهاية إلى انفجار الفقراء .. ظهرت فى الخمسينات فرضية رئيسية هى أن وسائل الاعلام قادرة على تغيير اتجاهات وسلوك الأفراد على المستويين المادى والنفسى ، إذ تقود الإنسان إلى أن يرى نفسه فى مواقف الآخرين. بعبارة أبسط عندما يشاهد مواطن فقير يعيش فى إفريقيا ما يقدمه التلفزيون من نماذج للحياة الحديثة الرغدة ، فإنه سيسعى الى تغيير ظروف حياته حتى يصبح فى مستوى ما يشاهده ! وأدت ظاهرة التقمص الوجدانى علاوة على ثورة التطلعات إلى إطلاق غول التقليد الأعمى لنماذج الحياة الغربية المنتشرة فى وسائل الاعلام والتنافس للوصول اليها، كما أدت إلى مشكلات اجتماعية وثقافية هائلة. فنماذج الحياة الغربية التى تقدمها أفلام هوليوود أو المسلسلات الأمريكية لا تعكس واقع الحياة فى المجتمع الأمريكى ، بل تقدم الجانب المشرق والبراق فقط، مما يخلق لدى الجماهير خاصة فى دول الجنوب ، وعياً زائفاً بالحياة الأمريكية، ويدفعها لتقليد شيء غير واقعى ، أقرب الى الحلم. ولأن هذا الحلم لا يتحقق ، ولن يتحقق فى ضوء الإمكانيات المحدودة لأغلبية المواطنين فى دول الجنوب ، فإن مشاعر الإحباط واليأس ستتملك الأغلبية ، وربما قد ينصرف بعضهم إلى الجريمة أو الوقوع فى براثن

المرض النفسى ، لتعويض الفجوة بين الواقع المعاش والحلم الجميل المقدم فى الأفلام والمسلسلات والاعلانات الغربية.

وكما هو معروف فإن شبكات التليفزيون الدولية والشركات متعددة الجنسية تسعى بالدرجة الأولى للربح ، ولا تراعى اعتبارات التنمية فى دول الجنوب ، كما تقدم مضموناً لا يتفق واحتياجات دول الجنوب ولا يحترم خصوصياتها الثقافية .. إن ما يقدم فى الشبكات الدولية يستهدف بالأساس تدويل الاقتصاد والاستهلاك وفقاً لنماذج الحياة الغربية بغض النظر عن بؤس الحياة فى دول الجنوب . كما يستهدف الوصول للفرد فى عالم الشمال والذى يزيد دخله السنوى على ١٢ ألف دولار ، بينما لا يزيد الدخل السنوى للفرد فى عالم الجنوب على ٣٠٠ دولار فى المتوسط. علينا أن نتخيل مدى الحسرة والألم التى تتولد لدى الفرد فى عالم الجنوب عندما يشاهد الإعلانات والمسلسلات التى تبثها المحطات الفضائية التى تستهدف أساساً الفرد فى دول الشمال .

ومن المهم أن نتوقف قليلاً عند امبراطورية الاعلان التى تتحكم فى إنتاج كثير من برامج المحطات الفضائية ، كما تسيطر على أولويات تلك المحطات. تقترح الإعلانات أساليب معيشية على أفراد يربط بينها ما يسمى بأيديولوجية الاستهلاك ، وتشجع هذه الأيديولوجية قيماً ومعايير وموضوعات أساسية. والإعلانات كما يراها البعض هى دعوة خيالية إلى سعادة مؤقتة واستهلاكية قد تجعل الأفراد ينسون ظروفهم المعيشية الصعبة .. ويشجع الإعلان على الإسراف من خلال خلق احتياجات غير واقعية، أو ما أطلق عليه عالم الاقتصاد



"جالبريث" إنتاج الطلب بواسطة الإعلان الذى يخلق احتياجات مصطنعة .. ورغم هذه الانتقادات إلا ان هناك من يدافع بقوة عن الإعلانات ويرى أنها ضرورية لتسيير عجلة الاقتصاد ، ودعم وسائل الإعلام.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن منظمات دولية من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨ فإن الإنفاق الإعلانى فى الولايات المتحدة الأمريكية يساوى نصف الإنفاق الإعلانى فى العالم كله .. ومثل هذه الأرقام والمصالح المرتبطة بها يكون من الصعب تصور اختفاء الإعلان أو الحد من انتشاره لكن ما يهمنا هنا هو الاهتمام بدراسة الآثار المختلفة للإعلانات، خاصة الإعلانات الأجنبية على جهود التنمية فى دول الجنوب ، وعلى خصوصيتها الثقافية .

#### التبعية الإعلامية :

والواقع أن أزمة الاعلام التنموى جاءت كانعكاس لأوضاع التبعية الإعلامية التى عانت منها - وماتزال - دول الجنوب . فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك تكنولوجيا إنتاج وتطوير وسائل الإعلام والاتصال ، وتمتلك أيضا وكالات الأنباء الكبرى والصحف والمجلات الدولية ، وشبكات الاذاعة والتلفزيون الفضائية ، وتقوم بانتاج أكثر من ٩٠ % من برامج التلفزيون وأفلام السينما . ومثل هذه الأوضاع تمكن دول الشمال من السيطرة والهيمنة الإعلامية ، وبالتالي الحد من قدرة الإعلام الوطنى فى دول الجنوب على تقديم برامج ذات أهداف تنموية . وحتى إذا نجح الإعلام الوطنى فى تقديم بعض البرامج التنموية فإن ما يتعرض له الجمهور من برامج دولية يقلص من تأثير برامج الاعلام الوطنى .

لقد أفضت أوضاع هذه التبعية الاعلامية إلى ظهور مصطلح الإمبريالية الاعلامية ، أو الثقافية، وكذلك مصطلح الاستعمار الإلكتروني. ويشير المصطلح الأول إلى جميع العمليات التي تستخدم لإدخال مجتمع ما إلى النظام العالمى الحديث ، أما مصطلح الاستعمار الإلكتروني فيشير إلى علاقة التبعية التي تأسست باستيراد المعدات الاتصالية ، والمنتجات الأجنبية وحضر معها المهندسون والفنيون الأجانب. أدى هذا إلى وجود وتأسيس مجموعة من المعايير والتوقعات الأجنبية ، وقد تعمل بدرجات مختلفة على تغيير الثقافات المحلية وعمليات التنشئة، وقد نبه كثير من العلماء والباحثين إلى خطورة استمرار أوضاع التبعية الاعلامية والاستعمار الإلكتروني ومخاطرها على جهود التنمية فى دول الجنوب. وفى هذا السياق برزت بقوة خلال السبعينات الدعوة لإعادة النظر فى مقولة التداول الحر للمعلومات ، وما أسفر عنها من تبعية ثقافية ، وخلل واضح فى تدفق المعلومات بين الشمال والجنوب ، وطرحت بقوة فكرة إقامة نظام إعلامى جديد يضمن التوازن فى تدفق المعلومات واحترام الخصوصيات الثقافية والأولويات الاقتصادية والتنموية لدول الجنوب .. لكن الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة عرقلت ظهور النظام الإعلامى الجديد ، ومع التحولات فى النظام الدولى تراجعت الدعوة لنظام إعلامى جديد ، بل وتلاشت وعادت من جديد وبقوة مقولة حرية تدفق المعلومات .

ومن الصحيح القول بأن العالم أصبح قرية واحدة من ناحية سرعة معرفة وتداول الأخبار والمعلومات ، غير أن هذه القرية تخضع لهيمنة ونفوذ دول

الشمال والشركات متعددة الجنسية ، التي لا تهتم بأوضاع ومشكلات التنمية في دول الجنوب ، وتسعى من خلال ما تقدمه من مضمون إلى نشر وترويج اقتصاد السوق ونموذج الحياة والثقافة الغربية. من هنا يمكن القول إن أوضاع التبعية الإعلامية وعدم التوازن قد ازدادت لصالح دول الشمال، خاصة الولايات المتحدة ، ومثل هذه الأوضاع تطرح أكثر من سؤال حول امكانيات التغيير ، ووسائل وأساليب العمل التي يمكن اتباعها لدعم وتطوير الإعلام التنموى ، والحد من مظاهر التبعية والاستعمار الإعلامى.

## **الفصل الخامس :**

### **عولمة الاقتصاد**

المعلوماتية تحدث الانشقاق فى العالم



من المؤكد أن العولمة بدون الاتجاه إلى السوق التجارية الحرة  
فى المبادلات والاستثمار والخدمات تصبح مجرد نزعة خيالية  
.. إنها فى الأساس اتجاه اقتصادى ينزع لتحويل العالم إلى  
سوق واسعة للمبادلات، وصغيرة أو محدودة فى المسافات،  
وبدون عوائق من قوانين حمائية أو أفكار أو ثقافات قومية،  
وخاصة أنها شراكة واحدة وسوق واحدة تقسم فيها الأدوار  
بين الكبار والصغار ، الأغنياء والفقراء ، أصحاب المليارات  
والذين لا يملكون إلا قوت يومهم، الكل مدفوع للتوحد  
والتبادل والمنفعة التى تختلف غنائمها ومغارمها وتتفاوت  
حسب مراكز وقوة الشركاء وقدراتهم .

وقد يختلف الباحثون فى تحديد بدايات أو أولويات العلاقة بين العولمة  
والاقتصاد .. إقتصاد العولمة، أو عولمة الاقتصاد نزعتان متضادتان للتغيرات التى  
شهدتها السنوات العشر الأخيرة بين من يرى أن التغيرات التى حدثت فى  
تكنولوجيا المعلومات انعكست فى التطورات الاقتصادية على المستوى العالمى،  
ومن يرى أن العولمة فى جوهرها هى استجابة لتغيرات اقتصادية عميقة كانت  
بدايتها منذ الخمسينات مع نشأة وتطور وتضخم دور الشركات المتعددة

الجنسيات التى كانت بدورها السبابة إلى امتلاك واستخدام التطورات والاكتشافات العلمية لثورة المعلومات فى تطوير أساليب عملها وتوسيع نطاقه ومده عبر الكرة الأرضية .. وفى النهاية كان اتجاه حركة العولمة يعبر عنه فى شكل اقتصادى.. ومن

خلال أبنية ونسق اقتصادية ، تسعى للتعامل مع " السوق " ليس بمعناه القومى ولكن بالمعنى العالمى .. فالعالم كله ، شرقه وغربه شماله وجنوبه هو سوق عالمية واحدة تتبادل فى حرية السلع وتنقل خلاله العمالة والاستثمارات الضخمة التى تتحكم فى انتقالها وتوطنها معايير ومحددات عالمية ، وبمصلح قد تتعارض جزئياً أو كلياً مع المصالح القومية الضيقة والمحدودة والقاصرة عن فهم واستيعاب تلك القوانين الغامضة التى تهب الثروة أو تنتزعها من هذا الجزء أو ذاك البلد وتهبها لبلد آخر وهكذا فى حركة وصيرورة مستمرة . فهل كان الصراع الدائر بين "مهاير محمد" عبقرى النهضة المالية المعاصرة ورجل الأعمال اليهودى "سوار دس" غير صورة من صور تجلى تلك القوانين التى هوت بالعملة المالية إلى الخضم ودمرت الاستثمارات الأجنبية. لقد اتهم فيها مهاير محمد ، رجل الأعمال اليهودى سوار دس بتدمير اقتصاد ماليزيا، ورد عليه الأخير بأنه ، أى مهاير محمد ، يجهل قواعد اللعبة .. والمشكلة فى علاقة السياسيين بما يجرى الآن من سرعة حركة وتغير وتبدل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية ليست قاصرة على ما كان فى تايلاند وماليزيا وأزمة البورصات الآسيوية فقط، إنها مشكلة عالمية فى أمريكا كما فى اليابان وفى

أوروبا كما فى آسيا .

### الثورة والصدام :

فى كتابه « التناقض الكونى » يقدم "جون مياست" عرضاً مشوقاً للتغيرات الدرامية التى وقعت على التركيبة البنيوية للرأسماليات الكبرى ، فىقول : إن العصر الذى نعيشه يختلف جذرياً عن العصر الذى عشناه منذ عشر سنوات . عصرنا محكوم بثلاث منظومات: المعلومات والاتصالات والجينات .. المعلومات يجسدها الكمبيوتر والاتصالات تجسدها الأقمار الصناعية والجينات تجسدها علوم الهندسة الوراثية بمعاملها وتطبيقاتها المذهلة . المعلومات والمعارف تكاثرت وتوافرت بمعدلات مستحيلة على البشر . فلا أحد يستطيع أن يلاحق المستجدات على مستوى التخصص الواحد ، ولا أحد يستطيع أن يقيم أو يكتشف

العلاقات بين المستجدات داخل العالم الواحد أو بين العلوم المختلفة . كائن واحد فقط ابتكره الانسان استطاع ان يقوم بالمستحيل : الكمبيوتر الذى يقرأ ويحفظ ويسترجع وينظم ويعيد بناء المعلومات .. ثورة المعلومات رافقتها ثورة موازية فى نقل المعلومات والمعارف ونعنى بها ثورة الاتصالات التى تنقل الرسائل فى التو واللحظة، وتثرى الحياة البشرية بمعدلات غير مسبوقه ، وتساعد الإنسان على اتخاذ قراره فى الحاضر والمستقبل بكثير من اليقين وقليل من الظنون .. أما الجينات فقد أحدثت هى الأخرى ثورة تمتد بآثارها التطبيقية إلى الأسرة البشرية والكائنات الحية فى كل المواقع والأنحاء .



التحديات والفرص التي جاءت بها الثورات الثلاث استجاب لها الأفراد والمؤسسات الاجتماعية بكفاءة متدنية . على المستوى الأول : تغير الأفراد بدرجات متفاوتة تكاد أن تشق المجتمعات الغربية شقا ، وتميز بين فريقين : فريق يتعامل مع الثورات الثلاث ويقبل نتائجها بما فى ذلك الثورة على المؤسسات القائمة التشريعية والسياسية والتنفيذية .. وفريق آخر يقاتل دفاعاً عن القديم تحت مسميات الأصالة والمبادئ الأخلاقية والتراث والدور التاريخى .. ولعل الصدام الواقع داخل الولايات المتحدة يقدم نموذجاً بالغ الدلالة فقد صوت الناخب الأمريكى لـ " كليتون وآل جور " اللذين يعبران بدرجات كبيرة عن الاستجابة العالية للثورات الثلاث " المعلومات والاتصالات والجينات " .. نفس الناخب أعطى صوته لقوى اليمين فى انتخابات الكونجرس وجاء بمن يدافع عن القديم بكل مفرداته. وكان التصويت فى الحالتين تعبيراً عن الانشقاق الاجتماعى بين من يقبل نتائج العصر ومن يرفضها ويقاتل ضدها .

ومن المرجح أن يزداد الانشقاق الأمريكى دون توقف حتى تتآكل قوة الرئاسة ، وتتآكل قوة السلطة التشريعية معا .. وربما يؤدى تآكل القوتين إلى ظهور بديل ثورى قادر على التعامل مع التحديات والفرص التى يطرحها العصر .. الانشقاق الأمريكى يتكرر بأشكال مختلفة داخل الدول الست الأخرى الأعضاء فى مجموعة السبع (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، كندا) فانجلترا على سبيل المثال تعاني الانشقاق طولياً وعرضياً بين المحافظين والعمال : وبين العمال والعمال، وبين المحافظين والمحافظين .. كذلك

تتجمع قوى الأزمة فى فرنسا وأبرز مظاهرها تنامى قوة الجبهة القومية اليمينية فى مواجهة قوى التجديد . وتتنامى قوى اليمين فى ألمانيا .

أما فى إيطاليا فقد تفاعلت قوى التغيير بسرعة وأطاحت جماعة الأيدى النظيفة بعناصر النظام القديم ، لكنها لم تقدم حتى الآن دستوراً جديداً وبناء سياسياً وتشريعياً يستطيع أن يتعامل بكفاءة مع الثورات الثلاث . هكذا الأمر فى اليابان التى تعانى من عدم استقرار سياسى أما فى أمريكا. فعلى سبيل المثال ولاية ميتشجن التى شهدت عام ٢٠٠٩ تراجعاً فى مستوى دخل مواطنيها، وكانت بذلك واحدة من بين خمس ولايات اميركية، فيما احتلت

المرتبة ٣٠ من بين الولايات الخمسين فى مستواها الاقتصادي للعام ذاته، بحسب تقرير صدر عن مكتب الاحصاءات ، وقد تأثرت بالركود الاقتصادي الطويل، فقد كانت تحتل المرتبة ١٦ فى موقعها الاقتصادي عام ٢٠٠٠ . ويقول اقتصاديون إن مستوى معيشة المواطنين فى الولاية تراجع، عاكساً بذلك تدني دخولهم، والتي وصل متوسط انخفاضها عام ٢٠٠٩ إلى ٥, ٢ بالمئة لتصل إلى ٤٨, ٥٩١ دولار فى مقابل ٤٩, ٨٠٧ دولار للعام الذى سبقه، فى حين كان متوسط الانخفاض على المستوى القومي ٢, ١ ٪ من ٥٢, ٦٧٣ دولار الى ٥٢, ٠٢٩ دولار.

وقال دان كرايمز وهو اقتصادي فى جامعة ميتشجن: "إن ميتشجن لحق بها الكثير من الأذى" بحسب رأيه وذلك ليس مفاجئاً، فهي بحاجة لمزيد من الوقت لتتعافى إذ وصل معدل البطالة إلى ١٥ ٪".

ويشار إلى أن ميتشجن كان يعتريها خلل اقتصادي، إذ كان عمال مصانع السيارات يحصلون على مرتبات عالية لا تتوازي مع مستوى الدرجات العلمية التي يحملونها، في حين أن بقية الولايات كان دخل الأفراد فيها متواكبا مع تحصيلهم الأكاديمي، وذلك في المرحلة التي سبقت سنوات الركود الاقتصادي الثمانية الماضية. وبما أن الشركات الثلاثة الكبرى للسيارات تعاني أزمات مالية عصبية، فقد خسر العمال وظائفهم أو انخفضت مرتباتهم.

وعليه فالأسباب وراء معضلة الدخول في ميتشجن تكمن في انهيار صناعة السيارات في الولاية، والآلام التي نجمت عن ذلك على الصناعات المعتمدة على شركات السيارات، أضف إلى ذلك الكساد في البناء والعقارات الذي تشهده الولايات المتحدة بكاملها.

وأظهرت أرقام مكتب الإحصاءات كيف أن الركود لم يعد مقتصرًا على ميتشجن وحدها، ففي عام ٢٠٠٧ كانت ميتشجن هي الوحيدة التي شهدت تراجعًا في مستوى دخلها، فيما شهدت خمس ولايات في عام ٢٠٠٩ مثل هذا الانخفاض، اثنتان منها أسوأ من ميتشجن، هما فلوريدا وصلت نسبة تراجع دخلها إلى ٣,٩ ٪ وإنديانا ٢,٨ ٪.

المصدر: (<http://www.arabamericannews.com/Arabic/>)

إن هذه المجتمعات المأزومة لا تقدم صانع قرار قوى ، بل تقدم النموذج الوسط على كل المستويات : الرئاسة والبرلمان والسلطة التنفيذية . مثل هذه القيادات قليلة الجهد والفعل على المستوى الوطني والدولي، لا تشارك في حسم

المواقف أو المبادرات . إن هذا النموذج من

صناع القرار : أخطر ما يواجه العصر . إنه يتعامل مع التحولات الدرامية بمنطق مسطح ، متردد ، يعاني من الاضطراب وعدم الاتساق . الأزمات العرقية فجرتها ثورات المعلومات والاتصالات . وان لم يتعرف المجتمع الدولي على آليات محددة للتعامل مع مثل هذه الأزمات فإنه سيظل عاجزاً عن التعامل مع الحالات المماثلة في المستقبل المنظور .. لكن العجز والتردد أمام الأزمة ما هو إلا تعبير عن غياب المنهج الذي يستطيع التعامل مع التحديات والفرص التي تفرضها مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وغياب المنهج يعود إلى الانشقاقات الخطيرة التي تعاني منها الدول السبع الكبرى ، وبالتالي تظل الأزمات تبدأ من الصفر وتنتهي إلى الصفر .. هل نلوم في ذلك مؤسسات الديمقراطية الغربية؟ ربما تكون هذه المؤسسات قد أصابها العجز والوهن فلم تعد قادرة على المبادرة والتعامل مع مستجدات العصر .. هل نلوم في ذلك الرأسماليات الغربية التي تتعامل مع العصر بمعايير الربحية بغض النظر عن النتائج الاجتماعية؟ والربحية لا تصلح وحدها معياراً للنجاح في عصر تتعدد فيه وسائل النجاح ، هل نلوم في ذلك الناخب الغربي الذي أهمل حقوقه ، ولم يعد يهتم بعملية التصويت ، ولم يعد يعطى لصوته قيمته الحقيقية؟ كل هذه الأسئلة مشروعة ، وهي سبب ونتيجة في سياق الأزمات التي نراها ونعايشها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

لا نستطيع أن نحزم ما إذا كانت السنوات القليلة القادمة سوف تؤكد على إنهاء الأزمة بين القديم والجديد ، وإن كانت خبرات التاريخ ترجح أن النهاية لا

تكون لصالح طرف ضد آخر ، فالقديم يملك القواعد والنظم والأسس الراسخة ، رغم عدم قدرتها على مواكبة التطور، والجديد يملك الأحلام والوعود والخيالات والأوهام دون أن يحدد قواعد وأساليب ، فسوف يتجه القديم إلى محاولة تغيير نفسه كما سوف ينزع الجديد إلى التأقلم ، وإن كان لابد من صراع وضحايا وهذا هو درس التاريخ أيضا .

### اقتصاد المعلومات :

بدأت عولمة الاقتصاد من خلال الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. ولعبت ثورة المعلومات دوراً هاماً في الإسراع في هذه العولمة، يتضح ذلك في عدد من الحقائق والمتغيرات. لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ في التأثير على المجتمع ، إضافة إلى العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من ناحية، وسائر قطاعات المجتمع من ناحية أخرى. ولقد تأكدت هذه العلاقة في ربع القرن الأخير بعد أن أصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسى فى المجتمع المعاصر. وأصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا "مجتمعات المعلومات" تميزا لها عن عصرين أو نمطين سابقين للحياة أو للتطور.. هما نمطا الزراعة والصناعة ، فقد شكلت الاتصالات والمعلومات إذن سمة لمجتمعات ما بعد الصناعة .

ويمكن أيضا أن يفسر هذا الاتساع الدولى للأنشطة المعلوماتية أيضا كجزء من عمليتين مرتبطتين معا وهما عمليتا التخطى التجارى للحدود القومية،

والتخظى المعلوماتى للحدود القومية. والعملية الأولى نجد أساسها ومحورها فى أنشطة الشركات العابرة للقارات أو الشركات متعددة الجنسيات ، بينما العملية الأخيرة تتضمن تحولات جذرية فى وسائل التخزين ، ومعالجة واسترجاع المعلومات ، والنمو السريع لتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية ( الميكروويف ، ألياف البصرية وتكنولوجيات الأقمار الصناعية ) والبرامج ، والتليفزيون . وظاهرة التخظى المعلوماتى للحدود القومية أو ظاهرة الثقافة عابرة القوميات هى عملية أساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفى سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب فى مجموعات " أفقية " بدلاً من تنظيمهم رأسياً فى مجموعات وطنية. بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب إلكترونية وليس بالحوار الجغرافى ، وليس أيضاً بالثقافة الوطنية أو القومية .. ويذهب البعض إلى ان ظاهرة التخظى المعلوماتى للحدود أو الثقافة عابرة القوميات هى ظاهرة الأمركة . ويشير امتزاج وتداخل ظاهرتى التخظى التجارى وكذلك التخظى المعلوماتى للحدود القومية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات ، بغض النظر عن وضعها الاقتصادى الراهن والمشاكل التى تواجهها أو الضغوط التى تتعرض لها .. وتتصل التساؤلات بعدد من القضايا الأساسية : السيطرة الثقافية ، الإنتاج الثقافى والتوزيع ، النفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والأخرى ، خلق نظام إعلامى دولى (عالمى) جديد، وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها، وتحديد (تقرير) سياسة الدول فى المجالات الاقتصادية والثقافية والأخرى ، وتنمية طاقة أهلية وطنية (تكنولوجية وإنتاجية

(، وإعادة بناء ما هو وطنى بالمعنى الثقافى والتاريخى وبأى معانٍ أخرى .  
وهذه القضايا بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث تبدو أكثر ضغطاً والحاحاً  
بسبب أن الدول فى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط معظمها قد حصل حديثاً  
على استقلاله ومازال يعانى من مشاكل التخلف الموروثة منذ العهد الاستعماري  
.. وفى إطار ما سبق فإن التوغل

الزائد لرأس المال الدولى فى شكل الشركات متعددة الجنسيات التى تمثل  
التطبيق العملى لظاهرة التخطى التجارى للحدود القومية المتزاوجة مع نمو  
الصناعات الانصالية والمعلوماتية والتى تجسد على الجانب الآخر ظاهرة التخطى  
المعلوماتى للحدود القومية - يعنى وببساطة شديدة تعميق الاعتمادية على الغير  
أو المزيد من التبعية التى تأسست فى عهود الاستعمار .. فالشركات متعددة  
الجنسيات أثناء توسعها على المستوى الدولى بحاجة إلى فرض نماذج اقتصادية  
 واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لإحداث هذا التوسع .  
يشير " أرجوميدو " إلى أن الأخبار المتعلقة بالشئون الداخلية والدولية بالإضافة  
إلى الأفلام وأشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس وبرامج التلفزيون  
وغيرها، تروج لأنماط من الحياة تساعد فى عملية تحويل ونقل المعايير والقيم  
المحلية أو الاقليمية لتصبح ذات صفة عالمية ، هذه العملية يرافقها انتشار وتركيز  
للمؤسسات الاقتصادية والمالية المهيمنة داخل النظم التابعة .

وتلك التبعية أو الاعتماد المستمر على العالم الخارجى الصناعى ، حتى اذا  
كان قد أتى فى شكل و قناع جديدين، أو جاء بتعبير مختلف فإنه فى النهاية

سوف يؤدي إلى إمكانية ظهور بعض الأشكال المقيدة للنمو الاقتصادي، لأن المستوردين لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتقدمة، لن تكون لديهم قدرة حقيقية على المقاومة وتأسيس مقياس حقيقي للسيطرة على عملية الإنتاج الثقافي الخاصة بهم ، التي تشمل تنمية وسائل الاتصال الجماهيرية . كذلك فإن زيادة أهمية تكنولوجيا الاتصال في الثمانينات والتسعينات جاءت نتيجة لأمور تتصل بسمات هذين العقدين أو الاتجاهات الكبرى التي سادت ومازالت تسود العالم خلالهما ، إضافة إلى عوامل مجتمعية أخرى .. فقد شهدت الثمانينات عدة تحولات كبرى في العالم عمت معظمها أرجاء العالم الغربي وأثرت على باقى دول العالم وأبرزها:

- التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعة ( مجتمع المعلومات - التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة إلى التكنولوجيا الأعلى) .
- التحول من الاقتصاد الوطنى المنغلق على نفسه إلى الاقتصاد العالمى .
- التحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم أهمية التخطيط الاستراتيجى .
- التحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية.
- التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات إلى وضع يسود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد على الذات.
- التحول من نظم الديمقراطية النيابية إلى نظم ديمقراطيات المشاركة.



- التحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات إلى التنظيمات التداخلية القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم.
- التحول من الشمال إلى الجنوب .
- التحول من التفكير فى البدائل المتعارضة إلى التفكير فى البدائل المتكاملة والمتداخلة.

كما يحدد نايسبت أيضا تحولات التسعينيات فى المجالات التالية :

- انطلاقة الاقتصاد العالمى - نهضة الآداب والفنون - ظهور شراكة السوق الحر - ظهور أنماط حياة متشابهة عالمياً ، مع زيادة الضغط من أجل المحافظة على الثقافات القومية - انتشار وتعاضم الاتجاه نحو التخصيص - نهضة دول الحزام الباسيفيكي - تزايد دور المرأة فى القيادة - تزايد أهمية البيولوجيا - الصحوة الدينية - انتصار الإنسان الفرد .

وهذه التحولات وغيرها مرصودة فى العالم الغربى وتحدث آثاراً فى مختلف جوانب الحياة هناك ، ولكنها بالدرجة الأولى تحدث تغيرات فكرية مهمة وتنتج مفاهيم وفلسفات إدارية جديدة تتناسب مع حركة التحول فى المجتمع وتساعد على استكمالها وصولاً إلى المستقبل .

إضافة لما سبق نجد أنه ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالماً جديداً يتخلق أمام أنظارنا . ويسود الإجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانطلاق التى بدأ فيها تداعى النظام العالمى ثنائى القطبية ، حيث انهار الاتحاد السوفيتى ، وتفككت الكتلة الشرقية ،

وتوحدت ألمانيا ، وانتهى عصر الحرب الباردة ، وسقطت مفردات القاموس القديم. وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة ، وأصبح مفهوم الكوكبية هو المصطلح الرمز الذى يشير إلى العالم الجديد الذى هو بسبيله إلى النشوء والارتقاء .. لقد أصدرت اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة عام ١٩٩٢ كتاباً بالغ الأهمية بعنوان " إعادة بناء نظام عالمى جديد : ما بعد إدارة الأزمة " .. واستطاعت اللجنة أن ترسم فى تقريرها خريطة واضحة للعالم الجديد. ويبدو التأثير المتسارع لنهاية حقبة الحرب الباردة وبداية ظهور العالم الجديد فى مستويات عدة على رأسها مجموعة الدول الصناعية السبع المعروفة بالسبعة الكبار .. وهو ما يؤكد عليه من ملاحظة الفتور الذى يسود المناقشات بين زعماء الدول السبع الصناعية الغنية والرفض المتزايد لحالة الهيمنة الأمريكية على قرارات تلك الدول ، بمعنى آخر أن هناك تناقضاً حاداً فى المصالح الاقتصادية بحيث تكون الدول السبع الصناعية على طريق اضمحلال هذه الكتلة وتفككها لأنها لم تعد تلبى متطلبات النظام الدولى الذى تقوده أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وسقوطه .

لقد وصل التذمر من الهيمنة الأمريكية على قرارات هذه المجموعة الاقتصادية التى تأسست عام ١٩٧٥ إلى درجة دفعت رئيس الوزراء الكندى الأسبق بريان مالرونى إلى القول إن غياب الحرب الباردة سيجعل القمم الصناعية المقبلة تكتفى بأن يدخل الرئيس الأمريكى غرفة خاصة للتأمل والتفكير ، ثم يخرج بالتعليمات ويلقيها على مسامع زعماء الدول الديمقراطية الصناعية .. إذا كانت

هذه هي الروحانية التي يعبر عنها رئيس وزراء كندا، البلد الذي يشكل مع الولايات المتحدة أمريكا الشمالية باعتبارها البلد الجار، فما بالنسبة لمواقف الدول التي تحاول أن تنحو اتجاهاً مغايراً في السياسة الدولية يتسم بنوع من الاستقلالية مثل ألمانيا وفرنسا واليابان؟!

وحسب الحقائق فإن هذه المجموعة قد تمخضت عملياً، عن مثلث تنافسي يضم أوروبا واليابان وأمريكا حتى إذا ما اجتمعت رؤوسه من آن لآخر فإن اجتماعاتهم التشاورية التداولية قد تنقلب إلى " محاكمة " غالباً ما تودع فيها الولايات المتحدة قفص الاتهام انطلاقاً من سياسة الأنانية التي طالما اتبعتها سواء فيما يتعلق بأوروبا أو اليابان . . ومع ذلك ، فإن الدول الصناعية السبع الكبار تسيطر على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية والإعلامية في العالم . ففي عام ١٩٩٠ ، أسهمت هذه الدول بنحو ٤٥ % من الإنتاج العالمي ، كما تمتلك خمس دول منها ٨٦ % من كبريات الشركات العالمية ، أي أنها تتحكم تقريباً في الاقتصاد العالمي ، وفي وتيرة الازدهار أو الركود في العالم. ويصل إجمالي ناتجها القومي ١٢,٥ تريليونات دولار حيث كانت المؤتمرات الدورية لدول السبع الكبار ينظر إليها في السبعينات على أنها آلية لتنظيم وضمان هيمنة الدول الرأسمالية الصناعية على الاقتصاد العالمي. ومع انتهاء الحرب الباردة تحدث بعض الخبراء عن قمة السبع الكبار كمنافس وبديل عن مجلس الأمن .

وربما كان السبب الأول وراء تدهور أهمية قمة السبع الكبار هو انتهاء الحرب الباردة ، واختفاء صورة العدو الشيوعي الذي كان يهدد دول الاقتصاد الحر ،

وتفكك المعسكر الشيوعي وتحول دوله إلى الطريق الرأسمالى .. ومع اختفاء العدو طغت المشكلات التجارية بين الدول السبع واقتربت من حد الإعلان عن حرب تجارية على نحو ما حدث بين اليابان والولايات المتحدة ، كما تعثرت جهود المسئولين فى الدول الصناعية للتوصل إلى اتفاقيات بشأن سعر الدولار وإعادة النظر فى اتفاقية « بریتون وودز » ووسائل مواجهة شبح الركود والبطالة .. جيفرى جارتن مساعد وزير التجارة الخارجية الأمريكى الأسبق اعترف بهذا التراجع ، وقال انه اذا طلب منه فى بداية القرن الحادى والعشرين إعادة تشكيل نادى الدول الصناعية فانه سوف يختار اعضاءه وفق الترتيب التالى : الولايات المتحدة أولا ، وألمانيا ثانيا ، واليابان ثالثا ، والصين رابعا ، والهند خامسا ، والبرازيل سادسا . ويستبعد ترتيب المسئول الأمريكى كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا، حيث تشكو ايطاليا من عجز فى ميزانياتها المالية للعالم الحالى بلغ ١, ٩% من إجمالى ناتجها المحلى ، وفرنسا ٥% وبريطانيا ٧, ٤% . لذلك فقد اتخذت هذه الدول مجموعة من الإجراءات لخفض العجز فى ميزانياتها كالحد من الانفاق الحكومى والاستغناء عن ٤٥ ألف موظف حكومى والاستمرار فى خصخصة مؤسسات القطاع العام ، وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة ٢٠% خلال السنوات القادمة .. ويمكن القول إن قمة الدول الصناعية السبع هى أحد هياكل ومؤسسات الحرب الباردة ، وبالتالى فإنها تواجه تحدى التكيف مع أوضاع ما بعد الحرب الباردة .

## المكان والاقتصاد

إذا قيل إن المسافات تذوب في عصر طفرة الاتصال والمعلومات، فإن قولاً كهذا ليس له معنى مقبول، إلا إذا اعتمدنا على عامل التغيير في المسافة الذي يمكن أن يؤخذ وكأنه ركيزة أساسية في زحف العولمة.. ومع ذلك فإن " المكان " يظل محتفظاً بأهميته في نطاق العولمة، الأمر الذي يبدو مستغرباً في طفرة المعلومات وتزايد السرعة في نقل النبأ، أو حتى المادة. إن قيمة المكان لا تنضب ولا تنتهي اقتصادياً أو سياسياً أو حتى رمزياً، ولا مانع من القول إن بعض الأماكن ستتجاوز قيمتها الإقليمية لتصبح عالمية من خلال صعود " مزايا المصلحة " المقارنة.. بيد أن ما يجب التنبيه إليه هو أن الحواجز الطبيعية يمكن أن تلعب دورها في المنعة أكثر من الماضي، فعلى سبيل المثال إن مد خط حديدى سريع أو مد طريق عريض في منطقة جبلية وعرة تزيد تكاليفه بعشرات المرات أو حتى بمئات المرات بالمقارنة مع تكلفته قبل قرن من الزمن.

بعض الشبكات قد تبقى إقليمية أو حتى وطنية كالكهرباء والماء، إلا أن شبكات من نوع آخر لابد أن تخرج من هذا النطاق كالنقل البرى أو النهري أو البحرى أو الجوى أو حتى نقل البترول والغاز، وشبكات توليد الكهرباء على المستوى القارى أو حتى شبكات توليد الطاقة الذرية لأغراض سلمية. وإذا قلنا إن معارك ستبدأ بشأن حقوق الامتياز فإن شبكات المعلومات، كالإنترنت، تبقى تحتفظ لذاتها بقصة مغايرة تماماً.

كل شىء يتحرك في عالمنا الحاضر، تقنياً وعلمياً ومادياً، وبديهياً فإن أموراً

كهذه تفترض الاعتماد على بنى تحتية غير محدودة ، وخاصة فى نطاق الاستثمارات التى تتطلب رؤوس أموال باهظة. القيمة المادية للبنى التحتية الكبرى ، فى العالم يمكن أن تتجاوز ٥٠ مليار دولار ، ومع ذلك فإنها قيمة رمزية بحته خاصة وأن الوحدة الحسابية بالنسبة لبعض المشاريع المساعدة على رفع مستوى الشبكات الدولية قد تقترب من هذا الرقم. ففتح نفق تحت بحر المانش أو مد خط حديدى أوروبى سريع لا يمكن أن تهبط تكلفته عن عشرة مليارات دولار ، أما وحدته الزمنية فقد تصل إلى ربع قرن من الزمن .. أى ما يوازى جيلا من البشرية . وتطور الطائرات ذات السعة أو الحمولات الضخمة قد يتطلب ما لا يقل عن عشر سنوات إضافة لعشرات المليارات من الدولارات ، رغم أن فترة استخدامها قد لا تتعدى ثلاثة عقود .. وكذلك الأمر بالنسبة لتركيب شبكة من الاتصالات بواسطة الأقمار

الصناعية مع محطات استقبال أرضية ، فإن أرقام التكاليف لابد أن تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات .

فى اقتصاد السوق الهدف هو الربح ، أى أن حرباً للأسعار يمكن أن تتفجر عالميا ، قد تكون حرباً تجارية ، كالحرب بين الصين والولايات المتحدة أو اليابان والولايات المتحدة أو أوروبا والولايات المتحدة ، إلا أن فائدتها اذا قلنا إنها تعود على المستهلك فإن أضرارها على المؤسسات المنافسة قد لا تكون مرجوة . ومن هنا يقال إن المنافسة تضرب الأسعار مثلما يقال عن التقنية الحديثة أو التقدم العلمى ، بيد أن ما ينطبق على أوروبا قد لا ينطبق على إفريقيا ، وما ينطبق على

إفريقيا الجنوبية قد لا ينطبق على إفريقيا الاستوائية .. تلك هي بعض افرازات العولمة السلبية التي يجب التصدي لها ، والبعض يرى أن الاختلافات الجوهرية فى مجتمع متطور قد اضمحلت. لننظر إلى خريطة العالم بتمعن فنكتشف أن الكل واقع ضمن منطقة نفوذ معينة ، بدءاً من أوروبا ووصولاً إلى القارات الأخرى ، لتبقى الولايات المتحدة ، كقطب واحد ، هي الأكثر قدرة على رسم خطوط التقسيم ، سواء مباشرة أم بواسطة البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، أو تنظيمات تجارية إقليمية أو تنظيمات عسكرية قارية .. لقد كان لليابان فتوتها قبل نصف قرن من الزمن ، أما اليوم فإن "الدب" الصينى آخذ بالامتداد تدريجياً ، حيث من المنتظر أن يسجل طفرتة بعد استرجاع الصين لمستعمراتها من هونج كونج إلى تايوان إلى ماكاو أو أرخبيل سبارتلى .

أمريكا التي انتصرت فى الحرب العالمية الثانية ما زالت هي الأعظم وخاصة بعد التفتت السوفييتى ، أمريكا وحدها التي تملك استراتيجية قادرة وقوة عسكرية سهلة الانتشار عالمياً. وإذا ما كانت قد سيطرت اقتصادياً بعد النصر فإنها تحاول السيطرة مالياً، خاصة وأن "الدولار" عملة نقدية دولية وقواعد "اللعبة" توضع بناءً على معايير مستمدة منه . وإذا قيل إن لأمريكا "عجزاً" ضخماً إلا أن عجزها غالباً ما غطته بواسطة الآخرين. فعلى سبيل المثال مازال يقال إن أمريكا هي بطلة حرب الخليج بلا منازع إلا انها لم تدفع شيئاً من تكاليفها التي غطتها دول الخليج واليابان وألمانيا .. ورغم أن أمريكا لم تعد تتحكم فى التكنولوجيا

الحديثة فإن كل شيء ممكن تعويضه من خلال احتلال الواجهة العالمية عسكرياً أو استراتيجياً .. أمريكا تصر على " الهيمنة " إلا ان العولمة التي تبشر بها قد تنقص من قدراتها رغم أن عولمة من الذي نتظرها ليست من نسق متجانس قارياً إذ أن الاختلافات القائمة في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو آسيا أو حتى أوروبا ستدر افرازات متناقضة قد يستحيل اغلاقها بسهولة، ولو على المدى البعيد .

هناك بلاشك عدة تساؤلات مشارة حول ظاهرة العولمة : هل يمكن أن تصبح العولمة مصدر تقدم ورجاء اقتصادي يشمل العالم أجمع كما يعتقد كثير من الاقتصاديين ؟ هل تصبح العولمة مصدراً لتهديد استقرار وأمن المجتمعات والبيئة الطبيعية كما يعتقد أنصار البيئة والعمال الكادحون ؟ هل يمكن للعولمة أن تقلل من سلطة الحكومات المحلية وسيطرتها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية ؟ أو كل هذه مجرد تساؤلات حول ما يمكن أن تحدثه العولمة ؟

إن الذين يناصرون عملية التكامل الاقتصادي بين الدول بعضها بعضاً يتهمون المعارضين بأنهم يجهلون القوانين التجارية بدعوى الحفاظ على الاقتصاديات القومية، وهم في الحقيقة غير متخصصين في قواعد التمايز التي تختص بها كل دولة، وبالتالي لابد من وجود تكامل بين اقتصاديات دول العالم حتى تتوافر عدالة التوزيع في التجارة ويعم الرخاء على العالم .. أما الفريق المعارض للعالمية فيتهم الفريق الآخر بأنه قصير النظر وذلك يرجع إلى أن الاقتصاديين لا يهتمون إلا بالنماذج والسياسات الاقتصادية التي لا يمكن تحقيقها . وأنه لا يمكن الانطلاق في هذه المناقشة على اعتبار أن المزايا التي



ستخلقها العولمة هي في آن واحد متساوية لجميع الأطراف أو أن هناك ميزاناً حساساً يزن به أطراف المعادلة العالمية، المعطيات مقابل نتائجها، وأنه في عالم غير متساو ومتعدد الأنماط في الثروات والإمكانات والقدرات وأيضا السياسات ، فان واقع نتائج العولمة سيكون أيضا متفاوتاً بل تفاوته أكثر

عمقا وحدة مما عرفت البشرية من قبل .. إن العالم الصناعي يكاد لا يمثل أكثر من ٨ % من البشرية ، في الوقت الذي لا يمتلك الباقي الذي هو ٩٢ % أكثر من ١ % من التجارة التجارة العالمية. وصحيح أن أنماط العلاقة التي تبثها العولمة ، منها ما هو أفقى ومنها ما هو عمودى إلا أن العمودية ، ومن خلال ما هو قائم ، لابد وأن تطغى على الأغلبية الأفقية، على أساس أن القوى العظمى ذات المصلحة الحالية لن تفرط بمكاسبها ، وعلى أساس أنه " الأفضل " الذي يسيطر حاليا هو الذي سيبقى مسيطراً في عصر العولمة إلى درجة العمل على " حذف " الأدنى درجة .

ومما لا شك فيه أن بعض الجهات تمارس قليلا من السياسة ، كأوروبا أو الاتحاد الأوروبي ، حتى وإن كانت ممارستها تبقى أسيرة ضغوطات أمريكية ، إلا أن الدخول في مرحلة العولمة الاقتصادية لابد وأن يركن " السياسة " إلى الوراثة بحجة أن التفسير الذي يجب أن يعطى لأى صراعات أو نزاعات ، إقليمية كانت أو دولية ، لابد وأن يؤخذ من خلال رؤية اقتصادية. فالصراع العربى - الإسرائيلى قديم ، بل هو تاريخى أيضا ، وصحيح أن الفرقاء قد اختاروا العملية السلمية إلا ان هذه العملية قد اتخذت سبيلاً اقتصادياً بات يطغى على كل ما هو

سياسى، فإسرائيل قد وقعت على اتفاقيات سلام معينة إلا أنها ليست بالاتفاقيات التى حلت قضية الصراع ، أى أن الصراع مازال قائماً .. وقد تنقلب شعارات التفجير أو التهديد بالحرب إلى حرب حقيقية تؤكد إمكانية طغيان العولمة الاقتصادية على العولمة السياسية حتى وإن تزعمت النمط الثانى دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية .

بعض الدول تنتظر أشياء كثيرة من العولمة فى الوقت الذى نرى فيه دولاً لا تنتظر شيئاً. بعض الدول تستبشر خيراً منها ، وبعض الدول الأخرى لا تنتظر إلا " كارثة " . أصحاب رؤوس الأموال والثروات يتطلعون إلى آفاق جديدة، إلا أن " المعدمين " لا يفكرون إلا بتفاقم أعدادهم وبتساقط ملايين غيرهم من الناس فوق الأرصفة والطرق. فما الذى يدفع إلى التفاؤل وما الذى يدفع إلى التشاؤم ؟ البعض الذى يرى أن العولمة سوف يستفيد منها الكل . من أصحاب هذه الرأى المؤسسات الدولية ( صندوق النقد الدولى - البنك الدولى للإنشاء والتعمير - منظمة التجارة العالمية )، إلا أن هذه المنظمات تغفل عن هذه التفاوتات الحادة لهذه الاستفادة وهذا ما يقوله أحد الباحثين " على السيد " فى محاضرة ألقاها فى البنك الدولى .

ولا جدال فى أن ظاهرة العولمة أصبحت الظاهرة الاقتصادية الأكثر قوة فى عصرنا ، انطلاقاً من منجزات التكنولوجيا الحديثة، ومن محاولات تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال ، ومن التوسع على امتداد العالم فى بنى الانتاج ، أدى هذا إلى نشوء فرص للنمو الاقتصادى على

المستوى العالمى ومع استمرار عمليات تحرير وتوسيع التجارة العالمية ، وتعظيم القوى التى تحض على النمو الاقتصادى ، يتوقع لهذا النمو أن يبلغ نسبة تزايد على ٦ % فى السنة، وأصبح النمو أكثر تسارعاً من أى وقت مضى منذ ستينات القرن العشرين .. ومثل هذا التوجه يلقي اليوم دعماً مستمراً من جميع دول العالم ، فالمبادرات الدولية المتعددة بدأت منذ الآن تسعى إلى خلق المناخ الملائم للاندماج الدولى : كجولة أورو جواى التى تعد من أوسع الاتفاقيات الموقعة فى تاريخنا المعاصر ، وهذه يتوقع لها أن تزيد من حجم التجارة العالمية .

الترتيبات التجارية العالمية المتعاضمة ترعاها الآن العديد من المنظمات ، كالاتحاد الأوروبى ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى الباسفيكى الآسيوى .. إضافة للمبادرات الاقليمية المحلية الأخرى والمنظمة اللاتينية الأمريكية. هذه الترتيبات يتوقع أن تزيد من حجم التجارة العالمية، ومن المحتمل ألا يتناول هذا التوسع التجارة العادية والخدمات التقليدية فقط كالنقل والتأمين ، وإنما سينطلق نحو أعمال خدمية أخرى أوسع نشاطاً، ويمكن الاتجار بها دولياً ، يساعد فى ذلك التمويل الاستثمارى الذى أضحى الآن فى حركة دائبة على امتداد العالم، كذلك تحديث التقنيات الخاصة بالمعلوماتية

والاتصالات ، وفى تسريع دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود وهناك مكاتب بدأت تعمل على ادخال البرامج والاعتمادات المالية ، وصيغ المعالجات الضريبية ، والكثير من

الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل : الحوسبة ، والخدمات التي تعتمد على برمجيات الحواسيب وأبحاث التصنيع وسبل تطويرها وتصحيح المنتج وبعض أشكال خدمة الزبائن كاللدم الفنى لبرمجيات التكنولوجيا المكتبية.

### **ولعل هذين المثالين يلقيان بعض الضوء على ما يجرى فى العالم من حولنا :**

- شركة حواسيب ، تسعى الآن ، للاستفادة من دخولها إلى المجال العالمى عبر شبكات الانترنت من خلال إنشاء مخبر عالمى ، وذلك بتصميم دورة للمعلوماتية مدتها أربع وعشرون ساعة فى اليوم الواحد ، حيث تختزل فيها المعلومات الواردة من الولايات المتحدة والشرق الأوسط وشرق آسيا إذا ما تبين أنها متماثلة ، وتعبّر كل عملية على حدة شبكة الإنترنت فى نهاية يوم العمل ، لتعود إلى الولايات المتحدة من جديد ، ولتوضع فى الخدمة مع بداية يوم العمل التالى .

- شركة خطوط جوية عالمية ، تقوم حالياً بتنفيذ قسم كبير من أعمالها الإدارية فى الهند، لتجنّى أرباحاً من فارق دخول العمال المكتبيين فى مدينة بومباى. ومثل هذا التحول ليس إلا موجة أولى يشهدها عالمنا اليوم ، ويمثل وفورات فى التكلفة بالنسبة للمتعاقدین الدوليين ، وزيادة فى الدخل بالنسبة لمقدمى الخدمات لدى الدول النامية .

هذه الأمثلة وغيرها توضح مدى الأهمية التى تشكلها ظاهرة العولمة فى عالمنا المعاصر ، وهى التى يتوقع لها أن تزداد أهمية بالنسبة للدول النامية . ذلك أن اندماج التجارة والانتاج مع تجارة الدول المتقدمة سيزيد حتماً من حجم

الاستثمارات الخارجية ومن تدفقات السيولة اللازمة إلى خزائن هذه الدول . الأمر الذى سيدفع بعجلة النمو الاقتصادى فى العالم النامى ويزيد من منافسته لتغطى حاجز الركود.. وتأمل الأرقام الحديثة للبنك الدولى لهذا النمو أن يتصاعد، يتوقع مسؤولو البنك أيضاً أن تتمكن الدول النامية من الإسهام فى الإنتاج العالمى بما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ % ، خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ ، وأن تزداد صادراتها بتسارع أكبر مما هى عليه الآن لدى الدول المتقدمة . كما يتوقع حينها أن يضيف التوسع فى النشاطات الخدمية وحدها أكثر من ( ٣٠٠ ) مليار دولار أرباحاً لصادرات الدول النامية.

ولعمليات الاندماج فى السوق العالمية فوائد أخرى للدول النامية يصعب تعدادها ، فالمساعدات التى تقدمها صناعات الدول المتقدمة لاقتصاداتها كالأنشطة الخدمية والصناعية ذات المصدر الخارجى والتى ينفذها عادة نشطاء محليون ، يقومون بالاستفادة من العمالة المنافسة وتؤدى بالبلد النامى نفسه إلى تحسين العوامل المساعدة فيه ، مثل التفوق التكنولوجى ، وزيادة الانتاج ، والتعرف على السوق ، وخلق مهارات عمالية عالية المردود. هذا الأمر الذى يساعد اقتصاديات الدول النامية على اختزال مراحل نموها الاقتصادى والتكنولوجى وبناء وتطوير عمالة كثيفة المردود. يتوقع أن يسهم الاندماج وتحسن مصادر الدخل فى تخفيف الفقر لدى الدول النامية ، وفى اقتناء أفضل التطبيقات المستخدمة للحفاظ على البيئة ، ذلك أن أنظمة التلوث المجربة لدى الدول المتقدمة يمكنها أن تسهم فى تخفيض التدهور البيئى بأقل التكاليف

الممكنة لدى الدول النامية .

هذه الفوائد وغيرها من النظام العالمى الجديد تعتمد بشكل أساسى على الحفاظ على معدلات التسارع فى النمو ، وعلى تفعيل سياسات الإصلاح ذات النظرة المتقدمة التى بدأ العديد من الدول النامية بتطبيقها ، ويجعل مسألة العناية بالمناخ الاقتصادى المحلى من خلال تشجيع التصدير من الأهمية بمكان ، ويهيىء الفرصة لمزيد من الاستثمار الخارجى ، ويسهم فى زيادة الفعالية الاقتصادية والانتاجية على حد سواء ، ويدفع بالاقتصاد القومى للسعى لتحسين ادارته على نحو لا بد منه .. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الطاقات التصنيعية والخدمات الملحقه بها ، أصبحت بمجموعها تتحرك على مساحة العالم ويمكن للدول النامية أن تستفيد من الفرص المتاحة من خلال توجيه طاقاتها نحو المجالات التى يمكنها المنافسة فيها ، لتحصد الرخاء الذى يسعد به النظام العالمى الجديد. وتشير الدلائل إلى أن الدول التى تمكنت من تحرير اقتصادها ووضعته فى مساره الصحيح هى تلك التى اعطت القطاع الخاص الأولوية فى المنافسة ، وقدمت له المرونة السياسية والمؤسسية ، وافسحت له المجال للإستجابة بسرعة للفرص الجديدة المتاحة. وهذه الدول هى التى يتوقع لها أن تكون رابحة ، على عكس الدول الأخرى التى يتوقع لها أن تجنى فوائد أقل أو البعض الثالث الذى من المتوقع له أن يراوح فى مكانه عند نقطة البدء .

لكن هناك آراء أخرى ترى أن فى أسواق السلع والخدمات والأعمال والمال المفتوحة للتجارة الدولية إمكان تصنيع السلع بسعر منخفض فى مكان تتوافر فيه

العمالة الرخيصة مع بيعها المنتج بسعر عال في الأسواق العالمية . إن اختلاف أسعار الشراء والبيع على المدى الطويل يعتبر مصدراً من مصادر الربح في التجارة ، وهذا من شأنه أن يؤثر على الأنشطة الاقتصادية في السوق المحلية، وبالتالي لا تستطيع المنافسة مع الأسواق الحرة. وهذا هو المأخذ الأساسي على ظاهرة العولمة .. وأيضاً وإذا كان لا داعي للقلق وأنه من خلال العولمة يمكن أن تتاح فرص عمل عديدة للذين لديهم مهارات واستعداد للحركة في الأسواق العالمية وأن العولمة يمكن أن تساعد الدول الفقيرة كي تتخلص من فقرها . كما أنها لا تفرض قيوداً على استقلال وسيادة الدولة كما هو شائع إلا أنه من ناحيتها.. فإن العولمة يمكن أن تشكل ضغطاً على أجور العمال غير المهرة في الدول الصناعية مما يشير الشعور بعدم الاطمئنان في ظل الاقتصاد العالمي .

هناك خطر أن يمكن أن ينجم عن عواقب ظاهرة العولمة على المؤسسات الاجتماعية، أولهما احتمال ظهور نظام سياسى معاد للتجارة الحرة. على سبيل المثال فقد صرح أحد المرشحين الجمهوريين " باتريك بوكاينين " فى الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦ بأنه لابد من اتخاذ إجراءات حماية ضد حرية التجارة لصالح فئات اجتماعية من الشعب الأمريكى .

أما الخطر الثانى فهو تراكم الثروة والربح الناجمين عن سياسات عولمة الاقتصاد والتجارة والتي تستفيد منها فئات اجتماعية على حساب فئات أخرى سوف تتسبب فى زيادة الفجوة والانقسام بين الطبقات الاجتماعية وفى النهاية سيحل الخراب على المجتمع ككل .

وبالرغم من هذه المحاذير فإن أنصار وأعداء العولمة على السواء ينصحون بأنه لا يجب أن يتوارى رجال السياسة وراء سياسات الحماية والرقابة لأنها سوف تكون محدودة وليست لها فاعلية كبيرة على المدى البعيد إلى جانب أن لها آثارا اجتماعية سلبية أيضا. لذلك يجب على صناع السياسة وقادة الدول أن يعيدوا توزيع واستغلال الموارد ، وبدلاً من الإنفاق على الإعانات الاجتماعية والمعاشات لكبار السن يجب الإنفاق على العمالة التي يتم توظيفها في اقتصاد السوق . فلا بد من عمل تنسيق بين السياسات الصناعية والاقتصادية حتى يمكن تخطي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء انتشار العولمة في مجالات الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا. فالعولمة لم تنشأ من فراغ ، فهي جزء من التنمية والتحديث اللذين قد يفرضان على الحكومات أن تتحرر من سياستها الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع أن تصمد أمام منافسات الأسواق العالمية وهذا الانفتاح قد يكون على حساب قيم وعادات واستقرار الدولة نفسها . ونحن في بداية القرن الحادى والعشرين لابد من إيجاد توازن جديد يجمع بين الكوكبية العالمية والمجتمع فى منظومة تعاونية جديدة.





## **الفصل السادس:**

### **أغنياء و فقراء**

**مؤامرة دولية للـساسة ورجال المال لإخفاء الحقائق عن العالم الفقير**



إذا كانت العولمة توحد البشر فى المكان والزمان والأسواق  
والمعاملات ، فهل توحد بينهم فى الثروات ؟ هذا هو السؤال  
الذى طرح على بساط البحث.. والبعض كانت إجاباته  
نظرية، والآخر أجاب بأمثلة وقرائن وأدلة إتخذها مقياسا  
لتعميم الظاهرة. إلا أنه منذ بداية التسعينات أى منذ بداية  
ظهور موجة تيار العولمة بقوة، كانت وقائعها مريرة وفضائح  
أحداثها مريعة ، فجرائم الإبادة الجماعية لشعب البوسنة  
والهرسك المسلم فى قلب أوروبا إستمرت أربع سنوات قبل  
أن تتدخل أمريكا ، وعمليات الإبادة الجماعية فى أعالي النيل  
ومنطقة البحيرات حيث أبيد مالا يقل عن نصف مليون  
مواطن رواندى ، ومثلهم من بوروندى ثم تحرك المجتمع الدولى وقواه العظمى  
للتدخل .. أما جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين وانتهاكاتها للقوانين والأعراف  
الدولية تم التغاضى عنها .. وإذا كان من الظاهر والمألوف إدراك العدالة الدولية  
المنقوصة التى ترعاها أمريكا والمنظمات الدولية تحت سند ما عرف بالمعايير  
المزدوجة فى السياسة الدولية فإنها تعكس مصالح وأوضاع متقلبة تؤدى فى

النهاية إلى ازدواجية معيارية شاملة والتي عرفت بسياسة الكيل بمكيالين، تضع فى هامشها الدول النامية والفئات المهمشة من العاطلين والفقراء واللاجئين لأسباب سياسية تتوزع على حسب العوالم التى سوف ينشق عنها النظام ويراهها البعض أربعة عوالم هى مجتمع الصفوة، مجتمع الدول المتوسطة، مجتمع الدول النامية ومجتمع الفقر. ويضيف لها البعض مجتمعاً آخر هو المجتمع البدائي الذى يعجز عن اللحاق بأى من المجتمعات السابقة، ويظل أفرادها محتفظين بترائهم الإنتاجى والثقافى الموروث من آلاف السنين .. هل يستطيع العالم فى ظل العولمة أن يحتفظ بنظامه الجديد بدون اضطرابات أو هزات خطيرة من الداخل أو الخارج؟ إن أصحاب العولمة يبشرون بعصر جديد من السلام والرفاهية يعم البشرية جميعاً.. ولكن السنوات السابقة منذ بداية الدعوة لهذا النظام الجديد لم تؤكد إلا على عكس ذلك تماماً.. مذابح فى البوسنة ورواندا وبورندين وانتهاكات صارمة لحقوق الإنسان وملايين المشردين واللاجئين والمهددين بالموت جوعاً، وأطفال مرضى أوشكوا على الموت .. ويرد أنصار العولمة بأنها تلك بداية العولمة، وإنما العبرة بمدى إمتداداتها وسيطرتها على العالم كله، وفى وقت قريب، دون أن تؤكد سوى على ترديد مقولات التطور الاقتصادى المتلاحق، الذى نتج عن نظام العولمة. وتشير فى ذلك إلى أنه على الصعيد العالمى إتسمت تلك السنوات بنزعة العولمة. المتسارعة بما صاحبها من زيادة التفاعل بين الدول فى مجالات التجارة العالمية ونمو الاستثمار الأجنبى المباشر وأسواق رأس المال العالمية. وحفز ذلك التقدم التكنولوجى السريع فى

مجال النقل والاتصالات وسرعة تحرير حركة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال ورفع الضوابط التنظيمية عنها على الصعيدين الوطنى والدولى . كذلك أتاحَت نهاية الحرب الباردة إجراء تخفيضات شاملة فى النفقات العسكرية كحصة من الناتج المحلى الإجمالى ، وإتجه المجتمع الدولى نحو صياغة استراتيجيات عالمية تسعى لتنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين، مثل برنامج عمل الدول النامية الصادر عن المؤتمر العالمى المعنى بالتنمية المستدامة للدول الصغيرة النامية فى مايو ١٩٩٤ . كما وضعت خطأً وبرامج متكاملة أخرى على المستويين الإقليمى والوطنى بمساعدة من بعض الأطراف الدولية المانحة خاصة البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وقد حدثت طفرة تجارية بعد الخطوات الأولية لتحرير التجارة فى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ما بعد الجات، مشيرة إلى انتظار الخيرات الأعم بعد نهاية تحرير التجارة العالمية فى غضون ٢٠٠٧ . يؤكد تقرير دولى صادر عن الأمم المتحدة على أنه قد أدى كل من العولمة وتحرير التجارة إلى زيادة إمكانية أن تصبح التجارة الدولية محركاً أساسياً للنمو وآلية مهمة وإنسانية وتبشر العولمة ليس بمكيالين لكن بمكاييل عدة دخل قارب الـ ٨, ١٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢ إلى أربعة أضعاف.

ويقع اللوم فى هذا الوضع المؤسف على العولمة بشكل رئيسى، حيث يعنى توفر العمالة الرخيصة فى الاقتصادات الناشئة، ضغطاً قاسياً على أجور العمالة

الأمريكية، وفي الوقت نفسه تبقى ثمار نجار الأمريكيين في مجال الخدمات والتكنولوجيا السريعة النمو متوافرة فقط لشريحة من العمالة تتمتع بالمهارات الضرورية. وهناك بعض العوامل التي لعبت دوراً هي الأخرى مثل النظام الضريبي الذي يطال الفقراء أكثر من غيرهم.

ويفسر عدم المساواة حالة شعور العديد من الأمريكيين بالضعف ، حتى في حال مواصلة الاقتصاد الأمريكي للنمو الشامل، وأصبح من المفهوم بشكل جيد الشعور بالأسى عندما يجبر الكثيرون على القيام بوظيفة ثانية أو الاقتراض وتحمل الديون لتحسين مستويات معيشتهم. وهناك عامل مساعد آخر على زيادة الضغط وهو انخفاض مستويات الأمان بالنسبة للدخل نتيجة لنقص نسبة الأمريكيين الذين يتمتعون بالضمان الاجتماعي والصحي الذي قد يحميهم عندما تضعف أجورهم.

وربما أدى الضيق المرتبط بالخلل في مستويات الدخل إلى تبني سياسات إعادة التوزيع الخائفة والبطيئة التي سارت في أوروبا القديمة. ويمكن أن نتبع تلك النصائح ولا نفعل شيئاً ونأمل أن يرفع التيار الأمريكي المتنامي الجميع بشكل متوازن الأمر الذي لم يحصل على مدى الثلاثين سنة الماضية أو يمكننا أن نركن إلى رأسمالية النمو بينما تتناوبنا مشاعر أن الأمريكيين قد فاتهم القطار ونحوا جانبا.

وللأسف لا يوجد زر سحري لحل هذه المشكلة ، وليست الحاجة بحلول بطولية لنظام الضرائب أو وضع خطط ضريبية مثل خطط الرئيس السابق بوش

التي وسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء، وجعلت الفقراء يواجهون سلبيات العولمة.

وإذا أخفقت سياسات إصلاح خلل توازن الدخل فإنه سيعترب عليها آثار عكسية توسع هوة عدم التوازن في الدخل في أمريكا أكثر من أي دولة صناعية أخرى وقد توازي الصورة في العالم الثالث .

المصدر : (<http://www.thegulfbiz.com/vb/>)

(showthread.php?t=176419)

ويقول د. جمال الدين صادق أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :لقد ترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الرفاهية الإنسانية على مستوى دول العالم الثالث ، وهناك من الأسباب ما يؤدي إلى التفاؤل في هذا الصدد ، إذ تحسنت المؤشرات الاجتماعية وانخفض متوسط معدل الوفيات بين الأطفال الرضع، غير أن هذا المتوسط يخفى فوارق بين الجنسين في كل من آسيا وإفريقيا فهي في الأولى ٧٠ حالة في كل ١٠٠٠ مولود بينما في الثانية ٩٠ حالة لكل ألف مولود كما انخفض عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية في بعض البلدان الإفريقية، وكانت معدلات الالتحاق أقل نسبياً في البنات عنها في البنين .. كما أن هناك تبايناً في مستويات الدخل بين دول آسيا ودول أفريقيا، فالمتوسط في دول آسيا لا يقل عن ٥ دولارات يومياً بينما لا يزيد عن دولار واحد في اليوم في أفريقيا . إن تدويل الاقتصاد أو عالميته إنما يعني القول بـ « عالم واحد » حيث إن الحديث عن مثل هذا العالم قد انطلق في بداية عام ١٩٩٠ بواسطة الاقتصادي



الأمريكي « روبرت ريتش » الذي شغل بعد ذلك منصب وزير العمل في إدارة الرئيس الأسبق بيل كيلنتون .. والحقيقة أن دوافع التخلي عن إصطلاح الغنى والفقير يمكن ألا ترتبط بالإتجاهات السياسية الاقتصادية الجديدة وحدها بل يمكن أن ترتبط أيضا بوقائع مادية ثابتة انطلاقاً من أن الجنوب الذي كان يشير إلى قارات بأكملها كآسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية قد بدأ يتقلص تدريجياً في السنوات الأخيرة ، إذ أن عدداً من بلدان الجنوب الآسيوي مع بعض بلدان أمريكا اللاتينية قد خرجت فعلاً من دائرة التخلف والفقير ، ونجحت في احتلال خط الوسط إن لم نقل إنها قد تجاوزته، خاصة وأن بعضها قد دخل نادي الدول المصنعة بعد أن كان هذا النادي من احتكار بعض بلدان أوروبا الشمالية غربية أو شمالية إضافة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .. وحيث أن الكل قد اعترف بهذه الحقيقة ، فإن نتيجتها المباشرة إنما تعنى إعادة النظر في توزيع الثروة العالمية. هذا المبدأ طالما ألحت عليه بلدان العالم الثالث ولكن بلا نتيجة. توزيع الثروة العالمية مازال بعيداً عن العدالة إذ أن حوالي ٢٠% فقط من سكان العالم يحتكرون ما لا يقل عن ٨٠% من الثروة، وخمس سكان العالم أو أكثر يعيشون تحت حدود الفقر . إلا أن هذه الثروة قد بدأ القليل منها يعود لأصحابه .

أطروحة «العالم الواحد» لا تنظر إلى الناحية الاجتماعية بقدر ما تنظر إلى الناحية الاقتصادية، بل إنها تطالب بالفصل بينهما فصلاً كاملاً. مثل هذا الفصل لا يؤرق شعوب العالم الثالث وحدها بعد أن ارتضت معظم أنظمتها السياسية

الدخول فى معركة اقتصاد السوق ، بل يؤرق أيضا حتى شعوب العالم المتطور التى تصارع أزمات تضخم وبطالة خطيرة . كما يؤرق رجالات السياسة والأحزاب التى تستند غالبا فى خطبها وبرامجها الإنتخابية على قضايا ومشاكل إقتصادية واجتماعية.. أى أن الإقتصاد العالمى قد دخل فعلاً مرحلة عدم توازن بعد أن ظلت كفة الميزان ترجح دائماً لمصلحة البلدان المتطورة ، تلك التى اعتبرت أيضا من « أنماط » التوازن التقليدى .

هذا الإستنتاج الذى يعتمد على رؤية عدد من المتفائلين ينطلق من إعتقادهم بأن «حركة تنمية واضحة » قد بدأت تدب منذ سنين ضمن أكثر من بلد فى آسيا وأمريكا اللاتينية، وفى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ، لتبقى معظم البلدان الأفريقية بعيدة كل البعد عن هذه الحركة، وكما حدث فى أوروبا التى عرفت إنطلاقتها مع أحداث الثورة الصناعية فإن البلدان الجديدة فى إقلاعها الصناعى قد أخذت تتوحد أمام معضلة تركيبها الاقتصادية الاجتماعية القديمة بقصد إعطائها شيئا من سمات التكيف المعاصرة خاصة أننا أصبحنا نلمح داخل بعضها كالصين أو البرازيل ، طبقة بورجوازية متميزة إضافة إلى طبقات متوسطة كثيفة.. هذا الشئ الذى يفسره الملاحظون فى الحقيقة القائلة إن ملايين من السكان قد خرجوا فعلاً من دائرة التخلف ليدخلوا مباشرة ضمن دائرة المجتمع الاستهلاكى .. إلا أن هذه الملاحظة ليست إيجابية تماماً إذ أنها تتجاهل عشرات الملايين من السكان الذين مازلوا يعانون من التخلف والفقر، سواء تعلق الأمر بالمدن أو بالمناطق الزراعية أو الرعوية النائية وكأن كل مجتمع قد

أصبح ينقسم ما بين شمال وجنوب .. ويعرف فى ذات الوقت تفاوتاً صارخاً بين الغنى والفقير !

أتاحت ثورة المعلومات والعولمة تيسيرات للمواطن .. إضافة إلى توفيرها لفرص عمل جديدة .. إلا أن التشاؤم مازال ملازماً للناس، إذ يرون أنه لا يمكن العودة إلى سنوات الرفاهية والازدهار .. إن أوروبا وكل البلدان المتطورة التقليدية تعيش فى قلق وخوف من زوال « دولة الرفاهية »، وهو شعور يتفاقم ويتجه نحو الأسوأ بالمقارنة مع مجتمعات هى فى طريقها نحو التطور والازدهار فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية. أما هذا القلق وهذا التخوف فإنه يسيطر على الطبقات المتوسطة التى هى فعلاً حائرة ، حسب تعبير روبرت ديتش .

إن الفجوة بين الغنى والفقير وإن قيل إنها فى طريقها نحو التقلص بفعل التطور الذى أصبحت تعرفه بلدان عديدة فى العالم الثالث .. فإن هذا لا يعنى أبداً إمكانية القضاء عليها خاصة وأن الحقائق تؤكد على أن مثل هذه الفجوة لم تعد من احتكار سكان الجنوب إنما أصبحت أيضاً من ميزات سكان الشمال.

#### نقائص المعونات :

الفارق بين الولايات المتحدة والهند، هو أن سكان أمريكا (٥%) من سكان العالم ونصيبهم (٢٥%) من الدخل العالمى ويستهلكون (٢٥%) من طاقة العالم ويعيشون (٢٢%) من إجمالى غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يرفع درجات الحرارة، أما الهند فسكانها (١٦%) من سكان العالم ونصيبهم (١%) من الدخل العالمى و(٣%) فقط من استهلاك الطاقة .

مليار نسمة فى العالم دخلهم أصبح ١٥٠ ضعفاً لأفقر مليار، و١١٥٦ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، و١٣ - ١٨ مليون نسمة يموتون من الجوع سنوياً، ونسبة الأمية

تصل إلى (٧٢%) فى الجنوب، وواحد من كل عشرة من البشر لا يجد عملاً بأجر مقبول، و٢٠% من سكان العالم عند القمة ويحصلون على ٨٣% من الدخل العالمى .

حجة الأغنياء هى أن عمليات استخدام المعونات المقدمة لعدد كبير من الدول النامية شابهها الكثير من الانحرافات وذهبت إلى الجيوب والحسابات الخاصة .. وحجة الأغنياء فيها بعض الحقيقة، لكن الوجه الآخر للفساد هو احتيال يمارسه الأغنياء بمعوناتهم بطرق كثيرة، ويعرضها البنك الدولى فى دراسة له يقول فيها : إن ٢٥% من المعونات الأمريكية تذهب للجيش و٢٥% من معونات الدول الصناعية السبع توجه لشراء منتجات هذه الدول ذاتها بزيادة ١٥% عن أسعارها السارية، وأن قيمة معونات المشورات الفنية وبرامج التدريب وتصميم المشروعات تبلغ سنوياً حوالى ١٢ مليار دولار ينفق ٩٠% منها لخبراء البلدان المانحة ، ودعنا من فوائد القروض التى بلغت ١٦٠ مليار دولار دفعتها شعوب العالم الثالث كفوائد لديون قيمتها ٣, ١ تريليونات دولار. دعك من «إتفاقات الجات» التى تتيح لأمريكا ربحاً يصل الى ٧٣ بليون دولار سنوياً واليابان (٥٠ بليون دولار) والسوق الأوروبية (٦٠ بليون دولار)، أما الدول النامية فتدفع فى المعرفة والتكنولوجيا ربما أكثر مما يربحه الآخرون .

ويقدر عدد الفقراء فى العالم بنحو مليون نسمة غالبيتهم مما يسمى بالعالم الرابع فى أفريقيا وآسيا ، وإن لم تـخل أمريكا ذاتها « شمالها وجنوبها » من ظلال هذه المأساة السوداء ! مع الفارق الشديد، حيث يواجه ما يقرب من ٢٨ مليون شخص داخل أمريكا الشمالية نفسها يعانون محنة الجوع، إلا أن الدولة هناك تمنح هؤلاء الجوعى إعانات شهرية لشراء الطعام بما يعادل ٣٧٥ دولاراً فى الشهر ، لكل أسرة مكونة من أربعة أفراد ، بما يعطى لمأساة الفقر والجوع فى أمريكا ، بعداً مغايراً ، لما يواجهه مليار جائع وفقير فيما يسمى بالعالم الرابع ، يعيش أفرادهم فى قاع الفقر ما بين أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ! بل ان هناك شعباً بأكمله يتعرض للفناء جوعاً هو شعب رواندا ، البالغ تعداداه ٦ , ٧ ملايين نسمة يواجهون خطر المجاعة ، بسبب ما تشهده رواندا من حروب ومذابح منذ عام ١٩٩٤ . ويضم جناح العالم الرابع ، الذى وردت أول إشارة له فى مؤتمر روما عام ١٩٧٥ ، واحداً وثلاثين دولة فقيرة . وهناك ٢٢ مليون أفريقى يواجهون فى كل لحظة بشاعة الموت جوعاً ، بينهم لاجئون ومشردون من جراء الحروب الأهلية ، والاشتباكات القبلية والفوضى السياسية أو الجفاف والتصحر . ومن بين هذه الدول - كما أشار فيشر - السودان وإريتريا وجيبوتى وكينيا والصومال ، وأوغندا ورواندا وتنزانيا ، فهم أكثر الدول تعرضاً لخطر المجاعة إذا لم يتم إسعافهم بالمعونات الغذائية الفورية ! أما باقى دول العالم الرابع فتتمثل أفريقيا المرتبة الأولى منها : بنين وبوتسوانا وبورندى والرأس الأخضر وجزر القمر وأثيوبيا وجامبيا وغينيا بيساو وفولتا العليا وليسوتو ومالاوى ومالى

والنيجر وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يليها ٨ دول آسيوية هم :  
أفغانستان وبنجلاديش وبوتان ولاوس والمالديف ونيبال واليمن ، وفى أمريكا  
اللاتينية هاييتى وساموا، ويبلغ تعداد هذه الدول ٣٠٠ مليون نسمة يعيش  
سكانها تحت قاع الفقر .

أما الضلع الثانى للمثلث الرهيب فيكمن فى البطالة، وتشير الإحصائيات  
الرأسمالية ، إلى أن هناك ١٢٠ مليوناً من الأفراد المؤهلين للعمل كلهم فى عداد  
العاطلين ، بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون يمارسون البطالة المقنعة فى أعمال موسمية  
متدنية الأجور .. ونأتى إلى الضلع الثالث فى المثلث الرهيب، الذى يبرز ظاهرة  
التكفك الإجماعى، فى أبرز صور القهر الإجماعى والتفرقة العنصرية ،  
والأمية ، وانتشار العنف واستغلال الأطفال وإرغامهم على ممارسة الأعمال  
الدنيئة وتحطيم كل ما يحملونه من براءة ونقاء وإنتهاك كرامتهم وإنسانيتهم  
بشتى صور الانتهاك البدنى النفسى وأبشع أساليب الاستغلال .

وفى أوروبا إنطلقت حملة عالمية فى ربيع عام ١٩٩٧ ، أشارت إلى وجود  
عالم جديد أشد فقراً وتخلفاً وخارج حدود الثورات الصناعية والزراعية  
والمعلوماتية ، وأطلقوا عليه «عبيد العولمة» الاقتصادية من أطفال وسجناء  
يرغمون على العمل بأجور متدنية أو من دون أجور على الإطلاق لصنع مواد  
إستهلاكية للدول الثرية بأسعار مخفضة . وبدأت الحملة بمبادرة من منظمات  
ونقابات فى ١٣ بلد أوروبى، وتهدف إلى لفت أنظار المستهلكين إلى احتمال أن  
تكون سراويل الجينز أو القمصان القطنية أو الأحذية الرياضية التى يرتدونها من

صنع أطفال عاملين فى آسيا، أو عمال محرومين من حقهم فى العمل، أو سجناء رأى مرغمين على العمل من دون أجور . وتشارك فى الحملة ٤٣ منظمة ونقابة فى فرنسا ، من بينها حرفيو العالم ورابطة حقوق الإنسان والاتحاد الفرنسى للعمال وغيرها. أطلقت حملة ضخمة لجمع التوقيعات تشمل دولاً أوروبية عدة للتضامن مع العالم الثالث . ويهدف منظمو الحملة إلى إرغام الشركات الغربية الكبرى التى تنشئ مصانع فى دول آسيوية أو نامية أو تصنع منتجاتها فيها ، سعيًا إلى خفض الكلفة ، إلى التأكد أولاً من إحترام حقوق العمال الأساسية كما حددها المكتب الدولى للعمل، ومنها عدم تشغيل الأطفال، والمعاملة التمييزية إضافة إلى إحترام القوانين وتأمين أدنى حد من الحماية الإجتماعية للعمال .. وتتبع أوروبا بذلك خطة سبق أن برهنت على نجاحها فى الولايات المتحدة، إذ دفعت بشركات كبرى لصناعة الثياب مثل « غاب » و « ليفايس » إلى القبول بإخضاع مصانعها فى الخارج إلى مراقبة للتأكد من إحترامها لقوانين العمل وحقوق العمال .

وقال أحد مسئولى الحملة: إن الهدف من هذه الحملة هو إرغام هذه الشركات على اعتماد قواعد أخلاقية فى تصنيع منتجاتها. ويريد منظمو حملة التوعية التأكد من أن هذه

الشركات لاتغض الطرف عن انتهاكات غير مقبولة لحقوق العمال مدفوعة برغبتها فى تحقيق أكبر قدر من الأرباح . وتأوى بورما والصين معسكرات لا تحصى للعمل القسرى بينما يقدر عدد « الأطفال العبيد » العاملين فى الهند

وباكستان بالملايين. وفي منطقتي شنزهين وزهوهاى الصناعيتين الصينيتين غالباً ما يعمل العمال ساعات إضافية غير مدفوعة، أو يعملون ١٤ ساعة يومياً إضافة إلى تعرضهم لانتهاكات عديدة فيما يتعلق بأجورهم وبشروط عملهم الصحية كتعرضهم لمواد سامة . أما الأجور فتبقى متدنية جداً. واستناداً إلى منظمة "كريستيان إيد" فإن كلفة العمل لحذاء رياضى تبقى أقل من دولارين فى تايلاند وأقل من دولار فى الصين. وتقدر المنظمات المعنية أن ١% فقط من موازنة إعلانات العملاق الأمريكى لصناعة المنتجات الرياضية « نايكى » يمكن أن ينقذ عشرة آلاف عامل أندونيسى من الفقر .

و يرى منظمو الحملة الأوروبية أن الحملات التى تقوم بها الشركات الكبرى بين الحين والآخر للتحقق من ظروف العمل فى المصانع المحلية التى تتعامل معها، هى مجرد "ضربات إعلانية " غير كافية تحاول هذه الشركات من خلالها الظهور بمظهر إنسانى لكن الواقع فى أماكن الإنتاج مختلف تماماً .

#### الإبادة الجماعية :

لماذا تأخرت عمليات إنقاذ سكان سراييفو وغيرها من المدن المحاصرة فى البوسنة إلى أغسطس عام ١٩٩٥ حتى تأتى قوات الناتو لإنقاذها .. ولماذا تأخر السلام ؟

هل الوقوف على الحياد مقبول أخلاقياً وعملياً فى حالة حدوث إرتكاب جرائم إبادة على مستوى واسع ؟ لماذا لم يكن هناك أى بلد على استعداد للتدخل فى رواندا وعمليات



## الإبادة الجماعية فى ذروتها عام ١٩٩٤

الإجابة على تلك الأسئلة تبدو واضحة وهى أن القوى العظمى لم تر فى التدخل لإنقاذ أرواح تلك الآلاف مصلحة إستراتيجية، أو ربما لأن المصالح لم تتضارب فيما بينها ، بهذه الصفة نجد أن الوضع لم يختلف كثيراً عما كان عليه أثناء الحرب الباردة عندما كانت المصالح السياسية النابعة من مواجهة أيديولوجية سبباً مقنعاً ، لإبقاء عمليات القتل فى ساحات الحرب فى كمبوديا .. إذن لن تكون هناك عولمة حقيقية إذا كانت هذه العولمة إقتصادية فقط ، وإذا كانت لم تدفعنا للتحرك لوقف حالات جرائم الإبادة الجماعية ، ففى الوقت الذى يتم فيه احترام التنوع الثقافى فإن العولمة الحقيقية تعنى الاحترام العالمى لحقوق الإنسان ، وتقبل الجانب الإيجابى من البشر ، وتحمل المسئولية لتوفير الحماية ضد الأعمال الشريرة .

واليوم نحن بحاجة لأن نتقل بهذا الإلتزام خطوة إلى الأمام لنكون على استعداد لوقف أسوأ أنواع الشرور من مصدرها وعند اندلاعها ، هذا هو أملى فى هذا القرن الجديد. نحن بحاجة إلى قيادة سياسية قوية الشكيمة والإرادة وإلى مواطنين على استعداد للنظر إلى ما وراء أفقهم المحلى وعلى مقدرة لدفع السياسيين غير المكثرئين إلى العمل .. إذا كنا لا نريد أو لا نستطيع منع حالات الخرق الجماعى لحقوق الإنسان فهل قمنا بتوفير ملاذ آمن لأولئك الذين يهربون أمام مرتكبيها ويدقون بعنف على أبوابنا ؟ إذا نظرنا إلى الوراء نجد أن قضايا اللاجئين فى الثلاثينات والأربعينات كانت بالغة البساطة .. واليوم فإن قضايا

حقوق الإنسان تبدو أكثر تعقيداً، فهناك مشاكل البطالة والشكوك المتنامية تجاه الأجانب خاصة أولئك الذين لديهم معتقدات دينية أو مفاهيم سياسية غير مرغوبة، إضافة إلى الخوف من أن تنفتح أبواب الفيضان. كما أن السياسة الخارجية فى كثير من الأحيان تعطى

الأولوية أكثر للمصالح بدلاً من إنقاذ حياة الذين يتعرضون للإبادة .

### الثورة القادمة :

وعلى الجانب الآخر السوداوى هناك من ينظر لحقائق الماضى والحاضر على أنها الطريق الذى صاحب نمو الرأسمالية وتوحشها، فكانت إستنتاجاته وتوقعاته قائمة سوداوية سواء بالنسبة للوضع فى الدول المتقدمة نفسها أو فى دول العالم الثالث الموعودة برخاء قادم فى جعبة العولمة ، وكانت بداية الثورة فى باريس أطلقتها أديبة عجوز فى السبعين من عمرها .. ومن المعروف أن فرنسا هى الدولة التى إحتضنت منذ القرن الثامن عشر كتابات الثوريين والفوضويين والاشتراكيين الذين قلبوا العالم بنظرياتهم وأفكارهم أولاً، ثم بداية الظهور لأول دولة تطبق التعاليم الماركسية ولمدة ٧٠ عاماً قبل أن تنهار وتتفكك عام ١٩٩١ . فهل تكون العولمة بداية لموجة ثورية جديدة ، عالمية أيضاً لكنها تستند على العولمة ، وأكثر تطرفاً من الثورات السابقة التى فشلت سواء فى فرنسا أو ألمانيا أو النمسا وإيطاليا واليونان ؟ ، أو التى نجحت ولكنها فشلت فى الاستمرار (الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية)؟ لقد مهدت فظائع الرأسمالية الصناعية الطريق لقيام ديكتاتورية شيوعية قاسية ومؤلمة فى التاريخ، فهل تعيد العولمة

الحالية بجشعها وضيق أفقها ولا إنسانيتها عجلة التاريخ لثورة عالمية جديدة تنطلق من أوروبا أيضا ، وتستند على الإنجازات الرهيبة لعصر المعلومات، وخاصة جانبها شديد المركزية والسيطرة وتوجيه المجتمع البشرى إليها؟ .

أثار كتاب جديد نشرته مكتبة فايادر الفرنسية فى باريس ، وترجم إلى عدة لغات عالمية وأوروبية منها اللغة الألمانية ، ضجة كبيرة فى الأوساط الاقتصادية والإعلامية، وقد وضعته الفرنسية فيفيان فورستر ويقع فى حوالى مائتى صفحة ، بعنوان «الإرهاب الاقتصادى». هذا الكتاب حمل اتهاما عنيفا للأوساط الاقتصادية والقطاعات الصناعية والمالية الأوروبية والعالمية معبرا عن أشياء خطيرة يعرفها الكثرون ويفكر بها العالم منذ وقت طويل ، دون أن يجروا أحد على تدوينها ونشرها .. فيفيان فورستر البالغة من العمر ٧٠ عاماً وجهت أصابع الاتهام ، وعبرت بكلمات أدبية ولغة بسيطة عن سيطرة الاقتصاد على العالم وعلى حياة الناس ونقدت منطق الحسابات البارد الذى يقوم عليه الاقتصاد العالمى فى حساب الأرباح والخسائر رغم نتائجه الخطرة . طرحت فيفيان عدة أسئلة فى هذا المعنى ومنها سؤال « مازال فى نظامنا الديمقراطى ما يشبه الإجماع بأن من حق العاطلين عن العمل والمشردين فى مجتمعنا أن يحصلوا على مساعدات ، ولكن من يضمن ما إذا كان هؤلاء الأشخاص غير المنتجين ، يستطيعون البقاء فى إطار ديكتاتورى فردى أو أنهم سوف يحشرون فى معسكر للإعتقال؟! وتتابع الأدبية الفرنسية التى تحمل عدة جوائز أدبية فرنسية هجومها على القطاع الاقتصادى فى كتابها الذى بيع منه وخلال شهور قليلة ، حوالى

نصف مليون نسخة واحتل قمة قائمة أكثر الكتب مبيعا فى فرنسا. وتحول كتابها إلى موضوع الساعة، كما تحول إلى ما يشبه الحجج والبراهين القاطعة التى يحملها دعاة التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى أوروبا، مشيرين فى مناقشاتهم إلى «الإرهاب الاقتصادى». بل إن مجلة « نيوزويك » الأمريكية قد علقت على كتاب فيفيان فورستر ووصفته بأنه « أداة إشتعال لثورة فرنسية جديدة » .

ولعل الكثيرين يرون فى هذا الكتاب ما يشبه الشرارة التى انطلقت من فرنسا عام ١٧٨٩ ونقلت الثورة الفرنسية إلى معظم أنحاء العالم. ولا يعود نجاح كتاب « الإرهاب الاقتصادى » الجديد إلى أسلوب فورستر الأدبى البسيط أو إلى ما حمّله من تهم خطيرة موجهة إلى الاقتصاد فحسب ، بل شارك فى ذلك عدد كبير من المقابلات الصحافية والإعلامية وكذلك الندوات والأمسيات التى شاركت فيها الكاتبة الفرنسية بشخصيتها الطبيعية المتواضعة، وما طرحته من أفكار تدور فى الواقع فى أذهان المواطنين فى مختلف دول العالم ، وخاصة فى الدول الصناعية الغنية كفرنسا والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. هذه الدول يتزايد فيها عدد العاطلين عن العمل يوما بعد يوم تماما كعدد المشردين والباءسين من الحياة والمجتمع ، كل ذلك دون أن تتحول الأدبية إلى نوع من ادعاء الخبرة الاقتصادية أو تتصدى إلى طرح حلول مستقبلية ، إذا أن هدفها من هذا الكتاب هو رفع صوت الاحتجاج ضد نظام يمتص الناس حتى النخاع ، وكل ما يبقى منهم من إنسانية .. لذلك لم يكن من المستغرب أن تستعير الكاتبة عنوان كتابها وأسلوبه من الشاعر الفرنسى المتحدى رامبو . وترى الكاتبة

الفرنسية فيفيان فورستر فى كتابها الذى هو مزيج من النقد المر ضد الرأسمالية ومن فكرة وجود مؤامرة اقتصادية شاملة فى العالم ، أن « الإرهاب الاقتصادى » هو نتيجة للجشع المادى الذى يهدف إلى الربح فقط، كما أنه نتيجة لتقنية « الأوتوماتية » و « العولة » الاقتصادية التى تقوم على فكرة إنتاج المزيد من السلع والمنتجات بأقل عدد ممكن من اليد العاملة البشرية ، الأمر الذى يخلق خطر البطالة الرهيب الذى يهدد العالم اليوم .

وتتابع فورستر ، بأن هناك مؤامرة دولية عالمية يحاول رجال السياسة والاقتصاد والمال والمنظمات الدولية فيها إخفاء الحقائق عن الناس ، وإثارة مخاوف أرباب العمل ، وإحباط العاطلين عن العمل. إنها تقول : «على البورصة أن تسجل هذه المخاوف على شكل أرقام تلعب دوراً حاسماً فى نشوء الأرباح وزيادتها، فى نفس الوقت الذى تزيد فيه أرقام العاطلين عن العمل من شعور الخجل والإحباط لدى هؤلاء الأشخاص" . كما تثير مخاوف العاملين والموظفين من البطالة والتشرد ، ومن المطالبة بزيادة الأجور والرواتب أو تحسين شروط العمل ، مشيرة الى « أن الناس لا يملكون حق الحياة والوجود إلا إذا كانوا أداة منتجة ومربحة» .

وتوجه الكاتبة الفرنسية أصابع الاتهام إلى الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون الدولى التى تدعو إلى مزيد من المرونة الاقتصادية وتقليص الضمانات الاجتماعية ، وترفض شطب ديون دول العالم الثالث التى تراكمت لصالح الدول الصناعية . أما

النتيجة المنطقية لهذا التفكير فهي وقوع ما يمكن وصفه بأنه "إبادة إقتصادية"، ترمى الى التخلص من أعباء الملايين من العاطلين والمشردين وهي بذلك تذكر بالنظام الألماني النازي ونظام « فيشي » الفرنسي ، خلال الحرب العالمية الثانية ، وتضيف: « فى ذلك الوقت لم يفهم إلا قليلون ما كان يدور حولهم ».

وقد أحدث كتاب « الإرهاب الإقتصادي » ضجة كبيرة فى الأوساط السياسية والإقتصادية الفرنسية، ورفض كثير من خبراء الإقتصاد والمال ومن ممثلى المؤسسات والشركات الفرنسية الرد على كتاب فيفيان فورستر خوفاً من أن يتحول ذلك إلى مناقشة شاملة للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية السائدة فى فرنسا ، وإلى إعراف فعلى بما جاء فى هذا الكتاب «الإرهابى» - كما وصفه البعض .

وفى بون عاصمة ألمانيا الإقتصادية علقت إحدى الصحف الألمانية الأسبوعية الرصينة على كتاب « الإرهاب الإقتصادى » بأن هذا الكتاب قد تحول خلال الشهور الأخيرة إلى رمز للمقاومة ضد النظام فى فرنسا ، كما يعتبر رقم مبيعاته القياسى صورة من صور الاحتجاج . تماماً كما جرى فى الإضراب الكبير الذى جرى فى فرنسا عام ١٩٩٥ ، فضح كتاب فيفيان البطالة التى هى سمة مميزة لعصر العولمة الذى يتجه أكثر فأكثر إلى الاعتماد على الآلة والإستغناء أكثر فأكثر عن العمالة. أصبحت الآلة تقوم بكل وظائف الإنسان بل تلبى كل إحتياجاته عن طريق الريموت " أو الروبوت "، فكلاهما يعبران عن تلاشى الإنسان وإحساسه بالضالة أمام تلك العوالم، خاصة إذا كان عاطلاً ومشرداً

وجائعاً .. لقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز مؤخراً تقريراً موثقاً عن انتشار مصانع وتجار الحلوى فى مانهاتن وبروكلين ، وتضمن صوراً لأبواب مغلقة بسلاسل وأقفال لمنع العمال من الخروج .. قد نسمع من أحد الوزراء أو المسؤولين أنه لا يوجد شئ كهذا فى أمريكا ، ولن يستطيع أحد إخفاء حقيقة أن الانصراف عن النقابات العمالية ، وعدم التنظيم فى سوق العمل يسير بمعدل أعلى من نظيره فى أوروبا التى أصبح سوق العمل فيها يتسم بإرتفاع التكاليف الاجتماعية وتطور سريع فى حقوق العمال وزيادة فى معدلات الأجور .. ورغم أن هناك حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلقت وظائف خلال العقد ونصف العقد الماضى ، تفوق وظائف أى من بلدان أوروبا والباسيفيكي ، حيث بلغت تلك الوظائف نحو ١٩ مليون وظيفة بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٩٢ ، إلا أن المؤشر الصحيح يتمثل فى المقارنة بين معدل زيادة الوظائف الجديدة فى تلك الفترة معدلها عام ١٩٧٩ ، وبذلك تصبح أمريكا فى مرتبة أقل من أستراليا وكندا .. وحتى هذه المقارنة تعد مضللة نوعاً ما لأنها لا تأخذ فى الإعتبار معدل النمو السكانى الذى تنامى فى أمريكا بصورة أكبر من أى مكان آخر فى العالم المتقدم، ففي البلاد ذات معدل النمو المتزايد ، ربما تخطو دائماً قفزات واسعة فى مجال التوظيف ، بينما تعتمد البلاد ذات المعدل الراكد والمستقر فى السكان مثل ألمانيا على رفع نسبة الوظائف بالنسبة للسكان ..

#### عوثة الدمار :

شكل أخرى يكشف عنه الباحث العربى إبراهيم زعرور ، وهو أن البطالة

التي ترحف من أمريكا إلى أوروبا وآسيا وكندا، وتعجز إفريقيا عن مواجهتها الآن وفي المستقبل. ليست البطالة هي النقيضة الوحيدة لمجتمع عولمة الإقتصاد ، بل الأهم هو الدمار الشامل الذى يلحق الحياة الإنسانية والكرة الأرضية والبشرية بسبب هذا النمط الإقتصادى الذى غايته هى الربح فقط. ويقول زعرور: ونستفيق من الحلم لنجد أنفسنا أمام مفارقة فى الدخل لا يستطيع طيلسان الكاهن اخفاءها، ففى حين لا يزيد متوسط الدخل على ١٥٠ دولاراً شهرياً لدى بعض البلاد ، نجده يقفز الى ١٥ ألف دولار فى بلاد أخرى. ويفسرون لك ذلك التفاوت بحرية الإنتاج وعدالته ، تلك العدالة التى تحقق للبعض ما هو أكثر بكثير من المساواة!! للتجاوز سياسة الفصل « الماكرة » بين عناصر التنمية ومستلزمات العيش الأولية ونتوقف أمام إنتاج المحاصيل تحديداً ، لتأمل فى أراضى السودان والعراق والكونغو والأرجنتين والبرازيل وأورغواى كمساحات هائلة ذات سهول فيضية بالغة الخصب ونرى

ما إذا كان مسموحاً لهذه الدول ، وسواها باستغلال أراضيها الاستغلال الأمثل لتوفير رغيف الخبز للعالم . أعنى مساعدة هذه الدول لتسهيل مواصلاتها ونقل منتجاتها وإشاعة الأمن فيها لتنصرف كلياً إلى الإنتاج والنماء ومضاعفة المحاصيل من جهة أخرى . لماذا يتم الضغط بشتى الوسائل - حتى على الدول الصديقة - لتبوير نسبة من أراضيها الخصبة ؟ ولماذا يتم الضغط لرفع الدعم المقدم للمزارعين فى كثير من الدول ذات الإنتاجية العالية ؟ إن الإهمال وإساءة استغلال الأراضى الخصبة ، وإتلاف فوائض المحاصيل التى تزيد عن الحد



الأعلى المسموح به ، هى إجراءات عادية لايجد دعاة العوالة غضاضة فى ممارستها رغم موت الملايين جوعاً ، ومع ذلك يجرى غض الطرف عن هذا التدمير البيئى لأن أصحاب الامبراطوريات الصناعية لا يريدون لنا أن نرى غير « إنتاج العالم من المحاصيل التى تفى بحاجات سكان العالم » .. وتظل عملية التبوير وإتلاف الفوائض قائمة على قدم وساق مدعمة بنظريات الخبراء المسعورين بحجج المحافظة على الأسعار. إنهم يبررون هذا التدمير « الأنانى » بحجج تثبيت السعر ، وكأن الأسعار هى الهدف المقدس الوحيد لوجود الإنسان على الأرض التى إستخلفه الله عليها لتحقيقه، فالأسعار عندهم هى المحور والمحيط والقطب .. أما العذاب الإنسانى الجماعى وموت الملايين جوعاً، و الدمار البيئى ، فهى كلها أشياء خارج هذه الدائرة . خارج إهتمامات دورات تنشيط التجارة والمنافسة وثوابت الأسعار .. «يتعين علينا حماية مصالحنا» ، هكذا يقول الأمريكيون فى تبرير قهر الإنسان وقهر البيئة . الأنكى من ذلك أن نجد أن ما يسمونها « مصالح » ليست موجهة لعموم الأمريكيين ، فالأرباح تؤدى إلى زيادة الرأسمالية وهذه بدورها تكرر التمايز الداخلى القائم بين الفقراء والمتخمين .. وهكذا يصبح نظام السيطرة جزءاً لا يتجزأ من نظام التدمير العام .. ومع كل هذه المفارقات ، نجد المتفاوضين من أشد البلاد فقراً وأفحشها غنى يجلسون متقابلين حول مائدة واحدة لترتيب تفاصيل شراكتهم ودخولهما سواسية ، وعلى قدم المساواة فى نظام السوق ، يتكلمون فى تفاصيل التفاصيل متجاهلين حقيقة أنهم يمارسون أكثر أنواع المساواة جوراً .

سكان الأكواخ ، من الأفارقة أنصاف العراة ، تحولوا على هامش هذه السياسة من خبز الذرة إلى الخبز الأبيض .. وهكذا يقولون لك أين الخطأ فى أن يرتقى الناس بمعاشهم من رغيف الذرة الخشن الكئيب إلى الرغيف الأبيض الجميل ؟ سؤال بات مضللاً لأنه يتجاهل فداحة الثمن الذى دفعه الأفارقة. لقد اضطر هؤلاء إلى استبدال زراعة الذرة بزراعة الفول السودانى أو القطن كمحاصيل نقدية مطلوبة فى السوق العالمى لتوفر لهم ثمن القمح المستورد .. أما الثمن الحقيقى فتدفعه التربة المقهورة إنهاكاً وتصحراً .. فالفول السودانى والقطن محاصيل مجدية تنهك الأرض خلال سنوات معدودة ، وتصحرها حتى لا تعود قادرة على إنتاج ما يقيم أود أصحابها لا من القمح ولا من الذرة .. ولهذا بدأ الناس فى غرب إفريقيا يتساءلون عن فداحة الثمن الذى دفعوه جراء هذا النوع من الترقى الذى أتاحه لهم نظام حرية السوق وعولمة الإقتصاد .

أما الدمار الاجتماعى فقد تمزقت سلسلة العلاقات الاجتماعية وخبرات الناس التى تراكمت عبر مئات السنين وتوارثوها جيلاً عن جيل .. لقد فقد العامل الإفريقى المنهك كل ارتباطاته وعلاقاته وخبرات آبائه كاملة ، تلك التى كانت تعطيه لونه وهويته ، وأصبح حائراً فى مواجهة مستقبل لم يعد حتى أمهر العرافين بقادر على التنبؤ بما قد يجىء به فى الغد .



## الفصل السابع:

### تقزيم الدولة

البشر يندفعون إلى ولاءات قبلية وعشائرية وجهوية



إن اللاعب والفاعل الرئيسى فى المنظومة الدولية منذ القدم هو الدول أو " الأمم " .. وقد أسهم بفاعلية فى وضع آليات الضبط والتنظيم للعلاقات فيما بينها .. ومن هنا فإن مصطلح " العلاقات الدولية " يرمز بطريق غير مباشر إلى أن العلاقات الأساسية هى القائمة بين الدول ، وليس بين أى وحدات أخرى ، حتى وإن وجدت إلى جانبها .. وقد مثلت المدرسة الواقعية هذه الفرضية فى المقام الأول، فتركز المدرسة الواقعية ( سواء المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنيوية ) على الدولة كالفاعل الرئيسى فى العلاقات فيما بينها. لقد عانت المدرسة الواقعية من نقد واسع مع تطور المنظومة الدولية ، وخاصة من جانب مفكرى الاعتماد المتبادل الذين يرون ضرورة عدم إغفال الفاعلين الدوليين الآخرين .. لقد احتكرت الدول فى عصر العلاقات الدولية إبان العصر الصناعى السياسة الدولية، ونبعت قوة الدولة فى الخارج من قوتها فى الداخل ، أى أن قوة الدولة على الساحة الدولية ما كانت إلا انعكاسا لقوتها فى مواجهة مجتمعتها ، ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نستكشف تأثير الثورة المعلوماتية على قوة الدولة فى الداخل. تكاد معظم الكتابات فى هذا المجال تجمع على أن ثورة الاتصالات ، وما ينتج عنها من مجتمع المعرفة سيؤدى إلى

(تقزيم الدولة) .

وبدأت الدول والحكومات تشعر بالضعف أمام تكنولوجيات جديدة لا تعترف بقيود .. ولا تحترم أية حدود .. وهذه التكنولوجيا الجديدة تخصم من سلطة ونفوذ الدولة التقليدية .. لتضيف لنفوذ وسلطة الفرد أو الجماعات والمؤسسات، أى أنها تخصم من سلطة الدولة لصالح اللاعبين الجدد على مسرح السياسة الدولية .. وقد انفردت الدول والحكومات بالسيطرة على العالم طوال الحرب الباردة بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠، فقد كانت العقول الإلكترونية نادرة وكبيرة الحجم ، لكنها اليوم أصبحت صغيرة الحجم وفى متناول أى فرد فى أى مكان .. وأصبح من المعتاد أن ترى الحاسب الآلى الصغير موجوداً فى أصغر مقهى فى باريس أو واشنطن .. أو فى أدنى محلات البتزا فى روما. وانتقلت أجهزة الكمبيوتر إلى بيوت الأفراد .. كما أتيحت للجماعات، بكل ما فيها من إمكانيات تساعد على الاتصال المباشر بعيداً عن سلطة ورقابة الدولة .. وطوال الحرب الباردة لم يكن للفاكس وجود تقريباً، ولم يكن ممكناً استخدام التليفون الدولى بدون سنترالات كبرى .. وكانت شبكات التليفزيون - قومية ومحلية - خاضعة لسلطة ورقابة الدولة ، ولكن اختلف الوضع تماماً فى الوقت الحالى ، وانحازت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى جانب الفرد أكثر من انحيازها للدولة .. وربما لن تستطيع إلا دول قليلة جداً أن تبرز النصر فى الحرب الجديدة ضد أجهزة الكمبيوتر الصغيرة ، وضد المكالمات التليفونية الدولية المباشرة ، وضد أجهزة الفاكس وأطباق الأقمار الصناعية ، وضد شبكة الإنترنت. وتبدو

الولايات المتحدة ذاتها ضعيفة فى مواجهة التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها الرهيب رغم ما وصلت إليه من تقدم و ثراء .

وبالتأكيد فإن كل ذلك يسهم فى انعدام النظام الدولى ، بعد أن اجتازت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة، جميع الحدود والقيود القائمة بين الدول والحكومات ، وأصبح من الصعب على أية دولة أن تتحكم فيما يمكن أن يعرفه مواطنوها، ولا يمكنها أيضا السيطرة على ما يمكن أن يعرفه الآخرون عن مواطنيها . وامتدت عوامل التعرية لتشمل مفهوم سيادة الدول ووحدة أراضيها . كما جاء فى نصوص ميثاق الأمم المتحدة فقد قام نظام الدولة القومية، وكل نظام دولى على مدى مئات السنين على أساس حق الدول فى احتكار السلطة داخل حدودها .. ونص ميثاق الأمم المتحدة على أن قيام أية دولة بالتدخل فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى بدون دعوة وطلب رسمى يعتبر من أعمال العدوان .. لكن هذا النص من ميثاق الامم المتحدة تعرض للتعرية والانتهاك، فى نفس الفترة التى كانت تجرى فيه صياغته على الورق، مع ظهور حركات حقوق الإنسان وحدود التصرف المشروع من جانب الدولة تجاه مواطنيها .

لكن الجانب الخطير فى هذه القضية هو انتشار فكرة حق الدول الأجنبية فى التدخل فى شؤون الدول الأخرى تحت دعاوى حماية الأقليات .. ومن المؤكد أن مثل هذا المبدأ قد يبدو من العوامل المساعدة على تنظيم العالم بعد الحرب الباردة ، لكنه أيضا يمكن أن يكون من أسباب الصراع والحرب .. ومع تعاظم فرص الاتصال بدون تكلفة تذكر عن طريق شبكة المعلومات " الإنترنت " وما



يشابهها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التى تصل إلى عقول المواطنين .

إن الدولة طبقاً للقانون الدولى تتكون من إقليم وشعب وحكومة فى أبسط التعريفات ونجد أن تأثير ثورة المعلومات سلبى على العناصر الثلاثة المذكورة ، فالإقليم لم يعد محدداً كما كان من قبل نظراً لاختراع طرق متعددة لاختراق هذا الإقليم ، وهى الأساليب التى لم تكن موجودة من قبل . فى العصر الصناعى كانت الوسيلة الوحيدة لاختراق الإقليم هى الاختراق المادى وبالتالى كان من السهل معرفة هذا الاختراق ووقفه إذا ما توافرت القدرات .. وكان من الطبيعى فى العصر الصناعى الذى مجد المادة أن يكون الاهتمام الرئيسى هو وقف اختراق المادة وحمايتها .. أما الآن فلم تعد للمادة مكانتها المرموقة التقليدية فمعظم الموارد التى تعتمد عليها هذه الحضارة هى موارد غير ملموسة وغير مرئية ومنها المعرفة نفسها وهى عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية وبطبيعة هذه العناصر غير المرئية ، يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لأى إقليم مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوفرة.

أما بالنسبة للعنصر الثانى وهو الشعب ، فنجد أن تأثيرات الثورة المعلوماتية هى أيضاً سلبية بالنسبة له فالمهم فى الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحى التفسير القانونى للمصطلح ، ولكن المهم فى عنصر الشعب وما له من تأثير مباشر على قوة الدولة هو مدى تماسك هذا الشعب ، وإيمانه وولائه للدولة التى يقطنها وينتمى نظرياً إليها .. وهذا ما يسميه علماء

السياسة بالشعور القومى ، وهو أحد أهم العوامل التى أدت إلى ظهور القومية .. أما عن الثورة المعلوماتية الحالية فإن أهم تأثير لها هو التأثير على إدراك المرء للزمان والمكان ، فمن نتائج ذلك تقليص التباعد الجغرافى فقد أصبح من المتاح الاتصال بأشخاص يقعون على مسافة كبيرة ، كان يصعب فى السابق قطعها ، متيحاً القيام بمهمات اتصالية عديدة كان يستحيل القيام بها إلا إذا كان الشخصان على مقربة ، بعضهما من بعض . وقد أسهم هذا التحكم فى المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية فى خلق نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه المجتمعات الإلكترونية أو الجماعات المتخيلة ، ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدولة التى توجد داخل حدودها فالتلاصق الجغرافى لم يعد الفيصل فى توفير امكانية الاتصال والتواصل .

و بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر الدولة طبقاً للتعريف القانونى ، وهو وجود حكومة فاعلة تحكم الشعب المقيم فى إقليم محدد ، فلقد كان للثورة المعلوماتية أثر كبير على تغيير طبيعة وظائفها أيضاً . إن المتبع لمعظم الكتابات عن ثورة المعلومات يجد أن الفرضية الأساسية هى قلة الحاجة إلى الحكومة ومحاولة ترشيد دورها فى الحياة العامة إلى درجة التخلّى عنها فى بعض الأحيان ، إن محاولة الإقلال من دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية يعود إلى النظرية الليبرالية الاقتصادية التى تعول على قوى السوق للاضطلاع بالدور الرئيسى فى تنظيم الاقتصاد وكان ذلك فى العصر الصناعى . إلا أنه مع قدوم عصر المعلومات أخذت الآراء المنادية بتقليل دور الحكومة فى التزايد ، مما يهدد وجود

الدولة بصفة أساسية، خاصة أن الحكومة هي أحد الأركان الأساسية في التعريف السياسي للدولة والذي يحفظ للدولة احتكار الحق الشرعي في استخدام القوة، بالطبع لا يمكن إلا للحكومة في الدولة أن تقوم بهذا الدور .

وهناك آراء لمفكرين يرون أن الدولة ما هي إلا تجسيد للفساد وتشجيع عليه ، ذلك لأن أجهزة الدولة لا قوة لها على مجاراة السرعة التي تفرضها ثورة المعلومات، ويرجع ذلك إلى أن أجهزة الدولة مبنية في الأساس على النظام البيروقراطي الهرمي الذي توافق أساساً مع العصر الصناعي ، ولكنه يعجز عن البقاء حياً في العصر المعلوماتي. لقد تخلفت أجهزة الدولة عن موكب التطور الإداري الذي صاحب ثورة المعلومات والاتصالات في حين سارت الشركات الخاصة ، وقطعت شوطاً طويلاً يصعب على الأجهزة البيروقراطية في الحكومة أن تلحق به، ولا عجب بعد هذا أن نسمع عن مسؤولين في الحكومات وعن خططهم لإلغاء بعض الوزارات أو عن برامجهم لتخفيض شامل في العمالة الحكومية.

وفي حين تفقد الدولة العديد من عناصر القوة التي تمتعت بها لأزمة طويلة ، يظهر على الشاشة دور متنام لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين بل حرمت عليهم عضوية المنظوم الدولي لفترة طويلة حيث اعتبرت حكراً على الدولة. ولعل من أبرز الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الآخذة في النمو والكبر والتي تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي .. وبالرغم من أن مصدر قوة هذه الشركات كان ولا يزال القوة

الاقتصادية ، وليس العسكرية أو السياسية، فإن التغيير الذى حدث والذى أضاف إلى القوة النسبية لهذه الشركات هو أن طبيعة العلاقات العالمية قد تغيرت لصالح الاقتصاد وعلى حساب السياسة والاستراتيجية. ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال أن السياسة والقوة العسكرية قد أصبحتا بلا أهمية، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المتنامى فى الأهمية للاقتصاد فى العلاقات بين المجتمعات. وقد أدى ذلك منطقياً لزيادة أهمية الشركات العملاقة الاقتصادية التى قادت حملة تطوير هائلة من أجل تطوير هياكلها للتواءم مع متطلبات الثورة المعلوماتية ولتعظيم الاستفادة من قدراتها وإمكاناتها، كما أن حجم المعلومات المتاح يزداد بشدة مما يصعب من عملية التنسيق فى الإدارة خاصة فى المستويات الوسطى ويؤدى ذلك فى النهاية إلى زيادة التعقد واستحالة التعامل معها مركزياً ، ولذا يصبح من الحتمى تفكيك الشركة إلى شركات متخصصة صغيرة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة فى البيئة على عكس من الشركات الديناميات التى يستحيل أن تساير سرعة الإيقاع فى عالم الموجة الثالثة .

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية ، نجد أنه أصبح للأفراد دور متنام فى العلاقات المجتمعية، فلم تعد الدول هى قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب الموجودة فى دول مختلفة حيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات الفرصة أمام الفرد لكى يتواصل ويتصل مع آخرين فى دول أخرى دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التى كانت تحتكرها الدولة،

وفى هذا تعظيم لقدرة الأفراد على التصرف والفعل وإن كانت محدودة حتى الآن وما زالت تخضع لقيود عديدة .

ولا يقتصر الاهتمام فقط على تغير طبيعة العضوية فى المنظوم الدولى ، بل إن عدد وحدات المنظوم من المتوقع أن يتغير. لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات من إمكانية تضاعف عدد الدول فى العالم ، نظراً لموجة التفكك التى تصيب الدول المصطنعة وأبرزها الاتحاد السوفيتى السابق ويوغوسلافيا وتشكيوسلوفاكيا وغيرها. وهناك من يتوقع أن تستمر هذه الموجة لكى تتفكك دول كثيرة أخرى ، وتتكون دول أخرى محلها، والغريب أن ذلك يحدث فى تزامن مع قوى العولمة أو الكونية بل ومع حركات الاندماج الاقتصادى والتكتل والأسواق العملاقة القارية. ويبدو هذا متناقضاً للوهلة الأولى ، حيث أن قوى الإندماج وقوى التشرذم والتفكك تتواجدان جنباً إلى جنب، وهذا ما يطلق عليه « المحلية » . إن نفس العوامل التى تدفع الدول إلى التفكك هى فى حقيقة الأمر العوامل التى تدفع العالم إلى الإندماج، ولكن الفرق هو أن وحدات الإندماج لم تعد الدول فقط بل تشمل المناطق والمدن أيضاً، ولذا نجد هناك من يعتقد أن المستقبل يحمل فى طياته ما يطلق عليه " الدولة المنطقة " .

وإذا كان المنظوم المستقبلى للعلاقات الأمية يحوى فاعلين دوليين جدداً لم يتمرسوا من قبل فى قواعد اللعبة ، فإنه من البديهي أن تسود العالم فترات من عدم الاستقرار حتى يتعلم الفاعلون الجدد القواعد والقوانين السائدة. والأغلب أن كل فاعل جديد سيحاول أن يحسن من موقعه مما يؤدى إلى تصارعه مع

منافسيه، ويجعل فترات العنف تحتدم أكثر والمنطقى أن هذه كلها فترات انتقالية حتى يتم التعرف والتعود على القواعد القديمة أو حتى إرساء قواعد جديدة. لكن الجديد هنا هى النقطة المتعلقة بمدى مسئولية كل فاعل ، فالدول من خلال خبرتها التراكمية وطبيعة تكوينها ، وكونها تمثل شعوباً لها حضارة ومعنويات ، طورت نوعاً من المسئولية وهو ما يسميه البعض ( مسئولية اجتماعية ) .

يقول الكاتب الفرنسى أوليفر دولف فى كتابه "العولمة " إنها لم تولد إلا بعد أن توزعت الأرض بين دول معروفة المعالم والحدود ، تركز على قدسية السيادة. هذا التوزيع وبشكل رمزى ، يمكن أن نعيد انطلاقته إلى مؤتمر برلين الذى أنهى قضية تقسيم القارة الإفريقية بين عامى ١٨٨٥ - ١٨٨٧ .. وخلال قرن من الزمن تبدلت معطيات «الدولة» فى كل مكان باستثناء أمريكا، وفى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك سوى عشرات الدول التى أصبحت اليوم حوالى ٢٠٠ دولة، منها ١٨٤ دولة أعضاء فى منظمة الأمم المتحدة فى الوقت الذى شارك فى ألعاب أطلانطا الاولمبية عام ١٩٩٦ ما لا يقل عن ١٩٧ دولة .. لقد مضى الوقت الذى قيل فيه إن للدولة اختصاصاتها الكلاسيكية، أو بالأحرى عهد الدولة اللاتدخلية ، ومضى أيضاً عهد الدولة التدخلية، لتصبح فيه الدولة ، مستغرقة بـ « ثورة » رأس المال الرافضة للخضوع لأى قيود ، و« ثورة » المعلومات الرافضة لأى رقابة ، و« ثورة » الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التى انقلبت فعلاً إلى دول فوق الدول ، وكأن الصراعات الحدودية لم تعد تشكل إلا نموذجاً تقليدياً قديماً فى تاريخ نشأة الدولة أو رسم حدود سيادتها. ومن هذا

المنطلق يطرح منظرو الفكر الدستوري سؤالهم: هل بدأنا ندخل مرحلة نهاية « الإقليم » الذى طالما شكل أهم عنصر من عناصر تركيب الدولة، حيث إن هذه النهاية قد أخذت تمهد لها عناصر جديدة وقواعد مغايرة جعلت الدولة فى موقف الدفاع . وهكذا أصبحت الدولة فى تراجع وكل الأيديولوجيات أو شعارات الحرية والازدهار أيضاً، والأمن والاستقرار ، لتفسح المجال لشعارات اقتصادية مهمتها تفتيت كل المفاهيم الوطنية .

### منافسة داخلية وخارجية :

وهكذا فإن الدولة كتجمع داخلى قد أصبحت تخضع إلى منافسة داخلية من قبل تجمعات « مالية » فى طور التوسع ، أى أن القاعدة القائلة بأن كل ما عدا الدولة من تجمعات يجب أن يخضع للدولة لم يعد لها مكانها فى ظل البحث عن الغد. وكل قاعدة أو قانون كان ينص على « قطاعات » تدخل ضمن اختصاصات الدولة ولا مجال لدخولها ضمن اختصاصات تجمعات هى أدنى من الدولة، قد طمست، وهى فى طريقها إلى العدم. فلا غرابة أن نتحدث عن أفول الدولة لاعلى المستوى الوطنى فحسب بل حتى على المستوى العالمى، وكأن المجتمع الدولى مطالب بالاستعداد للاحتضار، إذ إنه ملزم بالخضوع من الآن فصاعداً إلى «سلطات » لا علاقة ولا رابطة لها بسلطة الدولة ، سلطات متشابكة متداخلة، هرمية التكوين حتى وإن لم تتضح تماماً بالنسبة للبعض .

فى ظل العولمة انقلبت منظمات غير حكومية إلى منظمات متعددة الجنسية تبعاً لأهدافها، كمنظمة العفو الدولية أو الصليب الأحمر أو منظمات الخضر

وحماية البيئة ، أو منظمات الدفاع عن حقوق الانسان .. إلا أن منظمات أخرى « خارجة عن القانون » قد ولدت أيضا إلى جانبها ، مما يعنى ضرورة التطرق إلى مشكلة الأمن والاستقرار بجديّة أكثر فى ظل العولمة .. هناك مؤسسات تؤثر على الدولة القومية ، وربما كانت توجه ضرباتها إليها من أعلى .. ومنها المؤسسات العالمية .. مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك

الدولى ومنظمة التجارة العالمية .. والمنظمات الإقليمية مثل حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى .. وهناك كيانات أخرى توجه ضرباتها للدولة القومية تحت مسميات تضىف عليها شرعية ظاهرية مثل المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمة العفو الدولية وحركة السلام الأخضر وأطباء بلا حدود ، تساندها فى ذلك، والجماعات العرقية التى تسعى للاستقلال ووسائل الإعلام والشركات متعددة الجنسيات. وقد تزايد دور معظم هذه المؤسسات والهيئات والجماعات على حساب الدولة القومية بشكلها التقليدى .. ويبدو أنها تسعى ملء الفراغ أو لأداء وظائف .. وتنفيذ جداول أعمال لا تقوم بها الدولة .

ويضاف إلى ذلك نوع من الجماعات غير المشروعة التى تعادى الدولة، وتحاول استغلال مالا تقوم به الدولة لصالحها .. وكل هذه الجماعات توجه ضرباتها للدولة ومؤسساتها من أسفل .. كما قلنا ، ولكن المثير حقا أن المنظمات الدولية والإقليمية توجه ضرباتها للدولة التقليدية من أعلى .. رغم أنها منظمات اشتركت الدول كلها فى تأسيسها! ومن الطبيعى أن يؤدى كل ذلك إلى انعدام النظام فى العالم والمسألة قضية اعداد وارقام .. فمن الصعب تنظيم الكيانات



كثيرة العدد مقارنة بالكيانات قليلة العدد. وتفتقر كل هذه المنظمات والشركات الكبرى للمقدرة على ممارسة نشاطها ، وأداء أدوارها كأنها قوة كبرى تقوم بتنظيم العالم كما تريد، وتجد المنظمات الدولية بالذات أنها ليست مطلقة اليد، فهي دائما محكومة بما يتفق عليه أعضاؤها .. ويؤكد كل ذلك أن الدولة القومية مازالت اقوى وحدة فى العلاقات الدولية، رغم انها لا تحتكر السلطة أو لا يبدو أنها تحتكر السلطة والنفوذ . والنتيجة الطبيعية لكل هذه التغييرات التى طرأت على العالم بعد الحرب الباردة ، هى ظهور المزيد من مراكز صنع القرار فى العالم، وظهور لاعبين جدد يتحملون مسئولية أنفسهم على مسرح السياسة الدولية، ويتحملون مسئولية تنفيذ جدول الأعمال الخاصة بهم. وقد تزايدت سلطة المنظمات الدولية فى حالات عديدة أكثر مما كان يحدث فى الماضى، لكنها ليست قوية بما يكفى للردع ونزع فتيل الأزمات وتسوية الصراعات . وبعد سقوط الشيوعية حدثت

ثورة ليبرالية فى العالم كله .. واتجهت كل الدول تقريبا إلى سياسات التحرر الاقتصادى التجارى، أو ما يسمى أحيانا التحول إلى اقتصاد السوق الحر . ونشأت ترتيبات ومنظمات إقليمية جديدة واتفقت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك على إقامة منطقة للتجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ( نافتا) . وسارعت دول غرب أوروبا إلى تحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبى .. الذى يفتح أبوابه أمام القادمين الجدد من شرق ووسط أوروبا . واتفقت الولايات المتحدة والصين واليابان على إقامة منطقة التجارة الحرة لدول

آسيا والباسيفيكي (أبيك)، وبعد توقيع اتفاقية الجات أقيمت منظمة التجارة العالمية .

وتمثل الخصخصة التي تعد أحد النقاط المهمة التي لا يتهاون فيها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، الأساس الجوهري الذي يؤدي إلى إضعاف الدولة في البلاد التي ترضخ لهذه البرامج ، فالخصخصة - كما يقول د. رمزي زكي - هي في التحليل الأخير ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح الرأسمالية المحلية والأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص ، بغض النظر عن هوية جنسيته .. ومن الغريب بعد كل هذه التطورات أن يتصور البعض أن سقوط الاتحاد السوفيتي السابق من أسرار العالم الكبرى في أواخر القرن العشرين .. وبالفعل .. ربما كانت هناك بعض الأسرار التي مازالت مجهولة .. لا يعرفها الكثيرون في قصة السقوط السوفيتي ، لكن ذلك لا ينفي أن سقوط الاتحاد السوفيتي كان حتمية سياسية وتاريخية وجغرافية لا بد منها، فلم تكن القوة السوفيتية كافية للقيام بالدور العالمي الذي تمناه قادة الكريملين، كما أنها لم تكن كافية للامتداد الجغرافي الهائل من أقصى شرق آسيا إلى وسط أوروبا. والحقيقة أنه لا توجد مفاجأة اقتصادية أو سياسية في السقوط السوفيتي . والمفاجأة الوحيدة التي حدثت كانت في توقيت السقوط، بعد سياسات جوربا تشوف ومواقفه التي عجلت بالسقوط والاختفاء من خريطة العالم .

وفوق حطام الامبراطورية السوفيتية .. لم تتعرض الدولة القومية في روسيا

## للضعف

وحدها، بل ظهرت أعراض الضعف على الدولة القومية فى قارات العالم الخمس بلا استثناء ، وأسهمت التطورات الاقتصادية والمنجزات العلمية والتكنولوجية الجديدة فى سرعة ظهور أعراض الضعف النسبى للدولة القومية .. وربما كانت عوامة العلاقات الاقتصادية من الأسباب المباشرة للضعف الذى تتعرض له الدولة القومية بشكلها التقليدى فى أواخر القرن العشرين ، فى ظل تزايد حجم التجارة الدولية وتزايد تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول . كما تضاعف الاعتماد على مصادر خارجية للمواد الخام .. وكشفت الشركات العالمية متعددة الجنسيات عن قدراتها وإمكاناتها الكبيرة على مسرح السياسة الدولية . ويمكن أن ندرك مدى تأثير هذه الشركات العملاقة فى حياة رعايا دولة ما إذا عرفنا أن هذه الشركات تسبح فوق بحار هائلة من رؤوس الأموال والاستثمارات التى تبحث لها عن وطن يأويها ، ويوفر لها فرصة الاستثمار والإنتاج والربح . وحين تقرر أية شركة من هذه الشركات إنشاء مصنع لها فى دولة ما، فإن هذا يعنى ببساطة توفير فرصة العمل والكسب للآلاف من الأيدى العاملة .

وقد انتشرت فى أسواق العالم منتجات وسلع تحمل أسماء دول وجزر فى جنوب شرق آسيا ، لم يتصور أحد أبداً ذات يوم أن يكون لها دور فى إنتاج سلع التكنولوجيا الجديدة ، وتحدث العالم طويلاً عن أساطير النمر الآسيوية الجديدة .. ولا يوجد سر وراء القفزة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة لهذه

الدول سوى أنها وفرت المأوى لرؤوس الاموال العالمية، الباحثة لنفسها عن وطن يأويها، ويوفر لها فرصة الاستقرار والإنتاج والتصدير والربح .

أحد أبرز الخبراء الأمريكيين فى الشؤون الاستراتيجية والدولية مايكل كليز له رؤية قد تكون مغايرة للرؤية الرسمية حول أسباب تفجر الصراعات المتنوعة اقتصادية واجتماعية وبيئية ، ويتعلق إجمالها فى الضغوط المتصاعدة على بيئة محدودة الموارد، وتزايد الهوة بين الفقر والغنى ، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية وزيادة عدد السكان الذين يعيشون فى مستوى الفقر وفى مدن الصفيح ، وازدياد معدلات البطالة والتهميش .. وكل هذه العوامل

تكتسب قوة دفع كبيرة بسبب تآكل بنى الدولة مما يدفع البشر فى هذه البلدان الى التحول عن الولاءات الوطنية إلى ولاءات قبلية وعشائرية وجهوية للتعويض عن انعدام الموارد والخدمات المقدمة من قبل الدولة .. ويعكس هذا الواقع من بين أشياء أخرى ، ضعف مستويات الاندماج الوطنى فى هذه البلدان ،وهو أمر ضاعف من حدته فشل برامج التنمية .. هذه الصورة العامة والسريعة لبعض مسببات الصراع فى الفترة الراهنة لا يمكن استيعابها كاملة دون الخوض فى نقاش للعمولة وتناقضاتها ، وهو نقاش نظرى بالضرورة رغم أننا سنقدم إشارات هنا وهناك إلى بعض الجوانب السياسية والاقتصادية الملموسة بهدف ايضاح الصورة كاملة .

### **إعادة تشكيل الدولة**

وتشير ساسكيا ساسن الأستاذة بجامعة كولومبيا إلى بعدين مهمين فى مسار

العولمة ، البعد الأول هو البعد التراكمى لتدفق الأحداث التاريخية والسياسية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يعطى العولمة أساسها المادى والسياسى ، والبعد الثانى وتصفه بالانقطاعات البنيوية بين المرحلتين السابقة والراهنة .. وأهم سمات هذه الانقطاعات البنيوية هي حقيقة أن العولمة تعيد تشكيل الخصائص الرئيسية للدولة فى البلدان النامية مما يؤثر فى ممارستها للسيادة على أراضيها. ويعود ذلك إلى أمور عدة من أهمها أن الدولة لم تعد الموضوع الوحيد للقانون الدولى إذ أن هناك اهتماماً متزايداً بطبيعة ودور الشركات العابرة للقومية ومطالبها وما تمارسه من ضغوط على الدول، وبما تلعبه من دور كشريك فى صياغة القوانين والتشريعات التى تحمى مصالح رأس المال. الأمر الثانى الذى تشير اليه ساسكياساسن هو أن نتائج العولمة بوصفها مساراً معقداً غير متساوية من حيث المدى والآثار .. فالعولمة تعنى التحول من الاختراق الرأسمالى السياسى الذى يستهدف التأثير على الدولة فى بيئة دولية حكمتها تناقضات الحرب الباردة، إلى ما هو أبعد من ذلك ، أى الاختراق الفعلى للحدود الجغرافية، بحيث لا تصبح هذه الحدود تشكل أى عائق أمام حركة رأس المال ، وإن ذلك يتم عبر عمليتين : تحييد المكان ونظم السيطرة. فالمكان بحد ذاته لم يعد مهماً لإتمام عمليات الانتاج متى توافرت شروط أخرى، لكن هذا التحييد يظل محكوماً ببنية تتمتع بقدر كبير من المركزية على صعيد الأطر الإدارية. العملية الثانية هى نظم السيطرة التى تحكم عمل وعمليات الشركات العابرة للقوميات . وتضيف "ساسن " ملاحظات ثلاث حول هذا الواقع الآخذ فى الانبثاق

والتجسد :

أولاً : هناك ميل موضوعي لتجاوز ثنائية الوطنى - الدولى فى بلدان الجنوب بحيث يصبح البعد الوطنى شديد الضعف وبحيث يتم تكييفه وتشكيله من خلال شبكة علاقات اجتماعية واسعة ودولية المدى .

ثانياً : بروز المدينة العالمية إلى الواجهة أكثر من أى وقت مضى بحيث أصبحت هذه المدن بمثابة مراكز العصب للتدفقات المالية والعمليات التجارية ، مثل نيويورك ولندن وطوكيو وهونج كونج وغيرها .

ثالثاً : رغم الدعاوى المتكررة حول حقوق الانسان ، فإن هذا الشعار ينطوى على بعدين متناقضين فى الممارسة العملية فى ظل العولمة : التحول من مبدأ حق الشعوب فى الاستقلال الوطنى وحققها فى تقرير المصير إلى حق الفرد المتضرر المعزول عن سياقاته البيئية والثقافية ، وازدواجية المعايير بحكم اعتبارات جيواستراتيجية عند التعامل مع شعار حقوق الإنسان. وبموجب ذلك تصبح بعض الدول مسئولة عن مسلكها داخل حدودها أمام المجتمع الدولى فى حين يتم التغاضى عن سلوك دول أخرى حتى ولو كان خارج حدودها..

وتختتم ساسن ملاحظاتها بالقول بأن ما تسعى إليه العولمة فى بلدان الجنوب هو حكم بدون حكومة أو بحكومات ضعيفة ومحدودة الصلاحيات، لأن الشركات العابرة للقوميات أصبحت شريكاً فاعلاً للدولة فى ممارسة السلطات ومهام الحكم والسيادة .

ومن منطلق مختلف ( من حيث فرضياته ) يشير "جوردون ووكر وماركس

فوكس" إلى أن العولمة أصبحت تعنى ، بفضل التقدم فى ثقافة المعلومات والاتصالات ، نهاية الجغرافيا بمفهومها التقليدى، ويظهر ذلك فى زيادة التدفقات المالية عبر الحدود ، وفى السعيلتعميم أنماط ثقافية مستمرة من الغرب على صعيد عالمى ، وفى نزاع الصبغة الوطنية - القومية عن العمليات الاقتصادية ، لأن الحدود الجغرافية تميل إلى فقدان أهميتها كفواصل بين نظم اقتصادية مختلفة وستعزز هذه الاتجاهات كلما تزايد الدمج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات .

ويقول الكاتب السياسى العربى جميل مطر : إن مسيرة العولمة تتقدم مخترقة ، وأحيانا مهتكة ، كل الأستار التى احتمت بها الدولة العصرية منذ نشأتها ، وربما كانت الحقوق السيادية هى أهم وأخطر ما فقدته الدولة. ويرى بعض المفكرين وفقهاء القانون أن قضية فقدان الحقوق السيادية قضية مهمة، بينما يراها منظور العولمة مسألة شكلية تافهة لا يستحق التوقف كثيراً عندها. ويحذر الكثيرون من خلط شائع بين الدولة والسيادة ، فالسيادة - كما يقولون - سابقة على الدولة ولم تكن بالضرورة لصيقة بالدولة أو مرتبطة بها. السيادة كمفهوم نشأ مع أرسطو منذ قرون ما قبل الميلاد ، ومر المفهوم بتحويلات مهمة عند هوبز وبودان وخلال الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ولكنه يدخل الآن أهم مراحل تحوله. بدأ مفهوم السيادة مرتبطاً بالحاكم، أى مشتقاً من شرعيته، سواء كانت هذه الشرعية تاريخية أم سماوية ، وجاء مستنداً إلى قطعة أرض ، أى إلى إقليم. ومرت قرون متعددة لم تتوقف جهود الحكام خلالها لوضع حدود لهذا الإقليم الذى

سيمارسون عليه هذه السيادة ، وانتهت هذه المحاولات بنشأة الدولة وبرزت قيم وعلت مكانة قيم ، بينها السيادة والقانون الدولى العام وغيرهما ، واستمرت هذه القيم مجتمعة تمثل أسس نظام الدول .. لقد خطت مسيرة العولمة خطوات واسعة نحو هدفها الأعظم ، أى نحو عالم واحد مكتمل الاندماج، ولعل أهم هذه الخطوات - كما يراها منظور العولمة - هى هذه الزيادة الكبيرة فى مساحة الأراضى والقضايا والسياسات والحقوق التى تم نزع «وطنيتها» أو «قوميتها» فى دول كثيرة . بمعنى آخر هذه الأمور التى نجحت مسيرة العولمة فى تحريرها من سلطة الدولة ومن قيود السيادة الوطنية، وليست الأرض التى تتحول إلى مناطق حرة ، هى الموضوع الوحيد فى الفقه السيادةى المتزايد، وفى عدد كبير من الدول تأسست بنوك « خارج الإقليم » . بل إن

مفهوم المواطنة والمواطنين يتعرض الآن لإعادة نظر واجتهادات فى التعريف . فبفضل تقدم مسيرة العولمة واحتماء أفراد متزايدى العدد والنفوذ برموزها الخارجية ، أو اعتماداً على غموض بعض ممارساتها ، صارت لهم سلوكيات متميزة ، وهؤلاء يمكن أن يطلق عليهم تعبير أشخاص أو أفراد « فوق السيادة » . لذلك لم تعد حركة رؤوس الأموال فى معظم بقاع العالم تخضع لأى قيد حقيقى ، سوى قيود السوق ولم تبق سوى نسبة قليلة من المال - ولكن أرقامها كبيرة - هى التى تسكن أو تتحرك فى سرية ، أو فى أطر غير إطار العولمة السائد، ولذلك فإن الحملتين الشرستين الناشبتين ضد سويسرا ( الدولة والشعب والنظام المصرفى ) وضد البنوك الإسلامية يندرجان تحت عنوان "ضبط



القوى المتمردة "على قواعد مسيرة العولة أو المعرقة لها .

القضية هى الزيادة المطردة فى التحرر من سلطة دستور الدولة ونظامها القضائى . يحدث الآن مثلاً أن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى توزيع أو بكلمة أدق « بعثرة » أنشطتها الإنتاجية وأجهزتها الإدارية والمالية على نطاق واسع، وأتوقع أن يأتى يوم سيكون من الصعب فيه على دولة من الدول أن تعرف بدقة عنوان المقر الرئيسى لشركة تمارس نشاطاً على أراضيها. فالملاحظ أن معظم الشركات تتجه نحو تحقيق درجة قصوى من اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ أعمالها ، إذ قد تختار الشركة بروكسل مثلاً مقراً لإدارة الحسابات ونيويورك مقراً لإدارة الاستثمارات ولندن مقراً للإدارة القانونية وأكابولكو أو سانت تروبيز مقراً لاجتماع مجلس الإدارة . إلا أن هذا الانتشار الواسع لأقسام أو أنشطة الشركة العملاقة عابرة الحدود ، يثير احتمالاً بل واقعاً تتعرض فيه الشركة لقوانين محلية متعددة وفى الغالب متضاربة أو متناقضة ، ويؤدى هذا التطور إلى أن تبحث الدول والشركات عن شكل قضائى غير تقليدى لتسوية النزاعات الناشئة بين الطرفين أى بين الدول والشركات ، وبين الشركات بعضها مع بعض . لذلك انتشرت ظاهرة التحكيم التجارى الدولى ووصل عدد مراكز التحكيم الدولية حتى عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ١٢٠ مركز، وبلغ عدد المحكمين أكثر من ٢٠٠٠ محكم دولى . من ناحية أخرى يتوقع أن يتوالى

يتوالى انحسار القانون الدولى العام بسبب انحسار أهمية الدولة ، فى نفس الوقت الذى تصعد فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسية وما يتبع ذلك من زيادة

النزاعات بين الدول والشركات وانخفاض النزاعات الدولية . ولكن يبدو أن بعض المتمسكين بالدولة والمتفائلين بمستقبلها يردد أنه برغم وجاهة بعض هذه التوقعات المتعلقة بمستقبل الدولة - وربما حتميتها - فإن الدولة كأي كائن آخر يمكنها أن تتطور لتتأقلم وتكون ذات فائدة ، إذ ستظل الدولة هي المؤسسة الوحيدة الممنوحة حق توقيع الاتفاقات الدولية المتعلقة بتسريع وتعميق مسيرة العولمة الاقتصادية. وبالتالي فإنها - أي الدولة - هي الأمل الوحيد لتخفيف بعض أهم وأخطر سلبيات العولمة مثل اللامساواة بين الشعوب وداخل الشعوب من خلال المفاوضات التي تشترك فيها مع دول أخرى وممثلي الشركات والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وكلهم شركاء في قيادة مسيرة العولمة. ولذلك تتوقع تحليلات بعض مفكرى العولمة أن يزداد اعتماد «الدولة» في دعم شرعيتها على مصادر وبيئات خارجية - وأن يقل جداً اعتمادها على المصادر الداخلية - بل إنه يتردد في بعض الكتابات أن السيادة الوطنية قد تجدد لنفسها ، أو يجدون لها مضموناً جديداً ، خصوصاً بعد أن يقل اعتمادها على مصادرها التقليدية وفي مقدمتها الشرعية المستمدة من الحاكم أو الشرعية المستمدة من الأمة باعتبارها كانت - قبل تقدم مسيرة العولمة - مصدراً لسلطاتها .

لم أتحدث هنا عن تطورات أخرى في مسيرة العولمة تحققت على حساب السيادة الوطنية. لم أتحدث عن القنوات الفضائية العابرة للثقافات والسياسات والأديان وصحافة المهجر وصحافة المناطق الحرة ، ولا عن إنشاء بعثات « فوق

دبلوماسية « لأجهزة الشرطة المحلية فى دول أخرى ، مثل بعثات مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى ، ولا عن ممثلات العولمة الاجتماعية كمنظمات حقوق الانسان ، وتمكين المرأة ، وتحديد النسل ، وتجريم عمالة الأطفال ، فهذه أيضا كالشركات عابرة الجنسية لامقار رئيسية لها ولكنها تخترق حدود الدولة وأحيانا تهدد سيادتها الوطنية بقوة هائلة وممارسات جديدة كانت توقفت معانفضا نظم الوصاية مثل ظاهرة الاشراف « الدولى » على الانتخابات السياسية فى دولة أو أخرى. ويتحدثون فى الغرب عن أن أسواق المال العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية قدحلت كليا أو جزئيا محل المجالس البرلمانية والشعبية الوطنية فى التدقيق فى ماليات وحسابات واقتصاديات كثير من الحكومات ، بل يتأكد أن هذه الحكومات تقضى وقتا أطول فى محاولة إقناع المؤسسات الدولية وأسواق المال وإرضائها أكثر مما تقضى فى شرح ومناقشة خططها وميزانياتها أمام ناخبها ومؤسساتها الوطنية .

#### تبعية الصفوة :

الباحث المصرى د . أحمد عبدالله يرى أن السيادة الوطنية كلمة كبيرة بالدلالة اللغوية أما دلالاتها الاستعمالية فتشير إلى قدر من التناقض الوجدانى .. إن التساوى فى السيادة بين الدول سواء فى عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة أم فى بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر أكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى . ومن هنا تختلف سيادة دولة عن أخرى من الناحية العملية فى المضمار الدولى . والدول الضعيفة

فى هذا المضمار لفس شرطاً أن تكون ضعيفة بنفس الدرجة داخل حدودها الإقليمفة ومع مواطنفها .. بل الأرجح أن ينطبق عليها المثل القائل : "أسد على وفى الحروب نعامة" !

إن مجرد وجود الدولة الوطنية فى الإطار المعاصر للحياة الدولية إنما يؤثر فى سيادتها بالنقصان منذ البداية ، وحتى الدول التى ارتأت العزلة عن بقفة العالم .. مثل نموذج ألبانيا الفرفد حتى زمن قرفب بقيت فى اللاشعور راغبة فى التواصل مع الآخرين ، وهى تدافع عن سيادتها المطلقة. ومن الطرف أن معتزلى ألبانيا كانوا فسكربون كل فوم فى آذان البشرية مفردات خطابهم الستالففى عبر موجات الأثر ! ، ثم انتهى الأمر بالمشهد الدرامى لركاب القوارب الألبان الباحثف عن الملاذ فى إطفاليا القرفبة !.

وفقول د. أحمد عبء الله إن السفافة الوطنية لا تتأثر فقط بالبيئة الدولية وإنما تؤثر ففها. بالنظر الى ما أحدثته التفرات التى عرفتها كل من بولندا وأفغانستان منذ مطلع الثمانففات،

وتمهفدها لعملفة تفكفك الإمبراطورفة السوفففة ، ومادشتته الحالتان الإفرافة والجزائرففة من توتر فى العلاقة بفن الغرب والعالم الإسلامى، وعبر الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمفة الثانية وإلى ما فقرب من نصف قرن من الزمان احتفظ النظام الدولى بنوع من "التوازن الحقبى" الذى دارت الصراعات البشرية فى حدوده . لقد حمل ثور التوازن الكرة الأرضفة على قرنفه وإن بقى الحمل ثقفلاً والتوازن حرجاً ، وإذ تضعضع القرن الروسى بءت الكرة محمولة على القرن

الأمريكي وحده ليصبح الوضع أكثر حرجاً ، وهو الوضع الذى يتصوره البعض فى سداجة نظاماً عالمياً أحادى القطبية ، بينما هو بطائع الأشياء حالة مؤقتة لا نظاماً مستقراً . وحتى تأتى الموازين المتأرجحة بتوازن حقبى جديد ، ستستمر حالة الاضطرب والتغيرات السريعة التى يشهدها العالم اليوم . لقد سقط العالم القديم ، أما العالم الجديد فما زال قيد التشكل .

ويشير الباحث إلى اتجاه الصفوة السياسية فى البلاد نحو التعلق الطفولى بأهداب الغرب ، بدرجة جعلت السيادة الوطنية فكراً وممارسة أمراً مشكوكاً فى وجوده من الأصل داخل منظومتها العقائدية والسلوكية . وعلى أرضية سيكولوجيا التسليم الطوعى ، راحت هذه الصفوة تبرر وتفلسف خضوعها للهيمنة الأمريكية بخطاب - تنظيرى أو غوغائى - فحواه أن " الأمريكان أسياد العالم " .. وأضاف أن التكنولوجيا التى استخدمت فى تدمير " بغداد " مثلت فى نفس الوقت طلقة إنذار لعالم بغداد ، أى عالم المتمردين على الهيمنة الأمريكية ، ومن هنا أصبحت كلمة " التكنولوجيا " عفريتاً يتم به تخويف دول السيادة الهشة التى تعودت تمرير الأمر لمواطنيها صراحة أو موارد بالحدوث عن نقل التكنولوجيا . ولقد أصبحت السيادة الوطنية هدفا هشا فى مرمى نيران التكنولوجيا ، وصارت بذلك مفرغة من أى محتوى معنوى أو قيمة راسخة .

ويشير الباحث إلى مسألة بروز قضية الهوية فيقول : تعد حدود الهوية متطابقة مع حدود الدولة الوطنية ، إذ تفرض مسألة الهوية نفسها من زاويتين مختلفتين ، زاوية " تكبيرية " تجعل للهوية أبعاداً أعمى أو عابرة للحدود مثلما هو

الحال بالنسبة للهوية الإسلامية ، وزاوية "تصغيرية " تربط الهوية بالانتماء لجماعة عرقية قد تكون متناهية فى الصغر ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الانتماءات القبلية فى القارة الأفريقية. وفى هذا السياق يتعرض الانتماء الوطنى - ومعه السيادة الوطنية - لتحديات حقيقة. ويبلغ الأمر مستوى المأساة حين تنتشر الحروب الأهلية والإقليمية حول مشكلة أو ذريعة الهوية، فالهوية تتخذ شكل الحركات السياسية التى تختلط لديها الدعوة بالادعاء ، والثقافى السياسى ، والدينى بالدينوى ، والسلمى بالعنيف ، وما إلى ذلك من أبعاد تفرض تحديات على السلطات المحلية وتطرح إشكالية نوعية وشرعية النظم السياسية للدول الوطنية على بساط البحث. وحين تكون لهذه الحركات وشائج أو عواطف خارج الحدود .. فإن مسألة السيادة الوطنية نفسها تكون محلاً للبحث ، ولا يقتصر التحدى بالطبع على الحركات السياسية ذات الأبعاد الأمية ، وإنما هو يشمل كذلك كل التكوينات العابرة للحدود والقارات مثل عصابات الإجرام وتجارة المخدرات. ولننظر مثلاً إلى التحدى الذى تتعرض له السيادة الوطنية لدولة مثل كولومبيا ، سواء من عصابات المخدرات ذات المناطق المحررة داخل الحدود أم من التدخل الأمريكى من خارج الحدود لمواجهة المخدرات المصدرة إلى الولايات المتحدة من منبعها الكولومبى .

والحدود التى هى - قدس أقداس الوطنية والسيادة الوطنية - أصبحت موضعاً للتحدى فى العالم المعاصر ، حتى أنها تكاد أن تصبح حقيقة جغرافية أكثر منها حقيقة سياسية وإنسانية . ففى كثير من الحالات أصبحت الحدود

مناطق اتصال لا مناطق انفصال ، وذلك بسبب الحقائق الإنسانية التى تجعل صلة القربى - العرقية أو الثقافية - جامعة للناس على الجانبين وإذ تفرض الاستحکامات العسكرية والسياسية ضد الحقائق الإنسانية ، يصبح الأمر مسخاً كاريكاتورياً على النحو الذى صوره الفنان دريد لحام فى فيلم " الحدود " . على أن التحدى الأكبر الذى يجعل الحدود " ملغاة " تقريباً هو تحدى وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر موجات الهواء أو الهابطة من سماء الأقمار الصناعية . وهو التحدى الذى تلتقى عنده شبكة إشكاليات التكنولوجيا والأيدولوجيا ، العالمية والخصوصية ، الثقافية والسياسية ... إلخ. ولا يتعلق الأمر هنا بالنخبة الحاكمة أو المعارضة فى الدول الوطنية المستقلة ، وإنما هو يتعلق بعموم الناس . إن التغيرات العالمية - الهوائية والأرضية - إنما تفرض نفسها بالفعل على السيادة الوطنية للدولة المفترض أنها مستقلة وكاملة السيادة .. ومفهوم السيادة الوطنية - الذى ولد نسبياً من الأصل - يجب الحفاظ عليه، مع اجتهاد فكرى كافٍ لحسن صياغة التعريفات والمقاصد وبالتالى الواجبات والمسئوليات - بل والتضحيات - اللازمة للحفاظ على السيادة الوطنية القادرة فى نفس الوقت على التعامل ، بل والتأثير فى التغيرات العالمية .

ولكن أكثر ما يثير التساؤل والتعجب لدى كل المصلحين هو ما يراه البعض بأن العولمة ليست مجرد "انفتاحات" إنما هى أيضاً أشكال من "الانغلاقات" على أساس أن المناطق الأفضل ، أو بالأحرى تلك الدول المتطورة التى تتمتع بكل الامتيازات ، لا تود أن تتحمل أعباء "بؤس الآخرين" .. وعلى نطاق حتى

البلدان المتطورة ، فإن البؤس قد حول بعض فئات شعوبها الى "فئات خطرة " ،  
فما الذى يجب أن نقدمه إلى هؤلاء؟ ما الذى تستطيع أن تفعله " الدولة " التى  
صدرت الأحكام بـ " غيابها " ، وهى التى غالباً ما عجزت عن الإحاطة بمثل هذه  
القضايا وهى فى أوج عظمتها وسيادتها ؟ فى كل مجتمع أناس يطلق عليهم  
اسم "المهمشين " أو غير المرغوب فيهم .. الموضوعين تحت رقابة صارمة. إذا ما  
شئنا أن نسمح لإجراءات العولمة بغزو الحدود الوطنية بكل حرية، فإنه من  
الأفضل ، ومن أجل حماية الثروات أن تسعى الدولة إلى وضع هؤلاء " خارج  
الدولة " ، علماً بأن المجتمع الدولى المعاصر لم يعد فيه ما يسمى " خارج الدولة " !





## **الفصل الثامن:**

### **حروب العولمة**

عولمة بدون حروب .. شعار المثاليين



هل تبشر العولمة بما فيها من ترابط فى الزمان والمكان واتصال البشر جميعاً بعصر خالٍ من الحروب ؟ هذا ما يبشر به الحالمون والمثاليون ، الذين يرون أن الحروب كانت بسبب افتقاد الشعوب إلى المعلومات عن بعضها ، ولم يروا أن الحروب كانت من أجل المصالح الأنانية لبعض الفئات والطبقات. وعلى العكس فإن الواقع يؤكد على أن العولمة تبشر بحروب من نوع جديد فى الشكل وفى المجال ، فهى حروب أكثر إصابة وتدميراً للبشر دون الماديات ، وهى حروب تستهدف غرف القيادة المركزية أولاً وأيضاً هى حروب اقتصادية على الأسواق .. أما فى الجنوب فقد اشتعلت حروب الإبادة ضد الأجناس الأقل تطوراً أو استعداداً للدخول فى سياق العولمة .. وعلى بعد آخر فإن العولمة قد يأتى معها نوع من الثورات والانقلابات مستنداً إلى تطورات وانجازات تكنولوجيا الاتصال.

فالصراعات والتناقضات التى هى أساس الحروب مازالت قائمة فى صلب النظام الجديد، بل تصبح أكثر تعقيداً أو تشابكاً مما يحتم علينا دراستها. ومع قدوم عصر المعلومات وأفول العصر الصناعى ، لابد من دراسة أثر ذلك على نمط الصراعات المستقبلية ، فمن غير المتوقع أن يعم سلام وتعاون أبدي ودائم بين

الدول ، فتلك كانت بعض مجادلات المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية ، وقد ثبت صعوبة التسليم بها كلها .. ولا يعنى ذلك أنالصراع المسلح والمواجهات العسكرية الدامية قدر ، وعلى الدول أن تتعامل معه . فهناك دراسات عديدة حول أثر الثورة المعلوماتية على طبيعة ونمط الصراع بين الدول . ولعل الزوجان توفلر هما أول من قدم هذه الفكرة فى كتابهما « الحرب ونقيض الحرب » ، وذلك فى شرح مبسط وواضح للقراء بناء على مقابلات عديدة مع مسئولين أمنيين أمريكيين . ومفاد الكتاب أن هناك علاقة ارتباطية مباشرة بين الموجة الحضارية ونمط الصراع . ففى حين تتجه الدول التى تنتمى إلى العصر الصناعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ، تقوم الحرب الجديدة باستخدام الأسلحة الذكية التى يمكنها تحديد الدمار والإصابة المباشرة .. كما أن من أساسيات حرب المعلومات شل حركة ودائرة معالجة المعلومات فى أجهزة القيادة والتحكم فى القوات المسلحة .

وكما يدعم عصر المعلومات القوة العسكرية ، ويوفر لها من الأدوات ما لم يتوافر من قبل لأى قوات مسلحة ، فهناك من يرى فى هذا العصر بذرة لعلاقات تعاونية وسلامية بين الدول . وكانت هناك بالفعل خطوات ، بعضها بدأ منذ فترة نحو تقنين وتنظيم المعلومات فى الساحة الدولية .. إن أهم نقطة يعتمد عليها المتفائلون هى أنهم يفسرون أسباب الحروب على أنها تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن الطرف الآخر . ولذا عندما تتاح للمجتمعات فرصة عبور الجهل المتبادل من خلال تطبيق مبدأ التدفق الحر للمعلومات ،

يستتب السلام . وعادة ما تقرر هذه المدرسة من التفكير التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع ، والتجارة الدولية الحرة ، من منطلق ليبرالى . ويرى الباحثان أن أى مؤسسة عسكرية يجب عليها القيام بأربع مهام أساسية بالنسبة للمعلومات وهى : حيازة ، ومعالجة ، وتوزيع ، وحماية تلك المعلومات عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة . ولذا تصبح السياسات المحددة لتنمية وإستخدام تلك المعلومات أهم مكون من مكونات الاستراتيجية المعرفية . ومن ضمن هذه السياسات يذكر الكتاب نظرية الاتصالات التكنولوجية المتقدمة ، ويحدد لها بعدين : الأول هو بعد داخلي يتمثل فى القدرة على ربط كل الأجهزة المعنية ، والثانى ، بعد خارجى ، يتمثل فى إمكانيات التنسيق والإرتباط بشبكات إتصال دولية وإقليمية . ولكن الكتاب يحذر من خطورة تلك الإمكانيات المتطورة رغم ضرورتها ، حيث أنها تجعل النظام العسكرى أكثر حساسية وضعفاً تجاه الحرب التكنولوجية ، ولذا يتحتم تحصين تلك النظم إلى أقصى مدى . ويدعو المؤلفان كل دولة إلى الإتجاه نحو تصميم الاستراتيجيات المعرفية المناسبة لها حيث إنهما يريان أن النظام المدنى السائد والنظام العسكرى يتلاحمان فى إمكانية استخدام الموارد التكنولوجية المتقدمة .

ويناقش المؤلفان بعد ذلك دور الجاسوس المستقبلى ، حيث يرون أن أجهزة المخابرات تتطور تطوراً يعكس أساليب الحرب المستحدثة ، وذلك من خلال القيام بدور جديد فى سياق التعامل مع المعلومات والاتصالات والمعرفة . حيث تصبح تلك المهام أكثر تحديداً وأدق مثلها مثل الأسلحة الحربية . أما عن المفارقة

الكبرى فى هذا المجال بالنسبة لما يحدث من تطور فى المجال العسكرى ، فهى أنه على العكس من الآخر يتطلب الزيادة فى استخدام العامل البشرى بالإضافة إلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة .

وجدير بالذكر أن الإشكالية الكبرى التى تواجه أجهزة المخابرات الحديثة هى أزمة "الشلل التحليلى " حيث تفشل أحياناً التحليلات المهمة فى الوصول إلى الشخص المناسب فى الوقت المناسب ، من أجل اتخاذ القرارات المصيرية. وقد أدى هذا إلى إعادة النظر فى مفهوم سرية المعلومات، والتوجه إلى التقليل من الضوابط الخائفة على سريان المعلومات وتبادلها. وقد أدى ذلك إلى إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للجميع، وبذا أصبح الاعتماد على المصادر السرية فقط أمراً يقود إلى أخطاء تحليلية. ويرى الكثيرون أن أجهزة المخابرات يجب أن توضع على قمة البنية الأساسية المعرفية لحضارة الموجة الثالثة.

و يستعرض المؤلفان الأوجه القبيحة والمخيفة لأساليب حرب الموجة الثالثة ، فيحذران مما يسمى بـ "التحول المدنى للحرب " حيث يخشى المؤلفان أن تنقل المصنوعات العسكرية من المصانع الحربية إلى المصانع المدنية وبذلك تنتشر المعرفة التكنولوجية وتقع فى أيدي الجماعات الإرهابية، وتعطى قدرة عسكرية لدول صغيرة وفقيرة وذات حكومات ضعيفة، فيتفشى اللانظام العالمى.. ثم يشير الكتاب إلى ما أسماه "الإزدواجية القاتلة "، حيث تتجه جيوش الموجة الثالثة إلى استخدام أسلحة شديدة الدقة ، من أجل التقليل من آثار الدمار الشامل وتحقيق

الأهداف العسكرية دون الاشتباك فى حرب ميدانية. فحين تتجه جيوش الموجه الثانية إلى حيازة أكبر عدد ممكن من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى يشكل خطر الاشتباك المزدوج عن طريق إستخدام أسلوبيين حربيين مختلفين مما يزيد من احتمالات الدمار الشامل والدموى لإحدى تلك الحضارات، خاصة عندما تتدخل عوامل أخرى فى المعادلة الحربية كدور سماسرة الحرب أو المنظمات المتطرفة .

ويقترح المؤلفان إنشاء شركة للسلام تقوم بمهام حفظ السلام فى أنحاء مختلفة من العالم، كما تقوم بمهمة تطوير تكنولوجيا تتبع أعمال العنف وأساليب الحرب الجديدة من أجل وقاية العالم من الحروب المستقبلية. ويدعو المؤلفان إلى أهمية التفكير فى كيفية بداية الحروب بدلاً من التركيز على كيفية إيقاف الحروب ، وذلك لأنه فى السلام ، كما فى الحرب ، تلعب كل من المعرفة والمعلومات دوراً مهماً .. وبالنسبة للنظام العالمى للقرن الواحد والعشرين ، يقدم المؤلفان فكرة نهاية الاتزان العالمى بدلاً من نظرية نهاية تاريخ العالم ، كما اقترحها الكثير من المفكرين أمثال فرانسيس فوكوياما. ويقوم المؤلفان بإعادة تقييم الافتراضات التى قامت عليها نظريات الأمن القومى المنتمية لحضارة الموجه الثانية تحت ضوء التغيرات المستعرة خلال الكتاب .. وفى هذا السياق يرى المؤلفان أن قيم النظام والسلام والعقلانية هى الوضع الطبيعى للحياة ، وقد قامت نظرية ميزان القوة عليها ، لم تعد ذات مصداقية ، لأن تاريخ الحروب أثبت الخلل التى تتضمنه تلك الافتراضات وأن عوامل الحظ ، والمؤثرات



الخارجية ، والتعصب الدينى ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، قد أثبتت عكس الافتراضات القائمة. وبناءً على ذلك يدعو المؤلفان إلى مبدأ " إفتقاد الاتزان " ، حيث أن الأحداث الدولية تتسم بصفات متنوعة وبعيدة تمام البعد عن العقلانية الإنسانية المفترضة. ولكن رغم كل تلك المخاطر المذكورة لأساليب الحرب المستحدثة، يرحب

المؤلفان بالنظام العالمى الجديد ، الذى يحتوى على الكثير من الاختلاف والتطور ، وليس النظام العالمى المستقر الذى إقترحه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش، أو الذى توقعه المفكرون والباحثون إبان انتهاء الحرب الباردة. ولكن هناك نوعاً آخر من الحروب فى عصر العولمة يتفق مع طبيعة هذه المرحلة، إنها الحروب الاقتصادية الضارية بين دول الشمال فى الأساس وبين القوى العولمية المختلفة فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان، والتى تتخذ شكلاً جديداً من أشكال الحروب .

#### أشكال جديدة للحروب :

وبنظرة سريعة إلى وقائع أحداث العقود الماضية وخطورتها، نجد أن الحروب والصراعات مستمرة وإن اتخذت أشكالاً جديدة. وإذا كانت الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين قد تميزت بالتكتلات العسكرية خصوصاً بين القوى التى اشتركت ثم انتصرت فى الحرب العالمية الثانية ، وعلى قاعدة النتائج التى انتهت إليها هذه الحرب، وبدء ما وصف بمرحلة الحروب الباردة التى شملت بتأثيراتها خريطة العالم كله، فإن الميزة الأولى والأساسية لعقدى

الثمانينات والتسعينات وما يشهده العالم حتى الآن هي السعى الحثيث لإقامة تكتلات من نوع آخر مختلف عن العقود الأربعة الماضية تماماً ، هي التكتلات الاقتصادية الواسعة والكبيرة. ومع أنه في تكتلات هذا النوع الأخير شيئاً من القوة العسكرية ، ولكن من دون أن تكون عسكرية تماماً وشيئاً من القوة السياسية من دون أن تكون كلها سياسية بدورها أيضاً ، إلا أن سمتها المهمة هي أنها تتجاوز كل ما كان سائداً في السياسات الدولية على مر التاريخ " التكتلات على أساس وحدة العرق أو اللون أو القومية أو الدين .. إلخ " لتضع وحدة المصالح الاقتصادية والمالية ، أو حتى مجرد تماثلها أو تشابهها ، هدفاً وحيداً لها وفي رأس سلم أولوياتها السياسية .

في سياق هذه المراحل كان " حلف شمالي الأطلنطي " بين ما وصف يومها بدول العالم الغربى هو الكتلة العسكرية للغرب بمعناه السياسى ، وحلف وارسو ، بين ما وصف بدول العالم الشرقى أو العالم الاشتراكى هو الكتلة العسكرية للشرق بمعناه السياسى. وعلى مدى سنوات الأربعينات والخمسينات ، وتحت مظلتى هذين الحلفين الكبيرين ، بقوتيهما التقليدية والنووية، تم عملياً تكريس تقسيم ألمانيا وكوريا على امتداد الفترة الزمنية اللاحقة كلها ، كما تم تقاسم المصالح والنفوذ فى أنحاء العالم الأخرى بما فى ذلك العالم العربى .. أما فى الثمانينات والتسعينات ، فقد بدأت مرحلة جديدة تماماً أنشئت فيها تكتلات اقتصادية بالغة الأهمية ، أولاً: فى حد ذاتها وثانياً لأن من شأنها أن تغير الكثير من معالم صورة العالم فى القرن الحادى والعشرين .. وأبرز هذه التكتلات حتى

الآن هو الاتحاد الأوروبي الذى بلغ فى السنوات الأخيرة مرحلة متقدمة جداً على طريق الاعتراف به ككيان واحد متكامل ، وإن كانت دول أوروبية عدة لم تدخله بعد ، فضلاً عن وجود بعض العقبات التى تعترضه من داخله. ويأتى بعده ما يوصف بأنه منظمة دول الباسيفيك " اليابان والصين وأستراليا " فى الإطار نفسه. وكذلك الطرح الاسرائيلى الذى بدأ فى التسعينات وتحدث على لسان الحكومتين الإسرائيليتين السابقتين عن " الشرق الأوسط الجديد " ، كما نشر رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق شمعون بيريز كتاباً بالعنوان نفسه. وفى المقابل هناك الطرح العربى الذى رفض الفكرة وعمد إلى تسفيهها من أساسها مبرزاً كبديل عنها الحقيقة التاريخية فى المنطقة " العالم العربى الجديد " ، باعتباره السوق العربية الطبيعية الموحدة ، وليس فى الجغرافيا أو فى المصلحة الاقتصادية وحدهما ، وإنما أيضاً وإضافة إلى ذلك كله فى التاريخ الواحد والمستقبل الواحد والثروات الطبيعية واللغة الواحدة .

أما الغاية الأساسية المعلنة من هذه التكتلات، فهى السعى لحل مشكلات الإنسان، الغذائية أولاً وقبل كل شىء، " ، بعد أن ضاقت الأرض بسكانها " كما تقول المنظمات التى تعنى بقضايا الزراعة والأغذية فى العالم ، على طريق محاولة حل مشكلاته الأخرى ، المعيشية والصحية والسكنية والتعليمية .. إلخ .

وهناك غاية أساسية أخرى ، وإن تكن غير معلنة إلا فى كتابات المفكرين والمحللين الاستراتيجيين وحدهم ، فهى الجواب على السؤال الأكبر والأهم الذى ساد منذ بداية القرن، والذى طرحته بشكل خاص المرحلتان السابقتان كل

منهما على حدة وكلتاهما معا ، مرحلة التكتلات العسكرية ومرحلة التكتلات السياسية. وقد أكد هذا السؤال بما لا يدع مجالا للشك أن من يملك القوة الاقتصادية فى العالم هو من يملك عملياً وموضوعياً القوة العسكرية والسياسية فيه ، وبالتالي السيطرة ومد النفوذ إلى خارج الحدود ، وليس العكس .. وبهذا المعنى فمرحلة إنشاء التكتلات الاقتصادية ، أو السعى لإنشائها ، مؤهلة لتكون مرحلة " حرب باردة " كاملة ، من نوع جديد ، يستخدم كل طرف فيها ما يملكه من أسلحة ونفوذ وهيمنة هنا وهناك ، إن لم يكن لتعزيز وتقوية التكتل الذى ينتمى إليه ويرى فيه مصلحته المباشرة ، فأقله العمل بكل وسيلة ممكنة أو متاحة لمنع الآخرين من إقامة تكتلات منافسة .. وفى هذا المجال لم يعد خافياً على أحد فى أوروبا نفسها ، وبرغم ظواهر الود الطافية على السطح من واشنطن إلى باريس وبون ولندن وغيرها ، أن السياسة الفعلية للولايات المتحدة تقوم على العمل بجهد وبكل وسيلة لعرقلة تطور الاتحاد الأوروبى إلى قوة موحدة فعلاً وبشكل كامل ، بالقدر نفسه الذى تحاول فيه وضع العقبات فى طريق الاتحاد الباسيفيكي ، فضلاً عن احتمال تطور جامعة الدول العربية إلى جامعة حقيقية للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

ولم يكن التدخل الأمريكى المباشر فى البوسنة إلا النموذج الحى للمسعى الأمريكى الموجه ضد أوروبا، وضد اتحادها بشكل خاص. أدى هذا التدخل إلى الحيلولة دون الوصول إلى حل أوروبى للمشكلة، بل أنه فرض حلاً أمريكياً تمثل بـ " اتفاق دايتون " الذى يشكل تقسيماً للبوسنة تحت شعار إعادة توحيدها

. كذلك ليس التحريض الأمريكى الدائم على الصين ، مرة تحت ستار الدفاع عن حقوق الانسان ، ومرة تحت ستار الخوف من محاولة تطوير القوة النووية الصينية ، إلا النموذج الآخر على سياسة زرع الأسافين الأمريكية ، فى سكة التقارب بين الصين واليابان وأستراليا لعرقلة أو تأخير أو حتى ضرب احتمال وصول هذه الدول إلى إقامة تكتلها الاقتصادى فى شرق الكرة الأرضية .

أما فى المنطقة العربية ، فنماذج زرع العراقيل والعقبات لمنع قيام السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كثيرة ومتنوعة .. فضلاً عن أن دولاً أخرى كثيرة تشترك فى عملية الزرع هذه إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، والسبب الأهم فى ذلك من وجهة نظر هذه الدول ، يعود أولاً وقبل كل شىء إلى الخوف من مثل هذه السوق العربية على اقتصادات العالم كله فى المستقبل ، انطلاقاً من حقيقة تركز عناصر الطاقة باعتبارها عصب الحياة والصناعة فى العالم فى هذه المنطقة بالذات ، إضافة إلى وجود هذه الكمية من الثروات المالية والنقدية الضخمة فيها .. وهكذا فقد عكست الحروب الاقتصادية بين تكتلات الشمال لغة جديدة لعصر جديد. صحيح أن هذه اللغة ليست واحدة فى كل بقاع العالم بل وليست واحدة بين دول الشمال نفسها، حيث سنجد لمعانى الصراع الاقتصادى بينها تجليات مختلفة تبعاً لطبيعة كل تكتل اقتصادى وظروفه. فالصراع بين اليابان وأوروبا ليس هو نفسه بين الأخيرة والولايات المتحدة ولا هو نفسه بين الأخيرة والصين .. وهكذا .

بل إن الدور الذى لعبته الأوضاع الاقتصادية فى فترة ما عرف باسم الحرب الباردة ، أدى فى نهايتها إلى نتائج أخطر ، فأعيد تخطيط الحدود واندثرت امبراطوريات قديمة وقامت دول جديدة بلغ عددها أكثر من ١٧ دولة هى الجمهوريات التى كانت تكون ما يسمى بالاتحاد السوفيتى ، وأيضا الجمهوريات التى كانت تكون ما كان يسمى بالاتحاد اليوغوسلافى .. وأعيد تقسيم خريطة المنتصرين والمهزومين ، فالاتحاد السوفيتى الذى دخل بجيشه الأحمر إلى برلين منذ نصف قرن ورفع العلم الأحمر على مقر المستشارية الألمانية الهتلرية يتلاشى تماماً من الوجود، وتعانى روسيا أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أزمات اقتصادية وسياسية حادة. وألمانيا المهزومة منذ نصف قرن انقسمت إلى جمهوريتين تتصارعان فيما بينهما، وهى تقف الآن بعد توحيدها بإحساس قوى بالانتصار وهى تملك اقتصاداً قوياً يعتبر ثانى أقوى اقتصاد فى العالم، وتلعب دوراً رئيسياً فى توحيد أوروبا، ليس

فقط من خلال دول ماستريخت والاتحاد الأوروبى، بل أيضا بضم بلدان شرق أوروبا إلى هذا الاتحاد.

كذلك فإن اليابان التى رفعت رايات الاستسلام البيضاء بعد أن أدت القنبلة الذرية الأمريكية التى أُلقيت على مدينتى هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين منذ نصف قرن إلى تدمير وحشى للناس والمدن، فهى التى تحتل الآن فى الواقع مركز المنتصر، وقد أصبحت تملك أكبر قوة تصديرية فى العالم، وهى صاحبة اليد العليا فى الديون فى العالم من خلال موازينها التجارية مع الدول الأخرى التى

تعانى من عجز تجارى مع اليابان.

أما روسيا التى احتلت فى يوم من الأيام بعض الجزر اليابانية ثمناً لانتصارها منذ نصف قرن، فهى تدق الأبواب اليابانية منذ سنوات طمعاً فى قروض ومساعدات وتكنولوجيا حديثة ، بينما تملئ اليابان شروطها التى وصفها الرئيس الروسى بوريس يلتسين بأنها شروط قاسية ومذلة .. إن ثمة صراعات وحروباً تجرى بالفعل، كما أن بعضها يمكن أن يحدث أيضاً فى المستقبل دون أن يتخذ الشكل التقليدى الذى عرفناه وخبرناه فى الحربين العالميتين الأولى والثانية .. لقد تصور البعض أنه خرج منتصراً وإلى الأبد من معركة الحرب الباردة وترددت مقولات ونظريات تحاول تأكيد ذلك ، لعل من أهمها الكتاب الذى خرج به الكاتب الأمريكى الجنسية فوكوياما " نهاية التاريخ والرجل الأخير " .. وهناك كاتب أمريكى آخر طور نظريات فوكوياما عن الجيوب المعاكسة للانتصار الأمريكى والغربى ووضعها فى إطار صراع أو حروب الثقافات، فصموئيل هنتجتون يخرج بنظريته التى تقول أن صراع الغد سيكون فى الأساس حروباً ثقافية أو مواجهات حضارية بين سبع تجمعات أساسية بالإضافة إلى التجمع الحضارى الأساسى من وجهة نظره والذى يقوم على القيم الثقافية المستمدة من الحضارة المسيحية اليهودية ، وهناك التجمع الثقافى الإسلامى ، ثمالتجمع الثقافى الهندوكى ، ثم التجمع الثقافى البوذى " اليابان " ، والكونفوشيوسى " الصينى " ، ثم التجمع السلافى " الروسى " .. وفى كل الأحوال فإن ما تبشر به هذه النظريات المشبوهة هو محاولة تعميم وتدشين فكرة التفوق والتفرد الشمالى

الغربي ، وحتمية سيادة وهيمنة هذا الشمال بكل قيمه وتراثه وعاداته حتى ولو أدى الأمر إلى حروب ثقافية .

ولكن رياح التغيير التي عصفت بمعادلة الحرب الباردة في أشكالها القديمة واصلت انطلاقها ، لتقصف في وتيرة أسرع المقومات الأساسية التي حاول منظروها تأكيد الانتصار الحتمي للقيم الأمريكية والغربية ، فالمؤرخ والكاتب الأمريكي العالمي بول كيندي هو الذي تولى تنفيذ وتمحيص هذه الادعاءات حين قرر في كتابه " على مشارف القرن الواحد والعشرين " أنه ليس صحيحاً أن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة، ولكن الأصح أن كلا من روسيا وأمريكا قد خسرت هذه الحرب ، وأن المنتصر الوحيد هو قوى الأطراف التي استفادت طوال نصف قرن بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية من وجود مظلة عسكرية وتوازن نسبي في القوى العسكرية لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وركزت على الجانب الاقتصادي وتفوقت فيه. ومن هذه الزاوية اعتبر بول كيندي أن المنتصر الحقيقي هو المنتصر في حروب اقتصادية في الأساس وأن عوامل النصر والهزيمة لن تحددها قوى الجيوش أو القدرات التدميرية التي تملكها الدول ولكن القوة والثقل الاقتصادي، ويذهب كيندي إلى ان أدوات هذه الحرب الجديدة منحصرة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .

لقد جاء الاتجاه إلى اقامة التجمعات الاقتصادية الكبيرة : الاتحاد الأوروبي ، السوق الأمريكية، النافتا ، التجمع الآسيوي " أتيك"، ليؤكد مرة أخرى الصراع الاقتصادي المباشر كبديل عن الصراع الأيديولوجي والفكري .. وأدى انفجار



المناوشات التجارية وما يمكن أن تسفر عنه مضاعفاتها من حروب تجارية طاحنة بين هذه التجمعات الاقتصادية والسكانية الكبيرة إلى هدم الأسس غير المقدسة للمبشرين الجدد ، التي كانت تقوم على هارمونية الانتصار الأبدى والقيادة الواحدة المنفردة .. فالحروب والصراعات تاريخياً قامت - وتقوم - نتيجة تباين المصالح وتضاربها ، فالصراع حول الأسواق الذى تفجر يوماً فى شكل حرب الحاصلات الزراعية بين دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا قابل للانفجار دائماً وفى قضايا أخرى .. كما تمثل مشاكل الخلل فى الموازين التجارية الأمريكية مع دولة مثل اليابان والمعرفة التى تسعى من خلالها إلى التقليل من السيطرة اليابانية على الأسواق العالمية مشاكل مرشحة لمسارات معقدة وخطرة. فالذى لا شك فيه أن العالم مقبل على أشكال جديدة وخطرة من الصراع ، فالحرب الباردة بكل موبقاتها كانت حرباً محكومة فى ظل وجود كتلتين لكل منهما ثقلها الاقتصادى ورادها العسكرى المتوازن .. ولكن الحرب التجارية وفتح الأسواق سواء بين دول الشمال الغنى نفسها أو بينها وبين دول الجنوب والتى مازالت حتى الآن المصدر الأساسى لأكثر من ٧٠ % من المواد الخام وخاصة فى مجال الطاقة يمكن أن تتحول مع تداعيات المنافسات التجارية المحتومة إلى حرب ساخنة ومدمرة.

ولا يهم بعد ذلك الشعارات والمبررات ، سياسية كانت أو دينية أو ثقافية أو حتى شعارات إنسانية مثل حقوق الإنسان، فقد عرفنا تماماً أن هذه المصالح الاقتصادية غالباً ما ترتدى مسوحاً قومية أو ادعاءات عنصرية وعرقية وطائفية .

والأمثلة كثيرة سواء فى الصراعات التاريخية أو فى النيران المشتعلة فى الوقت الحاضر. إن "الحرب الاقتصادية" الدائرة الآن بين معظم الأقطاب الشمالية كثيراً ما غلفت بشعارات سياسية وثقافية متنوعة فى نفس الوقت الذى بدأ فيه كثير من هذه التكتلات فى الصراع على أسواق بعينها، ومعظمها فى دول الجنوب وبعضها فى دول العالم الثانى الآسيوى، فالصراع الضارى بين الاتحاد الأوروبى والقطب الأمريكى حول المنطقة العربية بشكل عام ومصر ودول الخليج العربى بشكل خاص قد انتهى لصالح القطب الأمريكى ولو مؤقتاً، فى نفس الوقت الذى حاولت فيه الولايات المتحدة أن تدعم نشاطها الاقتصادى فى العالم بالانفتاح على عدد من الدول الآسيوية، فشكلت منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا، وذلك لمحاولة حصار الصين اقتصادياً ومواجهة النشاط الأوروبى داخل بلدان النمر الآسيوية. بالمقابل فقد عانت دول الاتحاد الأوروبى فى حروبها الاقتصادية، ليس فقط مع القطب الأمريكى إنما أيضاً مع كل من الصين واليابان وهو ما يتضح غالباً فى هذا الارتباط "الأنجلوسكسونى" بين بريطانيا والولايات المتحدة، التى جعلت الأولى فى أعين بعض الدول الأوروبية، وكأنها "صوت أمريكا" فى داخل الاتحاد الأوروبى. فى نفس الوقت فقد أثر توسيع الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبى من قدرته الاقتصادية وفاعليته الدولية. ولعل المساعدات والاستثمارات المتعددة التى تقوم بها دول الاتحاد الأوروبى، وخاصة ألمانيا فى بلدان أوروبا الشرقية تمهيداً لضم ثلاثة منها على الأرجح بولندا والتشيك والمجر قريباً، لهو دليل آخر على خصوصية البناء

الأوروبي والصعوبات التي تواجه تحركه الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم كله .. ومن هنا فان النقاط التي ربحها القطب الأمريكي طوال هذا العقد في مواجهة دول الاتحاد الأوروبي بدت واضحة وذات دلالة على الرغم من كل المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها النموذج الأمريكي بل وكل عوامل الضعف الكامنة فيه، إلا أنه لكونه يستند على دولة (قارة) ونموذج سياسي يتميز بالديناميكية الشديدة وسرعة الحركة بجانب امتلاكه آلة اعلامية هائلة القوة والتأثير وأيضا قوة عسكرية رادعة، كل ذلك قد عظم من دوره السياسي وبالتالي الاقتصادي في العالم كله.

وكان من دواعي القلق لدى الكثيرين أن العولمة لم تبشر بتغير التقسيمات في العالم، بل يمكن أن تسهم في اتساع الهوة وبالتالي في مخاطر قيام الحروب سواء بين الشمال والشمال اقتصاديا أو بين الشمال والجنوب ، والجنوب والجنوب عسكريا. وإذا كان يحل لبعض السياسيين أن يتحدث عن الكثافة السكانية المطردة كمبرر لعدم القدرة على توحيد العالم تقنياً وصناعياً ، إلا أن مثل هذا التبرير يصبح بلا معنى إذا ما قلنا إن ٢٠ % من السكان في العالم يحتكرون ما لا يقل عن ٨٠ % من الدخل العالمي حالياً. بل إن هذا الاحتكار قد كان موجوداً حتى في عهد الكتلتين، إذ ان ١٥ % من السكان في العالم غير الماركسي كانوا يحتكرون ما لا يقل عن ٦٢ % من الدخل العالمي. وبديهي أن مثل هذا الاحتكار بوجهيه إنما يتعلق بالغرب ، ولأسباب سياسية خالصة ترفض الالتفات إلى قضية العدالة في العلاقات الدولية ، كما ترفض الاستماع إلى

التحذيرات العملية التي تطلقها مجتمعات مختلف القارات، والمتمثلة في قائمة طويلة من أعمال العنف والإرهاب ، والنزاعات الحدودية والداخلية العرقية التي قد تنذر بمرحلة من الانحطاط الاجتماعي الدولي، ارتسمت ملامحها على الأخص في أوروبا بمناسبة الحرب البوسنية .

وإذا قبلنا المثل القائل بأن خير حقل للحرية هو السلم فإن خير حقل للسلم إنما هو الحياة الأفضل التي أفرزها التقدم التكنولوجي ، والتي لم تتوزع توزيعاً عادلاً بين شعوب الأرض ، الأمر الذي يعزز الأزمة التي تعيشها الديمقراطية السياسية . فلم تعد قادرة على احتواء مفهومها للحرية أو للسلم . يحثنا هذا على التأكيد بلا تردد ، على أن كل أسباب الحرب والتنافس وتفجر الصراعات وبؤر التوتر عبر العالم إنما هي أسس جوهرية دعمت في التقدم العلمي والتكنولوجي منذ بداية القرن العشرين .

#### صراع السلطة:

هل تبشر العولمة بثورتها التكنولوجية بأشكال وأساليب جديدة في الثورات والحروب الأهلية، وممارسة الصراع على السلطة ؟ إن هذا ، تكشفه المقدمات ، فنحن نجد أنه كما لعبت تكنولوجيا الاتصال الحديثة أدواراً سياسية مهمة خلال الثمانينات .. ومن تلك الأدوار دورها في تهيئة ودعم الانتفاضة نحو الديمقراطية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي ثم تسريع إيقاع حدوثها ، ثم في التأثير على اتجاهات الرأي العام العالمي نحوها، كما سبق أن لعبت أدواراً متشابهة بالنسبة لإيران والانتفاضة الفلسطينية.

وقبل ذلك كان لها دورها بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الأوسط بدءاً من معاهدة كامب ديفيد فى نهاية السبعينات حتى الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى التسعينات .. كما كان لتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورها فى تعريف الرأى العام الدولى ببعض الأحداث السياسية فى دول العالم الثالث مثل : مذبحة صابرا و شاتيلا والانتفاضة الفلسطينية ( انتفاضة الحجارة ) فى الأرض المحتلة، من خلال تهريب الأفلام التى صورها الفلسطينيون بكاميرات الفيديو المحمولة إلى الخارج، وتسريبها إلى وكالات الأنباء العالمية التى قامت ببثها تليفزيونيا ، فاخترقت الحصار الإسرائيلى الإعلامى على أنباء الانتفاضة خلال التسعينات .

وخلال جهود المعارضة الاسلامية الشيعية لتدمير حكم الشاه فى ايران خلال نهاية السبعينات ، والتى قادها الإمام الخمينى من باريس، استخدمت التسجيلات الصوتية استخداما سرياً متسعاَ سواء أعدت داخل ايران أم هربت اليها من الخارج .. وفى تدليله على الآثار السياسية والاجتماعية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، يعرض محمد حسنين هيكل لتجربة الرئيس الراحل محمد أنور السادات كواحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانية ثورة وسائل الاتصال سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى . ويصف هيكل تأثير الإعلام الدولى بتكنولوجياته العديدة على أنور السادات بقوله : إن السادات كان نجماً لامعاً يبدو قادراً على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة إلى أيدى وآذان ملايين من الناس لا يعرفهم، ومقياس النجاح والفشل بالنسبة له لا يقاس بعدد الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات أو بحجم

أغلبية تقف وراءه فى برلمان ولكن بعدد المرات التى ظهرت فيها صورته على أغلفة مجلات مثل " تايم " و " نيوزويك " ، وعدد المرات التى ظهر فيها على الشاشة فى أحاديث مع أمثال " والتر كرونكايت " و " باربارا والترز " و " دافيد فروست " ، وبالرحلة إلى القدس ليصنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية. ولكنه - على حد تعبير محمد حسنين هيكل - قد خسر القاعدة الطبيعية التى كانت له باعتباره رئيساً لمصر وهى العالم العربى .



## **الفصل التاسع:**

### **العولمة والعالم العربى**

**إسرائيل هى المنتفع الرئيسى فى مواجهة العرب**





عندما هبت العولمة على العالم العربى .. كانت بالنسبة له أكثر اختلافا ، لعدة اعتبارات منها ما هو خاص بالظروف العربية ، وآخر خاص بالأهمية التى يشغلها العالم العربى جيولتيكيا واقتصاديا فى النظام الجديد ، ومنها ما هو خاص بالخصوصية الثقافية العربية الإسلامية ، التى إن كانت عامل قوة وتماسك للكيان العربى ، فهى عامل تحد وتدمير من قبل قوى العولمة .

ومن الملاحظ أن السنوات العشرين الأخيرة من القرن المنصرم شهدت عدة ظواهر غريبة، مفاجئة ومفجعة، اصطدمت بقيم الانسان العربى الذى أفقده تلاحق الأحداث ومفاجآتها المدمرة الكثير من توازنه ، وخضع فيها الكثير من المثقفين لآليات القدم الحديدية التى تسحق وتدمر أمامها كل ما هو مغاير أو ضد أو مختلف ، وأدخلت المثقف المطيع المتعاون نحو آلة تدويرها الجبارة ، ليتحول إلى مجرد ترس فى جزئيات قضاياها الغريبة والمشوهة والتى أصبحت قضايا كبرى، فالختان مازال مستمراً لاغتصاب وانتهاك الإناث وسحق آدمى بشع لهن!! ، أما الحجاب فكان عودة للوراء وعصر الحرملك وتحويل المرأة إلى مستوى أقل من إنسانيتها، وهكذا إنها ليست « مشروعا ينتظر التحقيق

« ولا هي مجرد عملية « تسريع وتقوية للمنافسة والتبادل الدولي » بل إنها واقع فرض نفسه بواسطة « إمبراطوية الرأسمال النقدي » المستقل عن « الرأسمال الصناعي »، وإمبراطورية دفعت

« الليبرالية المتوحشة » الى أقصى مدى. وهكذا عملت العولمة على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت قد قامت في النصف الثاني من القرن الحالي بحماية التوازن الاجتماعي، الذي كانت تتولاه الدولة ، والذي تشمل عناصره الأساسية العامل المأجور بوصفه وسيلة للاندماج الاجتماعي ، فضلا عن كونه طريقا للمكسب الفردي ، والنظام النقدي الدولي المؤسس على قيم ثابتة للتبادل ، ووجود مؤسسات دولية قوية تفرض الانضباط والامتثال على الرأسمال الحر.

إن تقويض هذه العناصر الثلاثة أدى إلى البطالة والتهميش والإقصاء لدور ملايين الشباب، وإدخال المجتمعات حتى المتقدمة منها نسبياً في بطالة هيكلية .. ومما يستدل به في هذا الصدد مقالة نشرها أحد المسؤولين الكبار السابقين في وزارة الدفاع الأمريكية في مجلة « شؤون خارجية » الأمريكية ( مارس / أبريل ١٩٩٦ )، يشرح فيها كيف أن أمريكا ستتمكن في المستقبل القريب من تعزيز سيطرتها السياسية على العالم، بفضل ما تتمتع به من قدرة لا مثيل لها في دمج منظومات الإعلام المعقدة ، ويرى أن « الجيوبوليتيك » أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافيا ( وبالتالي الهيمنة العالمية ) أصبحت تعنى مراقبة سلطة تكنولوجيا الاعلام التي ترسم اليوم في حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الالكترونية المتطورة .

وتطرح أيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى ، وهي حدود امبراطورية غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة فى العالم العربى، كما فى الدول التى تطمح الى إرساء دعائم التنمية فى إطار وطنى قومى ينظر إلى العولمة كظاهرة يكون كل نمو أو تقدم فيها على حساب الدولة والأمة. و « العولمة » بهذا المعنى تعنى نقل اختصاصات الدولة وسلطتها فى المجال الاقتصادى والإعلامى أيضا إلى مؤسسات عالمية ، تماما مثلما أن الخصخصة يمثل نزع ملكية الدولة ونقلها الى أفراد ، وهم فى عصر العولمة ليسوا بالضرورة من أبناء الوطن، بل هم « ينبغى أن يكونوا » من أصحاب رأس المال الذى لا وطن له. ومن هنا ينظر إلى العولمة على أنها تستهدف ثلاثة كيانات، الدولة والأمة والوطن. وإذا سحبنا هذه الكيانات الثلاثة فماذا يمكن أن يبقى على الساحة المحلية والدولية ؟ يبقى ما يحل محلها جميعاً، الإمبراطورية العالمية والإمبراطورية الجديدة فى عصر العولمة وقوامها:

- الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية .

- القادرون على الاستهلاك والذين يوحد بينهم ويجمعهم ما تلقيه اليهم العولمة من سلع وبضائع ومنتجات إلكترونية تزرع فيهم ميولاً وأذواقاً ورغبات مشتركة .. إنها (الأمية) الاستهلاكية فى عصر العولمة .

- أما من لا تتوفر لديهم القدرة المالية على الاستهلاك، فهم معرضون للتهميش والإقصاء، و ينتظر أن يتم التخلص منهم عن طريق ( الاصطفاء الطبيعى ) الذى يتوج المنافسة التى أصبحت تعنى أكثر من أى وقت مضى أكثر ما

يمكن من الربح وأقل ما يمكن من العمال.

يقول الكاتب المغربى محمدعابد الجابرى : هكذا يبدو عالم العولمة من منظور هذه التصورات كعالم بدون دولة ، وبدون أمة وبدون وطن، إنه عالم « المؤسسات والشبكات ، عالم الفاعلين » وهم المسيرون ، و « المفعول فيهم » وهم المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور و « المعلومات » والحركات والسكنات التى تفرض عليهم فى الفضاء الذى تصنعه شبكات الاتصال، ويحتوى احتواءً كلاً من الاقتصاد والسياسة والثقافة الذى هو عبارة عن « وطن » جديد لا ينتمى لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ ، أى « وطن » بلا « حدود » وبدون ذاكرة وبدون « تراث ». إذا كانت العولمة نظاماً يقفز على الدولة والأمة والوطن فهو يعمل على الأقل كتيبة لذلك، على التفتيت والتشتيت .

إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة يؤدى حتماً إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة أو منافسة لها متصادمة معها، كالقبيلة والطائفة والجهة والمذهب. والنتيجة هى تفتيت المجتمع وتشتيت شمله، مما يجعل الدولة أو ماسيتبقى منها منهمكة فى شأن واحد هو الحفاظ على « الأمن » و « النظام » .. بالفعل فى نظام العولمة يتقلص دور الدولة كمراقب وموجه للمجال الاقتصادى إلى درجة الصفر أو على الأقل يراد منه ذلك .. أما فى مجال الاتصال والإعلام والثقافة، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عملياً إذ لم يعد للدولة فى هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام

لفائدة الشبكات العالمية .. أما السياسة الخارجية فى نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى بـ « المجتمع الدولى » فضلاً عن التأثير الذى تمارسه المؤسسات الاقتصادية « العالمية » مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ... وجميع الشئون التى ينتزعها طوفان العولمة من الدولة الوطنية ينتزعها أيضاً من السياسة فيتركها بدون موضوع. لقد كانت السياسة تمارس إلى عهد قريب من خلال الاختلاف والاتفاق حول شئون الدولة اذ كانت الأحزاب مثلاً تميز بتنوع برامجها واختلافها وتناقضها ، وكان هناك فى الجملة اختاران اقتصاديان اجتماعيان تمارس فيهما ومن خلالهما السياسة، أحدهما يوصف بـ « اليسار » والآخر ينعى بـ « اليمين»، مع ما فى كل منهما من درجات وتعدد وتنوع، مما يفسح للممارسة السياسية مجالاً أوسع وأرحب .. أما اليوم فالعولمة تفرض طريقاً واحداً وهو « الدولة » وفكراً واحداً هو « الليبرالية » التى تعنى اليوم التخصيص والعولمة .

ووفقاً لما قاله مؤلفو كتاب « ضد عولمة الاقتصاد » إشراف جرى ماندر وإدوارد جولد سميث، فإن زعماء العالم السياسيين والاقتصاديين يقومون الآن بإعادة هيكلة جذرية لاقتصاديات وسياسات العالم بما يؤثر جذرياً على حياة الانسان والطبيعة أكثر من أى تأثير حدث منذ الثورة الصناعية. وأمثلة ذلك هذه المؤسسات الدولية النشطة أمثال منظمة الجلات، ومنظمة النفط لدول شمال امريكا، ومعاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. ومادامت العولمة قدراً لا بد من التسليم به فليس أقل من أن يحاول

العرب تفادى ما يمكن تفاديه من أخطار .

وفى هذا السياق شدد الباحث الأردنى « واصف عازر » على ضرورة أن يعيد العرب النظر جذرياً فى علاقاتهم الاقتصادية، فما دامت السوق العالمية ستهدمهم فإن عليهم أن يتصرفوا بجدية من أجل قيام سوق عربية مشتركة ، وضرورة ربط الصناعة العربية بعضها ببعض وتطويرها ، وتشجيع البحث العلمى والابتكار والتفاعل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة ، وتطوير المنتجات السلعية والخدمية العربية ، ليكونوا قادرين على دخول الأسواق العالمية على قدم المساواة . هكذا سيتحول العالم إلى سوق واحدة يأكل فيها القوى الضعيف، ويبيع فيها المنتج الجيد بضاعته إلى المستهلك العالمى .. أما المنتج الردى فليس أمامه إلا الموت، فالهيمنة لن تخدم الضعفاء والمتخلفين. ولا تقتصر أخطار العولمة على العبودية الاقتصادية التى ستحل بشعوب العالم الضعيفة والفقيرة والمتخلفة، فهى فى هذا الجانب لا تعنى تقسيم العالم إلى أغنياء وفقراء أو إلى منتجين ومستهلكين ، ولكنها تتعدى ذلك إلى إعادة صياغة العلاقات البشرية على نحو جديد ، لا يعود فيه للقومية أو الدين أو العرق أو الحدود السياسية أية قيمة تذكر .. ولن تقف دولة لمحاربة دولة أخرى لأن العالم سيكون محكوما لحفنة من الشركات المتعددة الجنسيات التى لا تتقيد بالحدود أو الجنسيات أو اللغات أو حدود العرق والقومية ، فما يجمعها معا هو المال والربح والهيمنة على السوق العالمى .

إن أخطر ما فى هذه الهيمنة أو «وحدانية السوق» هذه هو الانعكاسات

المدمرة، التى تلحق بالحياة الروحية للإنسان المعاصر ، فالسوق والاستهلاك وديماجوجية الإعلان ليست هى المقومات الوحيدة للحياة الإنسانية السوية. وقديما قال المسيح مقولته المأثورة «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان»، أما الآن فيمكن القول إن وحدانية السوق سوف تقضى تدريجياً على الاستقرار الروحي للإنسان من جراء الركض المتواصل وراء الحاجات الاستهلاكية اليومية. وحدانية السوق أو العولمة تعنى عبادة وثن واحد هو المال.. تعنى أن تفقد الحياة معناها حين لا يقدم لها سوى منظور واحد ، وهو النمو الكمي للإنتاج والاستهلاك. هذا ما يقوله المفكر الإسلامى الفرنسى روجيه جارودى ، ففي اقتصاد السوق، أى فى مجتمع كل ما فيه سلعة تباع وتشتري بما فى ذلك العمل البشرى ، تقوم شريعة الغاب المجردة من أية غاية إنسانية خالصة ، على أن اقتصاد السوق هو شكل من أشكال الاقتصاد الحيوانية. ولكن هل تعنى وحدانية السوق إمكانية التوصل يوما ما إلى وحدانية الثقافة ؟ ذلك هو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله، فالرأسمالية الأمريكية التى أصبحت القوة الوحيدة المسيطرة على العالم ، تعتقد أنها قادرة على فرض نموذجها للانسانى على العالم .. نموذج سانت بربرة ودالاس ورامبو ومادونا ومايكل جاكسون، نموذج المسدس والدولار والجنس المنحل والجريمة ذات المكياج .. ومن هنا فليس غريباً أن يطلق أحد المفكرين صفة برميل القمامة على جهاز التلفزيون الذى ينقل إلى بيوتنا كل هذه الأوبئة. النموذج الثقافى الأمريكى و ثقافة النمط الواحد الأمريكى هى الخطر الذى حاولت أوروبا أن تضع حداً لانتشاره من خلال فرض رقابة صارمة



على سبيل الانتاج التلفزيونى والسينمائى الأمريكى، ولكنها تقف الآن عاجزة عن التصدى لهذا التدفق الأكثر خطورة عبر أجهزة الإنترنت ، أما الدول العربية فحتى لو أنها حاولت إغلاق نوافذها أو أبوابها فى وجه طوفان النموذج الأمريكى فهى لن تستطع إلى ذلك سبيلا لأن أنظمة الاتصالات العالمية جعلت من الانعزال الثقافى مسألة مستحيلة. وإذا كانت العولمة تنطوى ، فى بعض جوانبها على إمكانية التبادل الثقافى بين الشعوب ، فإن هذا التبادل يقع فى المحذور نفسه الذى ما يزال يعانى منه إعلام عالم الجنوب حيث يتدفق نمو الإعلام وفى اتجاه واحد وهو إعلام دول الشمال، دون أن تتاح للإعلام القاصر فى الجنوب فرصة الوصول إلى دول الشمال. وكما يسيطر الإعلام الغربى المقروء والمرئى والمسموع على نوافذ عقولنا، فإن العولمة الثقافية والنموذج الأقوى فيها ، والأكبر شراسة وشروراً وهو النموذج الأمريكى سيظل يهدد حياتنا الروحية وحياة أجيالنا القادمة .

إن ما نشاهده فى تيار العولمة ، أو زوابعها وعواصفها بالنسبة للعالم العربى هو أنها تحمل فى طياتها الكثير من التهديدات والمخاطر ليس على المستوى الاقتصادى ، حيث إن المنافسة

والتجارة الحرة غير المتكافئة تعنى تدمير كافة أشكال الإنتاج غير القادرة على المنافسة وإخراجها من سوق الانتاج. أما القوى البشرية غير المؤهلة والمدرّبة ، فلا مكان لها فى عالم الاختيار الطبيعى ، الذى يعنى عزلها فى بؤر الجريمة أو الفاقة أو الموت خارج التاريخ. تعاني المجتمعات العربية من حالة ضعف ووهن الدولة

السياسى والأيدىولوجى ، وهو الضعف الذى تولدت عنه ظواهر العنف والتطرف لجماعات واسعة خارجة على النظام والدولة. تفتقد الدولة أيضاً فى ظل هذا النظام إعلامها الذى استباحته القنوات الفضائية، وأسواقها التى استباحتها الشركات متعددة الجنسيات، ونظامها السياسى الذى أصبح مقيداً بقرارات الهيئات الدولية. غير أن الأخطر فى ذلك هو تأثير العولمة على مجريات إدارة الصراع مع إسرائيل ، التى تحاول الدفع بحل الصراع فى إطار بعيد عن الشرعية القانونية والدولية ، حيث تشغل إسرائيل موقعاً هاماً واستراتيجياً فى إطار نظام العولمة ، وهذا يقود إلى أن حل الصراع يعنى إضفاء القوة والنفوذ على الوضع الإسرائيلى، وبروزها كتجمع ليهود العالم الذين يشغلون موقع الصدارة فى الاقتصاد العالمى والإعلام العالمى والمنظمات والهيئات الدولية .. فإذا انتقلنا إلى الجانب الثقافى الذى تبرز فيه الهوية العربية الاسلامية كعامل جذب وقوة لا يستهان بها فى مقاومة ثقافة العولمة ، فلنا أن نتخيل ضراوة المعركة ضد الإسلام والثقافة العربية والتقاليد.

#### وحدة التكتل - الانشطار

يقول الكاتب الموريتانى السيد ولد اباه : إن ضبط حركية العولمة فى الأدبيات العربية السيارة لم يسلم فى الغالب من المسلك التبسيطى ، الذى يكتفى بتكرير المستنسخات الرائجة فى الغرب ، مثل التبشير بالقرية الإليكترونية، والسوق العالمية المتجانسة الموحدة ، والقيم الكوكبية التى تقضى على الحواجز الثقافية وأنماط التمايز الحضارى. ولذا فإنه لا بد

هنا من التمييز داخل ظاهرة العولمة بين مقومات تقارب ثقافات العالم، ومحاولة فرض نموذج معين على كل العالم. إن الثورة الاتصالية المعلوماتية يجب أن تكون هي البنية التحتية للتقارب، وليست توظيفاً "أيديولوجياً" لتمرير وفرض نموذج ثقافى مجتمعى بعينه : النموذج الغربى فى صيغته الأمريكية. إننا نستشف من بعض الكتابات المستقبلية الأخيرة (الفين توفلر مثلاً) النزوع الواضح نحو تحميل أدوات العولمة برؤية كوكبية مرتبطة بها ، مما يطرح بقوة سؤال الحد الفاصل بين القيم الشمولية الجامعة والمعايير الخصوصية المفروضة .

والواقع أن الخطابين كلاهما يترجم اتجاهين بارزين فى الخارطة الدولية الجديدة ، المنبثقة عن نهاية الحرب الباردة ، وهما : مسار التكتل وإنهاء الحدود والفوارق ومسار التفكك والتجزؤ والانكفاء على الخصوصيات العرقية والثقافية . ولا نحتاج هنا إلى تبين ملامح الاتجاهين المذكورين ، وحسبنا الإحالة الى مؤشرات الاندماج الاقتصادى والتقنى على المستويين الإقليمى والدولى ، وتوجيه النظر إلى الساحات الدولية الملتهبة بشتى الكيانات القطرية فى البلدان الجنوبية ، بل وفى القارة الأوروبية .. من هنا نصل إلى مكانة وموقع الفكر القومى العربى فى عالم تطبعه ديناميكية ، ويتنكر لأيديولوجيا التميز الثقافى ، وتكتسب فيه الكيانات القطرية الصغيرة فى الوقت نفسه حق البقاء والانفصال عن الدول المتنوعة على مستوى التركيبة العرقية والدينية. لا نعدم فى مجالنا العربى من يستنتج انهيار الفكرة العروبية ذاتها، وأن اصلاح النظام العربى وعلاج مظاهر خلله ، مشروطان بإلغاء التصور الاندماجى التوحيدي ، وتكريس

المعادلة القطرية على المستوى السياسى مع الاقرار بالمظلة الثقافية الجامعة للعرب ، التى لا تختلف من هذا المنظور عن عوامل التقارب اللغوى والبشرى بين أقطار أمريكا الجنوبية .. إنما السؤال المطروح يظل : ما البديل عن النموذج القومى فى ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، التى هى الاتجاه الى العولمة ، والاتجاه المضاد إلى التفكك والتصادم الثقافى والعرقى ؟

إن المنطقة العربية بحكم موقعها الاستراتيجى والاقتصادى ، تشكل هدفاً حيويًا لديناميكية طوفان العولمة ، حتى ولو كانت إحدى المناطق الأكثر تمنعاً على الاختراق الثقافى ، كما انها تعرف نفس الأزمة المستحكمة التى تطبع الدول القطرية ، مما يزكى نوازع التفكك والانفصال ، خصوصاً إذا راعينا الطابع المتنوع للتركيبة الديمغرافية فى أغلب الأقطار العربية.

لقد عجزت النخبة السياسية العربية عن قراءة المتغيرات الدولية الجديدة التى تفرض على البلدان الصغيرة الاحتماء بالتكتلات الإقليمية الواسعة لمواجهة الإشكالات الداخلية ، التى لم يعد بالإمكان حلها على المستوى الوطنى الضيق ، حتى فى الأقطار الأوروبية الأكثر نمواً. صحيح أن النظام الإقليمى العربى ، لا يمكنه أن يماثل فى الوقت الحاضر النموذج الأوروبى ، الذى نجح فى خلق آليات الثقة المتبادلة بين عناصره ودفعها إلى التكافؤ فيما بينها. ومن أبرز هذه الآليات النظام الديمقراطى ، وذلك ما يجعل المطلب الديمقراطى مكوناً مركزياً من مكونات الدعوة القومية كما يطرحها الفكر السياسى العربى فى أيامنا، إلا أن الوعى بعوائق الاندماج الإقليمى العربى ، لا ينبغى أن يكون مبرراً للتصل

من المرجعية القومية نفسها ، التي ليس لها محتوى أيديولوجي بعينه، حتى ولو رأت بعض الأنظمة احتكارها والاستئثار بها. فلا يزال المطلب الوحيد مطلباً مشروعاً وضرورياً ، بل ملحاً أكثر من أى وقت مضى. ذلك أن البديل عنه ، هو إما تكريس التفكك القطري والانكفاء العرقي والطائفي الذي يتهدد الكثير من الساحات العربية ، أو الانجراف فى معادلات إقليمية ودولية هجينة ليس لها مقومات موضوعية للقيام والاستمرار ( الشراكة الشرق أوسطية أو المتوسطية أو الأطلنطية). بقى أن الفكرة القومية تقتضى تجديد الطرح والمضمون وإعادة بناء المقومات والأسس المنهجية ، لاستيعاب حقائق المرحلة ومتغيراتها .

تمر معظم الدول العربية بمرحلة مخاض اجتماعى وسياسى - كما يرى الخبير الاقتصادى د. حازم الببلاوى - فمعظم الدول العربية تأخذ بإصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق ، مما ترتب عليه ظهور توترات اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة وقسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة .. وفى نفس الوقت فإن التحول التدريجى إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لا يتم دائماً فى سهولة حيث تتزايد الدعوات الأصولية المصطحبة أحياناً بأشكال العنف فى بعض الدول . فى ظل عوالة الاقتصاد لا مكان لاقتصاد غير تنافسى، فالدول - وخاصة الدول الصغيرة- ليس أمامها خيار كبير فى اختيار النظام الاقتصادى ، بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانات الكفاءة والإشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظم صارمة للانضباط المالى والنقدى ، وتوفير مقومات المنافسة

الاقتصادية السليمة .

ولا يتطلب الأمر مجرد الأخذ "بالتخصيصية" وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة في وجود نظام قانونى واضح وسليم ، ومكاشفة كاملة وتوفير البيانات والمعلومات السليمة، والرقابة على الأسواق وسلامة المواصفات ومنع الاحتكار، وغير ذلك مما هو مطلوب لسلامة النظام الاقتصادى. على أن اختيار النظام الاقتصادى السليم لإمكان المنافسة العالمية لن يقدر له النجاح ما لم يصطحب بتوفير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وهذا وذاك يتطلبان قدرا من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون. ولا بد أن يكون لذلك انعكاساته على النظام السياسى والنخب الحاكمة.

إن التعاون الاقتصادى العربى ليس مجرد اتفاقات تعقد ، فاذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون ، ظلت هذه الاتفاقات حبراً على ورق. لقد عرفت المنطقة

العربية خلال الحقب الماضية القريبة العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادى والمشروعات المشتركة، ولم يترتب عليها أية نتائج عملية. ،بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات وهزال النتائج المترتبة عليها كان وبالأعلى فكرة التعاون الاقتصادى العربى ، لأنها ساعدت على ايجاد أزمة ثقة فى فكرة التعاون الاقتصادى العربى ذاتها. ولذلك فإنه من الأحرى الدراسة والتريث بدلاً من الاندفاع فى توقيع وثائق نعرف مقدماً أنه لن يكون لها أى حظ من التطبيق.

وقد أفاد تجربتنا العربية فى هذا المجال أن انعدام الإرادة السياسية كان دائماً الصخرة التى تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادى العربى ، فالدول العربية - ورغم ما تطلقه من شعارات للتعاون الاقتصادى - كانت مهووسة بالدرجة الأولى بقضية أمن النظام. فاتفاقيات انتقال المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التى كان لها دائماً الغلبة. وبالمثل فكثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والأفراد لتقلبات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية. إن نجاح التعاون الاقتصادى هو رهن إلى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية فى الدول العربية، فإذا كانت أوروبا قد نجحت فى تحقيق تقارب اقتصادى ناجح خلال السنوات الماضية ، فإن ذلك يرجع إلى أن الانضمام إلى تلك الوحدة الأوروبية قد سمح به فقط لتلك الدول التى تشترك فى قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالتعاون الاقتصادى يأتى لاحقاً للإصلاح السياسى. الخطوة الأولى للتعاون الاقتصادى العربى تبدأ بعد تمكن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن العديد من الالتزامات والاتفاقات الدولية التى تعقدها دول المنطقة سواء فى إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو فى إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية .. هذه

الالتزامات سوف توحيد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادى فى الدول العربية وفقاً للمعايير التى تفرضها المنظمات الدولية أو الاقليمية ( الأوروبية )، وبحيث ينتهى الأمر وتتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادى فى هذه الدول.

وفى هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات ، كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادى بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية، وبذلك فقد يتحقق من التعاون العربى - عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجى - ما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول العربية ، وبذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادى العربى نتيجة للتحرير الاقتصادى العالمى. وأخيرا فانه إذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادى كامل بين جميع الدول العربية فى الوقت الحالى ، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون فى مشروعات معينة أو فى مجالات محددة . بالنسبة للدول العربية لا خيار عن تعاونها ووحدتها الاقتصادية ، فذلك هو السبيل للشروع فى اتفاقها جميعا بشكل أفضل مع التكتلات العملاقة ، وإلا فان هذه التكتلات سوف تكتسح بمنتجاتها وسلعها الأسواق العربية بلداً .. بلداً ، مدمرة صناعاته ومؤسساته المالية والخدمية ومكتفية بتحويل البلدان العربية إلى مجرد سوق للاستهلاك. فى التكتل الاقتصادى العربى حماية لكل الأجزاء وشروط أفضل للاتفاق مع التكتلات وتنمية للقدرات الإنتاجية فى كل بلد عربى على حدة .

إن موقفاً عربياً مشتركاً فى قضايا السياسة الخارجية يشكل حجر الزاوية للتعامل الحقيقى والمتكافئ بين العرب وهذه الدول، حيث يستطيع العرب بمقدراتهم الاقتصادية والبشرية والثقافية الهائلة أن يدفعوا القوى الكبرى لاحترام وجهات نظرهم ومواقفهم بالنسبة لقضاياهم المصيرية.. كذلك فإن التحذير من



التعامل مع النظام العالمى الجديد بمواقف عربية متفرقة ليس مجدياً إذ لا يكفى أن يبقى الموقف العربى يتسم برد الفعل والترقب ،ومن الضرورى أن يتسلح بروح المبادرة ،وأن تكون له بصمات واضحة فى القرارات السياسية والمحافل الدولية .. لكن كيف يكون ذلك ؟ ان الوطن العربى الذى أتيح له جو التناقضات القائمة بين الدول الصناعية العتية يمكن أن يتعامل بكفاءة عالية جداً من خلال استخدام سلعته الاستراتيجية الكبرى ، وهى النفط، التى كانت من أهم الأسلحة فى حرب عام ١٩٧٣ عندما اتخذ العرب قراراً بوقف تصدير النفط .. كذلك أيضاً ألا يبقى العالم العربى سوقاً استهلاكياً للصادرات الغربية مضافاً إليها اليابان، وهذه قضية طويلة وسلاح ذو حدين فى الواقع، اذ ليس المقصود إغلاق الأسواق العربية فى وجه الصادرات الأجنبية التى تغزو العالم أجمع ، ولكن أن تكون الاتفاقات التجارية الدولية التى يعقدها العرب متوائمة مع مصالحهم ومواقف الأطراف الأخرى من قضاياهم . لكن الذى يحدث هو فى غير مستوى الآمال إطلاقاً إذ أن الدول الصناعية تسعى دائماً إلى إغراق أسواق العالم الثالث بمنتجاتها ، حيث تبقى هذه الدول تئن تحت وطأة الديون المتراكمة وقرارات صندوق النقد الدولى . إن الشعار الذى تطرحه هذه الدول الغنية دائماً فى إحداث التوازن بين العالم الثالث والعالم الصناعى ما هو إلا شعار براق ، فلقد قال الرئيس الفرنسى السابق ميتران عن الدول النامية فى أحد قمم الأغنياء أنها تأخذ من هذا العالم أكثر مما تعطيه

ما الذى يمكن أن يتخذه العرب إزاء العجز فى الموازنة الأمريكية مثلاً ؟

وكيف يتم التعامل مع الفائض فى الميزان التجارى اليابانى ؟ وما موقف العرب من ارتفاع الفائض فى الأسواق المالية الأوروبية ، وسعى التحالف الفرنسى - الألمانى لاستقلالية القارة الأوروبية بعيداً عن واشنطن ؟ ليس المطلوب اتخاذ مواقف غير واقعية أو غير مدروسة ، ولكن ألا يكون الوطن العربى هو أكبر مستورد للسلاح فى العالم، والذى لا يستخدم فى إطاره الصحيح فى اغلب الحالات، أى أن يكسب العرب السلاح خشية من بعضهم بعضاً .. لقد توحدت الدول الصناعية الغنية السبع ازاء الأزمة النفطية، لذلك لابد من صياغة موقف عربى أيضاً حيال هذه القضية المشتركة .

ويمكن القول: إن من تأثيرات العولمة المباشرة فتح عهد جديد للمنافسة ، فقد غيرت العولمة جوهر النشاطات الاقتصادية ، فحولت الاقتصاديات المرتكزة على الحدود الوطنية إلى اقتصاديات مفتوحة على الفضاء الكوكبى ، وجعلت المنافسة على المستوى الدولى تضخم نتائج الصراع من أجل غزو الأسواق وتؤدى إلى ظواهر الهيمنة العالمية. وعليه ستصبح الاقتصادات الوطنية أقل استقلالية وأكثر حساسية للعلاقات غير المتكافئة التى تربطها فى الوقت نفسه. ستلغى العولمة الاقتصادات العاجزة عن الصمود أمام القوى المهيمنة ومواجهة الاقتصادات الأخرى التى تبدو أقوى منها .. إنها ستؤدى إلى توسع ظواهر التهميش الاجتماعى للأفراد ، والمؤسسات ، والمدن والأمم غير القادرة على المنافسة ستبقى متروكة وشأنها ، معزولة من السباق. وحسب « فريق لشبونة » ( فريق اقتصادى له تصوره الخاص عرف فى الأوساط الاقتصادية بتلك التسمية )

فإن السيناريو الأكثر احتمالاً بالنسبة للسنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة هو « سيناريو الاستمرار الاقتصادي المستميت ». إن شروط المنافسة « وأوامرها » ستحكم السلوكيات الفردية والاستراتيجيات الجماعية ، فكل مؤسسة ، أو مدينة ، أو جهة أو بلد أو تجمع اقتصادي سيسعى إلى الدفاع عن خياراته وموقعه في السوق العالمية. وسيكون العامل المحرك في ذلك الدفاع هو الرغبة الذاتية في الاستمرار ، والتي تمر قبل كل شيء عبر هزيمة الآخرين. إننا نعيش في عصر العولمة المؤسس على مبدأ المنافسة وعلى آليات السوق ، الذي يفرز « تخلى » المناطق الضعيفة اقتصادياً ( البلدان الفقيرة ، وبعض الجهات من البلدان الغنية ) عن المنافسة العالمية، ويعنى أن الفارق بين الأقاليم القادرة على المنافسة التي تشارك بقوة في مسار العولمة وبين تلك التي « تخلت » - من ناحية أخرى - سيتسع ويكبر وستكون المنطقة المتوسطة أيضاً مسرحاً لمسار من هذا النوع ، ما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في المنطقة من جهة ، وبين شمال أوروبا وجنوبها من جهة أخرى .

وإذا انتقلنا من دائرة التكتلات الاقتصادية إلى مجال السياسة « المجتمع » فإن المجتمع العربي انقسم على نفسه إزاء هذه الظاهرة إلى قسمين رئيسيين ما بين مبشر بالعولمة ، ورافض لها. المبشر بالعولمة يعتبر إياها قدراً لا مفر منه ونعمة من السماء جاءت لتنتشل المجتمعات العربية من واقع التخلف والتأخر والمحافظة والأنماط التقليدية للفكر والسلوك، إلى مجتمع متطور راق يخضع لآلية علمية منضبطة بذاتها ، مجتمع الحرية المثلى في الاستهلاك والاستمتاع. الرافض للعولمة

المقاوم لها يرى فيها امتداداً للظاهرة الاستعمارية وأنها موجة جديدة من موجات محاولات الغرب استرقاق العالم فى صورة وسائل غير مباشرة عبر آليات السوق ونظم المعلومات وأجهزة الاتصالات .. وفى قلب هذين التيارين هناك التيار الأوسط الذى حافظ على قيادة المسيرة العربية منذ عصر النهضة وجنبها مخاطر تطرف الرفض أو تطرف الخضوع والتبعية، ويرى أن العولمة وإن كانت اتجاهها يحمل فى طياته الهيمنة الاستعمارية إلا أنها اتجاه فى التطور الاقتصادى والتكنولوجى لا يمكن الوقوف عنده، وأنها إذا انفتحتنا على العالم تكنولوجياً واتصالياً فلا يعنى هذا التسليم بأفكار وأيديولوجيات العولمة ومحاولتها إلغاء الشخصية القومية والهوية الذاتية .

#### **مناهضة العولمة :**

الكاتب السياسى محمد سيد أحمد يقول : إن فئات بعينها وفى مقدمتها المثقفون فضلاً عن القوى التقليدية ، وربما أيضاً بعض شرائح بيروقراطية فى الدولة قد تحرص ولأسباب مختلفة على مناهضة العولمة . بينما المتوقع من فئات أخرى أن تكون أكثر ميلاً للتأثر بها والانجذاب نحوها ، ومحاوله استثمارها لصالحها، ونذكر بالذات دائرة رجال الأعمال ، وكثيرون ممن ينتمون إلى الجيل الجديد ، وربما أيضاً بعض الأقليات .. فمن المؤكد أن القوى التى سوف تناهض العولمة فى المجتمعات العربية ليست هى القوى المحافظة التقليدية فقط، وإنما سوف تشمل أيضاً قطاعاً واسعاً من المثقفين لا ينسبون عادة إلى القوى المحافظة أو التقليدية، ولكنهم يتحركون مدفوعين بالإحساس بأن ظاهرة العولمة إنما تحسن

مركز إسرائيل أكثر مما تخدم القضية الوطنية ، والقومية ، وأن هذا يتطلب الصمود للظاهرة والتصدي لها دفاعاً عن الهوية وعن الكرامة ، فليس من شك في أن العولمة تهدر سيادة الدولة ، وتترك المواطنين غير محصنين ضد تدخلات من الخارج شأنها زعزعة الاستقرار الاجتماعى والمساس بالوحدة القومية .. ثم إنها تعمق الفجوة بين أنصار إخضاع العولمة لمتطلبات مواجهة الصراع العربى الإسرائيلى ، وأنصار إخضاع متطلبات الصراع لمقتضيات العولمة .. إن المنادين بإعطاء الأولوية للصراع هم الذين يؤمنون بضرورة إذكاء المشاعر الوطنية والقومية بصفة مستمرة ودون كلل ، بينما لفلسفة العولمة أثر كبير فى التهوين من شأن الشعور بالانتماء ، وفى تبرير الهجرة إلى الخارج ، ولو بحثاً عن لقمة العيش ، وتحاشى بطالة متفاقمة أصبحت تطحن الكثيرين، حتى أصبح هناك شعور متنام بأن مرجعية العولمة بسبيلها أن تحل محل مرجعية القومية .

إن العولمة فى صورها الراهنة غير مقبولة، وهى مازالت تعرض شعوب الجنوب لويلات ومآس .. والحقيقة أن الثنائية شمال / جنوب ، التى أصبحت بعد زوال الثنائية شرق / غرب صورة الثنائية الأكثر بروزاً قد أصبحت الآن تتميز فى نظر شعوب الجنوب بخاصية لم تكن موجودة من قبل . كانت شعوب الجنوب تؤمن من قبل بأنها تقف هى « فى اتجاه التاريخ » .. وأنها تتسم هى بصفة « التقدمية »، فإنها تركز للتحرر .. وكان الشمال ( أو ما أصبحنا نصفه بـ « الشمال » وكان موصوفاً وقتذاك بـ « الغرب » ) متهماً بأنه عدو «التقدمية» وبأنه موطن الاستعمار والكولونيالية .. وكان ذلك من آثار الانتصار على

الفاشية فى الحرب العالمفة الثانية .. كان الانتصار على الفاشفة مصدراً لقوة دفع هائلة للقوى التى وصفت نفسها بأنها تمثل « حركة التاريخ ». وعقب سقوط الاتحاد السوفىتى و"المعسكر

الاشتراكى » انعكست الآفة وأصبح الشمال هو الذى ىرمز لقمم العصر : الديمقراطية ، وحقوق لإنسان ، والأسواق الحرة .. ولم تعد تجرؤ آفة قوة فوق سطح الأرض أن تجاهر بعوائها علناً للديمقراطية وحقوق الإنسان ، حتى القوى الفاشفة الجديدة فى أوروبا لا تجرؤ .. ومع ذلك ، فإن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما قىم كئىراً ما تنتهك فى بلدان الجنوب ، وأصبح الجنوب هو الذى ىنظر إلفه على أنه ىخالف قىم العصر. وإذا ما ثار ، فتوصف ثورته ، واتجاهه إلى العنف ، بأنه إرهاب ، مما ىجرده من الادعاء أنه ىمثل « التقدمفة » واتجاه « حركة التاريخ ». لقد أصبح الشمال هو المرجعية ولفس الجنوب ! ثمة عقبة حرجة إذن ، قد ىخترقها البعض فتكتسب قدرتهم على مواصلة التقدم صفة تراكمفة .. وكلما تقدمت مجتمعاتهم ، توافرت لها ظروف أفضل لمزفد من التقدم ، ففىما هناك مجتمعات أخرى ىتعذر عليها تجاوز العقبة الحرجة ، فتظل دونها باستمرار .. ومع اتساع الفجوة ، تزداد إحباطا واقتناعا باستحالة اللحاق .. فكفف الجمع بفن العولمة وعالم تمزقة ثنائية من نوع خاص تتخذ شكل الاستقطاب الحاد بفن الذين تجاوزوا العقبة الحرجة ، والذين فقدوا الأمل فى أن تجاوزها ممكن ؟ .. ومن تأئفرات وتداخلات العولمة الخاصة بالعالم العربى أنها سوف تسهم بشكل أو بآخر عبر ظروف ومعطفات دولية وإقليمية وأخرى عربية فى صياغة مستقبل

إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى وهى الصياغة التى كانت وراء أكثر الصراعات ضراوة .

وفى رأى محمد سيد أحمد أن العولمة إنما تحمل فى طياتها جانباً شأنه إذابة الفوارق والتميزات ، عن طريق فرض ضوابط ومعايير وقيم عالمية المراد لها أن تكون متجانسة .. ولكن هناك أيضاً وفى الوقت ذاته أسباباً تبرر تكثيف التزاحمات والتصارعات بين الحضارات والثقافات ، سوف تبرزها على الدوام عملية لن تعود بالنفع على نحو واحد لمختلف قطاعات المجتمع العالمى .. ولنأت الآن لعالمنا العربى، فلا مجال لإنكار أن للصراع العربى الإسرائيلى دوراً كبيراً فى تقرير تأثير العولمة عليه .. إسرائيل ينظر لها على أنها

طرف مهم فى هذه الظاهرة ، ذلك أنها من جانب دولة تنتمى عبر شبكات متعددة ، إلى النظام الاقتصادى العالمى ، بما تملكه من علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص .. ثم أن إسرائيل كيان بارز فى الثورة الإعلامية المعاصرة ، وأصبحت على حد تأكيد مجلة « نيوزويك » الموقع العالمى الثانى بعد « سليكون فالى » بكاليفورنيا فى صنع وتطوير الكمبيوتر .. والجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن الآلية التى نجمت عن مؤتمر مدريد للتغلب على الصراع العربى / الإسرائيلى، وإقامة السلام فى الشرق الأوسط إنما استندت إلى آليتين : آلية المفاوضات الثنائية من أجل مبادلة الأرض بالسلام ، وآلية المفاوضات المتعددة الأطراف بهدف ترسيخ عملية السلام من خلال معالجة مجموعة من القضايا ذات أبعاد تمتد للاقليم كله : نزع السلاح واللاجئين ، والمياه ، والبيئة ، إلخ .. فى مقدمتها القضايا متعددة الأطراف، حركة الاقتصاد

والأسواق بالمنطقة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من ظاهرة العوالة .. وكان الافتراض - ابتداءً - أن تكون الأولوية للمفاوضات الثنائية استرداداً للأرض نظير السلام، ولكن ما جرى الآن يدحض هذا الافتراض ، ذلك أن التعاملات الاقتصادية - بمقتضى آليات العوالة - قد اكتسبت الأسبقية على المفاوضات الثنائية صاحبة الاختصاص فى قضية استرداد الأرض .

لقد قصد رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق بشعاره « مبادلة السلام بالسلام » بديلاً عن شعار « مبادلة الأرض بالسلام » أعمال قواعد الأمن ، وربما أيضاً قواعد الاقتصاد كأساس للسلام ، بدلاً من تعليق السلام على إعادة الأرض .. وقد رأينا فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية التى تحضرها إسرائيل ، أن الأولوية قد أصبحت للعملية الاقتصادية بصرف النظر عن رفض نيتانياهو أو باراك أو ألمرت تطبيق مبدأ مبادلة الأرض بالسلام .. معنى ذلك أن إسرائيل هى المنتفعة أساساً بعملية العوالة ، وأن العالم العربى ، فى مواجهة سياسات إسرائيل فى هذا الصدد إنما يلبى شروطها ، ويتعرض لمزيد من التفتت .. إن إسرائيل هى الأكثر قدرة على مواكبة العوالة ، والاستفادة من الظاهرة قبل غيرها .. بل إن الدول العربية

قد أصبح عليها أن تجد لنفسها هى الأخرى موقعاً لها فى الظاهرة ، ومن هنا توجهها إلى الخصخصة ومحاولاتها إثبات أهليتها بأن تكون هى أيضاً جزءاً من هذا العالم الجديد .

وجدير بالملاحظة أن طوفان العوالة يرشح إسرائيل ، كى تبرز أمام دوائر أعمال عربية معينة بوصفها أكثر قدرة على فتح الأبواب لشبكات المال والأعمال



والإعلام العالمية من أية جهة أخرى بالمنطقة! .. وهكذا نرى أن هذه العملية ظاهرة قد تحل الصراع العربى الإسرائيلى ، وقد تعوق معالجته بالطرق التقليدية .. فمن شأنها إحداث انعطافة فى الجهود المبذولة لإيجاد حل للصراع نحو حلول تجرى فى إطار طوفانها وهيمتها، بديلاً عما ميز هذه الجهود إلى الآن ، وأعنى بذلك الحرص دائماً على إبراز خصوصية هذا الصراع لا طمسه .. وعلى معالجته بمقتضى ثوابته بمنأى عن المستجدات العالمية .. وهكذا نرى أن هناك ظروفاً دولية وأيضاً إقليمية ذات تأثير مباشر فى طبع العالم العربى بطابع العولمة ، وهذا بدوره لابد من أن يزيد من أوجه التوتر الاجتماعى، فيؤدى إلى مواجهة بين أنصار العولمة وخصومها فى مختلف أرجاء العالم العربى، لا فى مشرقه فحسب ، وإنما فى مغربه كذلك.. غير أن الطرف الذى يجسد الاتجاه العولمى فى المغرب ليس هو فى المقام الأول إسرائيل (وخلفها الولايات المتحدة ) وإنما هو القطب الأوروبى ، المتمثل أساساً فى الاتحاد الأوروبى وبالذات فى ظرف ينجز فيه هذا الإتحاد خطوات متتابعة إلى الأمام نحو مزيد من الاندماج (قضية توحيد العملة رمز ناطق فى هذا الصدد)، بينما يتعرض العالم العربى لصور من التفكك تزداد تفاقمًا .. ولا شك أن الاتحاد الأوروبى قطب عولمى متميز عن القطب الأمريكى، وهو أيضاً منافس له ، فإن العولمة بحكم آلياتها ، لا تقف عقبة فى وجه احتدام التنافس بين أقطابها، بل ربما كان التنافس الحاد من صميم نسيجها .. إن العولمة ليست عقبة فى وجه قضية حرية المناورة ، ولكنها تتيح للأقوى فرص مناورة أفضل من تلك التى تتوافر لمن لا يملك مصادر قوة .

## الفصل العاشر:

### خيالات وأوهام

عندما تصبح الصورة أصلاً .. والوهم حقيقة .. والزيف واقعاً



هناك كثير من الخرافات والأوهام وأيضا الأساطير التي ترتبط وتنشأ مع الثورات سواء كانت فى العلم أو فى المجتمع أو فى السياسة .. وقد نحتاج لوقت لدراسة هذه الخرافات واكتشاف هذه الأساطير وتبديد الأوهام .. بعد أن يهدأ أنبياء ومبشرو هذه الثورة وتزول حدة حماسهم واندفاعاتهم التي لا تخفى الحقائق عنهم وحدهم بل عن أتباعهم والمروجين لهم وأيضا أولئك الصامتين الذين لا يجدون سؤالا ولا يعرفون جواباً .

يقول د. حسن حنفى: ثورة المعلومات لها آثارها السلبية على العقل وقدرته على التفكير وخلطها بين المعلومات والعلم وبين الكم والكيف وبين النقل والإبداع وبين العلم الداخلى والعلم الخارجى. إنها ترتبط بالفاعلية والأثر وترتيب المعلومات ، وليس بتصور للعالم أو بأنساق القيم ومعايير السلوك ، كما ترتبط ثورة المعلومات بقوة المركز وسيطرته على الاقتصاد والسياسة والعلم، وإيهامها بالتخلف والتقليدية والسلفية مما يشق ثقافتها الوطنية الى شقين : جديد وقديم ، وافد وموروث ، مستقبل وحاضر فنستبدل سحراً بسحر وخرافة بخرافة، كما أنها تؤدي إلى الانعزالية والفردية والقضاء على العلاقات الاجتماعية المباشرة لصالح جهاز المعلومات فى مواجهة الذات بديلاً عن الآخر ، وتظل ثورة المعلومات مشروطة

بالمرسل والمرسل إليهم ، والرسالة وليست فقط بأدوات الاتصال ، من الصعب السباحة ضد التيار والتوقف أمام الأفكار الشائعة والتشكك فى المسلمات الاجتماعية والثقافية التى كادت أن تصبح علمية فى مجتمعات يغلب عليها التسليم ويغيب عنها النقد ، وتشعر بالتقاعس أمام الآخر المتفوق علميا والغزير معلوماتياً. ومع ذلك وبقدر من التأمل والشجاعة الأدبية يمكن تحليل ثورة المعلومات تحليلاً نقدياً بناءً على التجارب المعيشية وبعض الاحصائيات لمعرفة الوجه الآخر للحقيقة بين الواقع والأسطورة .

#### المعلومات غير العلم

والجانب الثورى لما يسمى بثورة المعلومات .. يتمثل فى أنها اكتشفت الأدوات والأجهزة والوسائل التى يمكن بها معالجة المعلومات التى أصبحت من الكثرة والتنوع على قدرة الأفراد والجماعات على استيعابها وهضمها وتحويلها إلى طاقة منتجة ، ومن خلال الأدوات الحاسوبية والمعلوماتية التى تستطيع أن تخزن وتبويب وتضيف وتسترجع المعلومات والبيانات فى زمن قياسى بدأت آثارها تنعكس على مجمل الحياة الانسانية .. إلا أننا يجب أن نحذر هنا من الخلط بينها وبين العلم .

ويشير د. حسن حنفى إلى هذه الثورة المعلوماتية بالخلط بين المعلومات و " العلم" فالمعلومات معروفة سلفاً أما العلم فهو الجديد فى المعلومات. كانت المعلومات علماً أولاً عند مكتشفها ، ثم عرفت وذاعت ودونت وأصبحت معلومات تضاف إلى رصيد البشرية. أما العلم فهو المجهول الذى لم يكن

معروفاً من قبل ثم تم اكتشافه فأصبح علماً ، يتحول بدوره بعد ذبوعه إلى رصيد المعلومات السابق. وقد تكون المعلومات هي المنطق ، ويكون العلم هو المسكوت عنه ، المعلومات سطور والعلم قراءة ما بين السطور ، المعلومات كم والعلم كيف ، المعلومات فى الخارج ، والعلم فى الداخل ،المعلومات عامة ، والعلم خاص. لذلك ارتبطت المعلومات فى أجهزتها بمقدار ما يوضع فيها أو ما يخرج منها ، بل توجد مطابقة كاملة بين الاثنين ، ما يدخل وما يخرج ، إنما الفرق فى المقدار فما يخرج هو تكبير قد يصل إلى ما لا نهاية لما يدخل . وكما هو الحال فى المنظار المكبر ، لا يضيف جهاز

المعلومات شيئاً جديداً بل ينظم وينسق ويكبر ويصغر ، يرتب ويعيد الترتيب لما هو معروف سلفاً ، يتعامل مع الشكل دون المضمون ، ويتناول الألفاظ دون المعانى ، ولا يتجاوز هندسة الكلام .. وهذه الصورة - التى يوضحها د. حسن حنفى - هى صورة مجردة ، إذ أنها تقوم على تحليل صامت لما هو عليه جهاز المعلومات لحدوده وامكانياته ، إلا أن ذلك يكون شيئاً آخر من خلال تعامله مع الإنسان، فتوليد المعلومات أو خلقها أو إدارتها يختلف من إنسان إلى آخر وهو الذى يضيف على هذا الشكل مضموناً مختلفاً وأيضاً نتائجاً مختلفاً ، وأن كل أصحاب دعاية نشر المعلوماتية يتغافلون عن هذا الدور حيث إن الثورة قائمة فى حد ذاتها فى الآلات وقدرتها وإمكاناتها وما توفره للإنتاج والتجارة والعلم لا ما يمكن أن يتحقق منها فى مجال الإنتاج العملى بفضل البشر وما يمكن أن يستوردوه أو يضيفوه إليها فى أى صورة من الصور.. وكما أن المعلومات تتخذ

مضمونها وتشكيلها الحى غير المجرد من خلال الكائن البشرى فكذلك الكائن البشرى يعاد تشكيله وبناءه وهندسته وفقاً للجديد فى هذا الشكل، ووفقاً لخضوعه له وعدم قدرته على بسط لجامه عليه، ومن خلال شبكة الإنترنت وهى الطريق السريع للمعلومات .

وفى الواقع فإن خارج هذه الشبكة، وخارج القرية يصبح العالم شيئاً آخر وحشياً وغير مألوف ومفتقداً لأواصر التلاقى أو أسس التعارف .. بل يصبح التواصل معجزة فى حد ذاته فلا توجد قدرة للأفراد للتفاعل أو التلاقى أو التعارف إلا عبر الشبكات ومن خلال الصور التى تبثها الأقمار، ولا يبدو الجار إنساناً حقيقياً لأن صورة الإنسان الحقيقى هى تلك الصورة التى تبثها الـ CNN أو غيرها. والواقع الحقيقى هو الموجود هناك، أما فى خارجه فإنه يصبح غريباً ولا يختلف عما يكون عليه الوضع فى حديقة الحيوان أو غيرها من الأماكن التى يجب زيارتها فى أوقات الترويح والفرجة .

ويقول د. حسن حنفى: تتحول المعلومات فى " ثورة المعلومات " إلى عالم من الرموز ولا تحيل إلى عالم خارجى كما هو الحال فى المنطق الرمزى ، فتضيع الصلة المباشرة بين

العالم والعالم ، بين الفكر والواقع ، بين الذهن والأشياء، ويغيب الفكر الطبيعى ويحضر عالم الرموز وتغيب البساطة لصالح التركيب ، وتزاح البدهة ويحضر التعقيد ويتوقف الحدس عن العمل لصالح العقل. كما يصف "برجسون" طبيعة المعرفة العلمية التى تقوم على تصور مادى للحياة بعيداً عن

المعرفة الأخلاقية والروحية ، ويفقد الوعي المعلوماتى الوعي بالعالم شيئاً فشيئاً، كما يفقد الوعي بالوعي ذاته وبإمكانياته الإبداعية وبآفاقه المتعددة ويصبح وعياً بالآلة وبالأرقام .. ولأن ثورة المعلومات هى ثورة فى الأشياء ، فى المادة دون الفكر ، فى الاتصال دون الروح فى الأدوات والملمس دون الجوهر والأسس، فإنها تظل محفوفة بالمخاطر وخاصة للإنسان الذى أصبح مجرد أداة عاجزة تابعة للآلة التى تقوم بتعطيل حواسه واحساسه وفكره وبصيرته كلية، ويصبح ما هو غير معطل قاصراً ومحدوداً ومرتبكاً وغريباً عن ذاته وكيانه، بل قد يتصور أنه ليس إلا مجرد ملحق من ملاحق هذه الآلة ورقم من أرقامها أو مفتاح من مفاتيحها فى أفضل الحالات .

ولا تستطيع " ثورة المعلومات " أن تعطى تصوراً عاماً للكون فالجزء لا يكون الكل ، والأجزاء المتناثرة لا تعطى رؤية للعالم ، بل أن المعلومات ذاتها تفتقد إلى كل منتظمها ، وإلى رؤية تحدد مسارها واتجاهها، ومن الطبيعى أن يكون البديل هو أهواء البشر وقوى الشر وقانون الغاب، فتقع الحروب والكوارث نظراً لغياب منظومة من القيم تضع مبادئ عامة لتوجيه المعلومات ، ليست المعلومات قيمة فى حد ذاتها بل هى إمكانيات فعل وقدرة على السلوك ، ولكن قيم الفعل ومعايير السلوك تأتى من منظومة القيم ورؤية العالم التى لا تعطىها المعلومات فبالرغم من إمكانيات ثورة المعلومات فى التسهيل والفاعلية فإنها كالقوة العمياء التى تحتاج الى رؤية وبصيرة .

وفى المعلومات تغيب البواعث والمقاصد والأهداف ، وتغيب الإرادة الانسانية



التي تستخدمها وتنظمها ، المعلومات كم مصمت لا ينطق ، إنما الانسان هو الذى يحولها الى دلالة طبقا لغاياته ومقاصده ، فالطائرة بدون طيار ، طيارها على الأرض وليس فى السماء،

والصواريخ التي تنطلق آليا إلى أهدافها يحدد الإنسان برامجه ومسارها وأوقات انطلاقها، ويظل للعامل الإنسانى الفاعلية الاولى فى المعلومات ، فى البداية عن طريق تغذية جهاز المعلومات وفى الوسط عن طريق صياغة البرامج المتعددة ، وفى النهاية عن طريق تحديد المقاصد والغايات. صحيح أن الإنسان يتحول إلى إنسان قادر على اتخاذ القرار بعد برمجته ، ولكنه لا يغنى عن الإنسان الحى فى مقابل جهاز المعلومات الذى يؤمر فيطيع. وبعد مدة بفعل التكرار يتحول الإنسان الحى إلى انسان آلى أيضا ، بعد ذلك يمكن الاستغناء عنه وتحويله إلى إنسان آلى بالفعل ويتحول العالم كله إلى انسان آلى ( روبوت ) بعد الحركة الذاتية، وتظل الحاجة إلى انسان أول غير آلى يقوم بفعل أول، كى تنطلق الحركة الذاتية حتى يتم الاستغناء عنه بالاستجابة الذاتية مثل إنذار الحريق، ويصبح فعل الخلق والعناية داخل العالم وليس خارجه ، ومن ثم لا تحتاج الساعة إلى صانع للساعات ولا يحتاج النظام إلى منظم كما هو الحال فى مذهب التألية الطبيعى فى القرن الثامن عشر فى الفكر الغربى ، يصبح المعلول علة ، والعلة معلولاً فى تصور دائرة للعلة والمعلول دونما حاجة إلى علة أولى ليست معلولا لعلة أخرى كما حاجج القدماء أنصار النزعة المادية الآلية للكون . ونظراً للاعتماد الكامل على نظم المعلومات والبرامج والتخزين ورقائق

التسجيل تزداد درجة البيروقراطية وانتظار توفر المعلومات ، ونقلها من مركز إلى مركز وربطها من شبكة إلى شبكة، فالبيروقراطية الإنسانية التي تعتمد على الأرشفة والملفات والنظم واللوائح والقوانين وانتظار الأوامر من الأعلى إلى الأدنى وعدم قدرة الأدنى على اتخاذ القرار، تتحول إلى بيروقراطية آلية تقوم على نفس النمط مع تحول الأشخاص الى رقائق أسطوانية وبرامج متداخلة وشبكات المعلومات التي يبحث فيها " الفأر " عن البداية فيضيع بين البرامج ويتوه بين الأنظمة ، والقرار لا ينتظر والحياة تسير. وقد يضيع الباحث عن المعلومات وسط إمبراطوريات المعلومات ، ويتمنى لو عاد الى الحياة البسيطة والمعرفة المباشرة والثقة بالمحسوسات وإعمال العقل البديهي إنقاذاً له من جداول البورصة ، ونظراً لطول المواجهة مع جهاز المعلومات ، الوجه أمام الشاشة الضوئية والتعامل معها والتراسل بين الوعى والآلة ، وأحكام السؤال والجواب كما يقول الأصوليون القدماء ، غاب الآخر الإنسانى ، والتراسل الوجدانى ، وتقطعت العلاقات الإنسانية ، إذ لا ينظر وجهه فى وجه ، ولا يسأل أحد وإنسان آخر يجيب ، فازداد الفرد عزلة على عزلة ، وتحول المجتمع إلى مجموعة من الأفراد لا يعرف بعضهم بعضاً ، وبقدر ما تتصل شبكات المعلومات فى شبكة واحدة بقدر ما تنقطع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، ففى محيط المعلومات يتحول الأفراد الى جزر منعزلة لا رابط بينها إلا الأمواج .

وانتشرت الرسائل الإليكترونية بلا خط شخصى ، وبلا ساعى بريد ، وبلا انتظار ، فانمحت العواطف وتبخرت الانفعالات ، ومات الوجدان. بذلك يزداد

تفكك المجتمع خاصة لو كان مفككاً من قبل كما هو الحال فى المجتمعات الأوروبية ، ويتحول الواقع الى واقع متخيل فيحضر إلى الجهاز ويختار البشر من خلال الجهاز. ينقل الجهاز العالم الخارجى إلى الإنسان ، وينقل الإنسان إلى العالم الخارجى المتخيل ، شيئاً فشيئاً يتحول العالم إلى وهم ويصبح الوهم حقيقة بديلة ، وبدلاً من أن يتعامل الإنسان مع الأشياء يتعامل مع ظلالها وخيالاتها، كما لاحظ برجسون فى نقده للتصورات والنزعات المثالية التجريدية التى تبعد الإنسان عن عالم الإدراك المباشر والالتحام بالأشياء وجدانياً لإدراك ماهياتها والتفاعل معها.

وشئناً فشيئاً يصبح ما هو غريب مألوفاً ، كما يصبح المعتاد غريباً وغير مقبول. أصحاب العواطف والمبادئ الراسخة والمثل الأخلاقية العليا التى تستند إلى قيم أصيلة أو تراث حضارى سوف ينظر إليهم كغرباء من عالم آخر ، أما أصحاب الحس البليد والنظرة السطحية وعدم القدرة على النفاذ لجوهر وتحليل العلاقات والأشياء وإن كانوا يتميزون بقدرتهم على التحول من الشئ لآخر ومن النقيض للنقيض ، طبقاً للمواقف والاحتياجات السريعة والعاجلة ، فهم يصبحون السادة العاديين المقبولين لكى يتبعوا قمة المجتمع ويمسكوا

برايته التى توجهه ، وفقاً لما يتم صنعه فى مراكز صنع الشراء والتوجيه . . إن كثافة المعلومات لا تتناسب مع قلة الطلب ، وبالرغم من تطور الشبكات فإن هناك إمكانية لخلق عالم وهمى دون التعرف على هوية الأشخاص المتعاملين مع هذا العالم . إن أجهزة الكمبيوتر بقدراتها على اجتذاب الشباب وجعلهم

يغرقون فى عالم الألعاب الإلكترونية قد تأخذهم بعيداً تماماً عن العالم الواقعى .  
هناك تضارب بين آراء علماء النفس عن مدى تأثير الأنشطة الإلكترونية على  
عقلية الأطفال، إلا أنه على المدى البعيد يمكن أن تؤثر على الفرد بحيث يعيش  
فى عالم من وهم وخيال ومن صنع يديه بعيداً عن أرض الواقع .

وفى الواقع لا يسعنا إلا أن نقر مع الكاتب السياسى " ألكس توكفيل " ، أن  
الرأى العام عشيق المجتمع الدولى ، فقد ضغط الرأى العام الأمريكى على الإدارة  
الأمريكية ، كى تتخذ قرارات بناء على رغبات الشعب الأمريكى ، كما حدث فى  
لبنان والصومال (كنموذج) ، والسؤال الأخير الذى يطرح للتأمل والدراسة :  
أيهما أصوب .. القرار الجماعى أم قرار الصفوة ؟

#### ازدواجية المعايير :

لقد شغل الرأى العام العربى فى فترة بقضية المعايير المزدوجة ، وخاصة  
للسياسة الأمريكية ، دون أن يفطن لحقيقة أن هذه المعايير متسقة بالنسبة لصانع  
القرار الأمريكى أو الرأى العام هناك . ذلك لأن القرار الذى يتم صنعه ، وفقاً لما  
تبثه الآلة الإعلامية الضخمة التى توجه السياسة لا يعتمد على مبادئ الأخلاق  
والسياسة الدولية والقانون الدولى وغيره من معايير النظام الدولى ، وإنما فى  
عصر العولمة تتفق القرارات مع ما تذيبه وتنشره هذه الآلة من معلومات ولا يهتم  
أن تكون هذه متفقة مع الحقائق ومع الواقع ولكن بمقدورها من خلال وسائل  
التقنية أن تخلق حقيقتها الخاصة المتخيلة ، وتجعلها حقيقة للرأى العام الدولى  
والأمريكى . وتقوم السياسة الأمريكية بتنفيذ هذه القرارات التى تم صنعها مسبقاً

وفرضها على الرأى العام بلا اكتراث، وهكذا فإن ما يبدو مزدوجاً ومتناقضاً من منظور سابق هو متسق ومتآلف ومتحد. من الغريب أن تنصاع القرارات الأمريكية ضد إسرائيل، حيث

يسيطر اليهود فى أمريكا على قنوات توجيه الرأى العام الأمريكى ، ويتحكمون فى إدارتها. والحقيقة أن " ثورة المعلومات " إنما نشأت فى المجتمعات الغربية الحديثة التى كانت نشأتها منذ بداية النهضة الأوروبية بناء على دافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف " العالم الجديد " فى نهاية القرن الخامس عشر ، والسيطرة على البحار ثم الرغبة فى الاستيلاء على العالم القديم فى إفريقيا وآسيا. ولما احتاج الغزو إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المغزو وتراكت المعلومات عبر الاستشراق والتبشير وقواد الجيش بدأت الحاجة الى تنظيم المعلومات وتراكمها وترتيبها فى دوائر المعارف الكبرى أولاً. ثم بعد ثورة المعلومات ثانياً فى النظم الحديثة والاحيال المتعاقبة لأجهزة المعلومات ، أصبح الشعور بأن المعلومة قوة ، ومن يحصل على المعلومات فانه قد حصل على العالم. وتكاثرت مراكز تجميع المعلومات ، وتحولت إلى معامل لمراكز البحث العلمى ، وازدادت قوة فى المراكز الاقتصادية والسياسية الكبرى فى العالم ، فى أمريكا واليابان وأوروبا الغربية، إزداد التقابل بين المراكز والأطراف ، بين من يسيطر على المعلومات فى المركز من ناحية وموضوع المعلومات فى الأطراف من ناحية ثانية، وأصبحت الأطراف تأخذ معلوماتها عن انفسها من المركز كما هو الحال فى الطيران من إفريقيا إلى إفريقيا عبر أوروبا. وازدادت حدة التقابل

بين الشمال والجنوب ، بين الغرب والشرق ، بين من يعلم أكثر ومن يعلم أقل  
أو بلغة الفلاسفة ، بين الذات والموضوع ، بين العقل والمادة ، بين النفس والبدن  
، وبلغة المتدينين بين الله والعالم .

وتحولت المعلومات إلى تجارة ، والعلم إلى صناعة ، والمعرفة إلى اقتصاد  
والتعليم إلى ربح ، ونشر المعرفة إلى احتكار لها من الشركات الكبرى لأجهزة  
المعلومات. لم يعد العلم متاحاً للجميع بل فقط لمن لديه القدرة على شراء  
المعلومات والاشتراك في شبكاتها. وتتحول السيطرة العملية والمعلوماتية إلى  
سيطرة اقتصادية وتتنافس الشركات العملاقة فيما بينها على تصنيع المعلومات،  
وتصبح أسماء آى . بى . أم . وماكنتوش لا تقل أهمية عن الشركات العابرة  
للقارات المتعددة الجنسيات فى الانتاج الصناعى ميتسوبيشى ، وسانيو ،

وسونى و باناسونيك ، نيسان ، هوندا ، تويوتا. وتختلط اسماء العربات مع  
اسماء شركات أجهزة المعلومات ، كلاهما إنتاج وتصنيع ، ولا فرق بين صناعة  
الذهن وصناعة السيارة ، بين صناعة العلم والصناعات الاستهلاكية ، الكل يبيع  
الربح والسيطرة على الأسواق لا فرق بين الأذهان والأبدان ، بين استهلاك  
المعرفة واستهلاك السلع .

وتم الاتجار بكل شئ بما فى ذلك الحياة الخاصة ، بالدخول فيها بوسائل  
التنصت والتصوير الحديث وإذاعة أسرار الناس على الملأ، سياسيين وفنانين  
ورجال أعمال وقادة. فلم تبق هناك حرمة أمام أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال  
الحديثة ، كل شئ عرضة للإعلام. بل لم تعد هناك حقيقة ، إنما هناك الخبر،

واستخدمت ثورة المعلومات فى إذاعة الأخبار وتلويدها والإيحاء بما يريد  
الإعلامى. وقد تجلّى ذلك فى تبرير الزيف وتجميل الفساد باسم المنافسة الحرة  
والصراع المتكافئ والاختيار الحر بين البدائل فى الظاهر، كما لاحظ ذلك  
هربرت ماركوز فى كتابه "الإنسان ذى البعد الواحد"، واصفاً دور الاعلام فى  
المجتمع الصناعى المتقدم، فالإعلان هو الرواج والصمت هو الكساد، وأنفقت  
الملايين للترويج إيهاماً للناس وتوجيهاً للرأى العام، واعتماداً على قدرة وسائل  
الاتصال على الإقناع أكثر من الاعتماد على القيمة الموضوعية للأشياء.  
فالرأسمالية حرة، والاستغلال منافسة، والاحتكار تجارة، والربح عرض  
وطلب، ورأس المال الأجنبى عمالة، والاستهلاك تسويق.. إلخ، والإنتاج  
وفرة، وحماية الصناعات الوطنية انغلاق، والخصخصة انفتاح، والدولة تطفى  
على المجتمع المدنى، والمجتمع المدنى بديل عن الدولة. وكما تركز رأس المال فى  
الشركات العابرة للقارات، كذلك تركز الإعلام فى نفس المراكز الاقتصادية  
والقوى السياسية لا فرق بين رأس المال والقوة الكبرى والقمر الصناعى.

وفى رأى د. حسن حنفى أن ثقة المراكز بالنفس ازدادت اعتماداً على تركيز  
القوى الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية فيها، وظنت أنها قادرة على السيطرة  
على العالم

وتحريكه طبقاً لرغباتها ومصالحها وأنكرت الإرادات المستقلة للشعوب  
وحقها فى الحرية والاستقلال، فاندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالرغم من توافر  
المعلومات حول قلة قدرات الجيش المصرى الذى أصبح جثة هامدة، ووجود

قرائن على وجود شئ ما يتحرك لا يتجاوز التمرينات الروتينية المألوفة..  
واندلعت الثورة الإسلامية في إيران بالرغم من توافر المعلومات عن استقرار  
نظام الشاه ، وأن إيران واحة أمان في المنطقة التي يتربع عليها عرش الطاووس.  
فالواقع الاجتماعي والمسار التاريخي ليس بهذه الحتمية والضرورة إذ أنه من  
خلال المعطيات المعلوماتية يمكن التنبؤ بحركة الواقع ومسار التاريخ ، هناك  
الإرادات الإنسانية الحرة التي لا تخضع للتنبؤ ولا حتى عند صاحبها ، إرادة  
الأفراد والشعوب ، إرادة الزعماء والجماهير. فالتغيير الكيفي الإنساني لا يمكن  
رصده بالتراكم الكمي ، والقفزة النوعية لا يمكن معرفتها مسبقاً من خلال  
التطور الآلي.

وكلما ذاعت قيم المركز في الأطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة  
وثورة المعلومات في قنوات الفضاء والأقمار الصناعية والأطباق الهوائية انتشر  
التغريب ، وتحيزت الثقافات والمجتمعات في الأطراف إلى الغرب والميل نحوه  
والإعجاب به ، وتقليده ، واعتباره نموذجاً للثقافة العالمية ، ونمطاً للحدثة وما  
سواه المحلية والفولكلور والأساطير الشعبية ، وانتشرت أمراض الغرب من  
العنف والجريمة والشهرة والثروة والقوة . وانتشرت قيم الاستهلاك والفردية  
والأنانية وغزت قيم الإنتاج والتكشف وروح الجماعة والتضحية فولد ذلك كله  
رد فعل على الغرب وحدثته. والنزعة السلفية ترفض الغرب ، وتحقر الحدثة ،  
وتنفر من المعلومات وتفضل تراث الأنا على علم الآخر وتقليدية الأنا على  
حدثة الآخر ، وساوت بين الحدثة والانحلال .



وقد ساعدت ثورة المعلومات فى المركز على تقوية النزعة السلفية فى مجتمعات الأطراف، الأطراف، ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر، فأوهم المركز الأطراف أن طرقها فى المعرفة ووسائلها فى العلم مساوية للتخلف، فلا أحد يكتب الآن بيده أو يقتفى الأثر أو ينقل العلم شفاهاً عن طريق الرواية أو الكتاب، ولا أحد يستعمل حواسه المباشرة فى العلم والمعرفة سواء فى نظم المكتبات التقليدية أو فى وسائل التعليم الموروثة أو فى نقل التراث الشفاهى. والهدف من ذلك هو نزع مجتمعات الأطراف عن ثقافتها الوطنية من أجل ادخالها فى ثقافة المركز باسم التثاقف أو المثاقفة مع التركيز على ما يظن أنه الإيجاب فى التحديث والمعاصرة دون السلب، وهو نزع المجتمعات عن ثقافتها المحلية واغترابها فى الآخر، الكفر بالنفس والإيمان بالآخر. وقد تم بناء الحضارات القديمة بوسائل المعرفة فى عصر ما قبل ثورة المعلومات، وما زالت محط الأنظار وإعجاب أنصار الحداثة والمعلوماتية الحديثة نفسها. لم تبن حضارة مثل القدماء، فصناعة وبناء الأهرامات وتشيد سور الصين العظيم لا يقل علماً واتقاناً عن دراسة الأفلاك والهبوط على سطح القمر، ونحت الحجارة لا يقل علماً عن الموجات الإلكترونية على الشاشة الضوئية، إنما الاختلاف فقط فى ادوات الاتصال. ونتيجة لذلك تم شق الثقافة الوطنية إلى نزعتين متعارضتين: العلمانية والسلفية، الحداثة والقدماء بتعبير أدونيس، والجديد والقديم، المعاصرة والأصالة، المستقبل والماضى.. تحولت النزعتان إلى حزبين سياسيين وقوتين اجتماعيتين تتصارعان من أجل الوصول إلى السلطة

لدرجة الاقتتال بين الأخوة . فأنصار الجديد ضد أنصار القديم ودعاة المعاصرة على النقيض من دعاة الأصالة ، المستقبل ضد الحاضر والمستقبل ضد أنصار القديم. والحقيقة أن كلتا النزعتين ، ثقافة الصور ، وثقافة الكتاب ، تبعية وتقليد للسلف ، الأولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تراجع عن الحاضر نحو وهم الماضي. والحاضر وحده هو الواقع المعاش ، وهو الحقيقة التي تند عن الوهمين. غاب الحاضر الذى يتم فيه جدل القديم والجديد ، وتتفاعل فيه الأصالة والمعاصرة ، ويتدخل فيه الماضى والمستقبل ، فالماضى تراكم فى الحاضر، واستشراف للمستقبل.

ووقع عديد من المجتمعات التقليدية فى وهم الحداثة وهى لم تطور بعد تراثها القديم، فاستبدلت وهما بوهم وأسطورة بأسطورة لا يستطيع الطالب التعامل مع المكتبات التقليدية، والكتب على الرفوف للاطلاع بالقراءة المباشرة وتستبدل به الفهارس الاليكترونية المربوطة بفهارس عواصم العالم وأعرق الجامعات وأقدم مراكز الأبحاث، وهو لا يعرف اللغات الأجنبية ، بل ولا يدرك قيمة العلم كما يدرك قيمة التجارة ، وتصور هذه المجتمعات أن ثورة المعلومات عصا سحرية .

وأحيانا تقوم المجتمعات التقليدية باستثمار ثورة المعلومات إلى أقصى حد ، لتدعيم نظمها التقليدية فتجمع بين الحسينيين بطريقتها، فيوضع القرآن فى الفهارس الضوئية فى أجهزة المعلومات الحديثة ، وتصنف آياته وموضوعاته ، ألفاظه ومعانيه ، مكية ومدنية ، ناسخة ومنسوخة ، محكمة ومتشابهة ، ظاهرة

ومؤولة ، حقيقته ومجازه ، ومطلقه ومقيده ، مجمله ومبينه ، أمره ونهيه ، خاصه وعامه بحيث تسهل معرفتها بمجرد الضغط على الأزرار ومعرفة المداخل والمخارج ، فيتحول القرآن إلى فهارس حديثة مثل باقى النصوص الدينية والأدبية. وتوضع الدوائر التلفزيونية المغلقة فى أروقة المساجد الغاصة بالمصلين حتى لا يفوتن احدا منهم رؤية الإمام الخطيب . وتستعمل شركات توظيف الأموال ثورة المعلومات ونظمها الحديثة فى الاستثمار والمضاربات فى أسواق الأموال وفى المعاملات البنكية ، ولغة المكسب والخسارة تنطبق فى الدنيا لنيل الثروة والمال ، وفى الآخرة لنيل النعيم والجزاء . ويضع البدوى سماعة بلوتوث الموبايل " تحت عباءته فتجعله قادرا على الاتصال بالعالم كله وهو فى قلب الصحراء . ويتحول الأمر من الاقتصاد إلى السياسة إذ تستعمل الحركات الإرهابية وسائل الاتصال الحديثة بما فى ذلك البريد الإلكتروني لتبادل الرسائل وإعطاء الأوامر لتدبير الانقلابات فى الداخل والاعتيالات فى الخارج وهنا تتحول ثورة المعلومات إلى ستار يخفى أبشع أنواع الحسية والمادية ، وتبريرها.

### سيولة وشك :

الفرق بين النصف الثانى من القرن العشرين فترة الحرب الباردة)، والسنوات الأخيرة من ذاك القرن، هو أن الفترة الأولى كانت فترة الصراع والثبات النسبى. إنه الصراع بين القوتين الرأسمالية وحلف الأطلنطى من جهة، والاشتراكية ممثلة فى حلف وارسو من جهة ثانية. توازن الرعب النووى خلق حالة من الثبات ، برزت فيها الدراسات المستقبلية التى تنبأت من طرف بانتصار الرأسمالية وهزيمة

الاشتراكية، ومن طرف آخر بانتصار الاشتراكية وانحدار الرأسمالية .. وفى هذا يرى السيد ياسين أن الوضع العالمى الجديد يتسم بالسيولة الشديدة ، وهذا المناخ الفكرى الذى يميزه عدم اليقين ، هو العقبة الحقيقية فى الوقت الراهن أمام الدراسات المستقبلية .. لقد رأى فوكوياما ، أن العولمة هى تدشين لعصر من الانتصار النهائى للنمط الرأسمالى والليبرالى فى السياسة والفكر والاقتصاد. وكما كان ماركس يعتقد أن الاشتراكية الدولية هى آخر شكل اجتماعى ، اعتقد الكاتب اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية (فوكوياما ) أن الرأسمالية الليبرالية هى آخر ما وصلت إليه البشرية وهى حلم البشرية الذى انتظرته ، وجاء لها على غير موعد عندما انهار وتفكك الاتحاد السوفيتى فى بداية عام ١٩٨٩ ، السيد ياسين يعتبر أن عام ١٩٨٩ هو عام نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد العشرين - رأى للدكتور السيد ياسين - وأن العلم الاجتماعى المعاصر يشهد تحولات عميقة فى بنيته المعرفية التى تتجلى فى الصراع الدائر بين أنصار الحداثة وأنصار ما بعد الحداثة . فبينما كانت تقوم الحداثة الغربية على أسس الفرد والعقلانية والاهتمام بالعلم والتكنولوجيا والوصفية فى ممارسة البحث العلمى ، وتبنى نظرة خطية عن التقدم فى التاريخ الإنسانى ، فإن أنصار ما بعد الحداثة يؤكدون تساقط هذه القيم ويقولون بسقوط الأنساق الفكرية المغلقة التى تقوم على مجموعة من المسلمات التى تنتهى بمجموعة من التنبؤات وأننا فى عصر جديد لن يتاح لأحد فيه إقامة نسق مغلق، لأن اللحظة التاريخية التى نعيشها تتسم باختلاف العالم بشكل كبير .

هناك مفاهيم ثلاثة تحكم منهجية فهم العلم الاجتماعى .. أولها مفهوم الكوكبية، وأبرز تجلياته فى المجال الاقتصادى اتفاقية « الجات »، والثانى يتمثل فى صعود القوميات ،أما الثالث والأخير فيتضح فى العلاقات متعددة الأطراف ، مشيراً إلى أن هذه المفاهيم قد صاحبته مجموعة من المشكلات من أبرزها حق التدخل فى شئون الدول ، سواء لأسباب إنسانية أو أسباب سياسية، والازدواجية فى تطبيق المعايير الدولية ، فضلاً عن الثورة القيمية التى تشمل العالم بما فى ذلك مجتمعاته الغنية والفقيرة على حد سواء، والتى تتمثل فى العودة لما هو مقدس، والانتقال من المادية إلى ما بعد المادية ، والثورة المعرفية المتمثلة فى الانتقال من الحداثة الى ما بعد الحداثة ، والثورة الاتصالية التى يمثلها الانترنت كرمز للاتصال المباشر بين أفراد المجتمعات المختلفة دون أن تكون هناك حواجز أو قيود أو رقابة ، وإتاحة الحوار بين الحضارات على مستوى الأفراد من خلال الإنترنت بجانب أزمة دولة الرفاهية التى تنسحب فيها الدولة من الدعم والتأمينات للأفراد وتتجه نحو الخصخصة .

## الفصل الحادي عشر:

### حدود العولمة

لا أخلاقية العولمة وازدواجية معاييرها



إن سقوط الدولة القومية وخضوعها لمتطلبات ومقتضيات طوفان العولمة أوهام صنعها أصحاب هذا التيار ، متصورين أن الدولة القومية مثل عرائس المولد التي يمكن أن تتداعى من مجرد التهويل أو التهديد برعبها ، وهو مالم يحدث ، لافى تاريخ العولمة ولا فى أى تاريخ لحضارات سابقة ، حيث كان الصراع والتشبث بالبقاء هو سمة من سمات التاريخ ، وأحد مكونات بناء حوادث مساراته .. وفى رأى لأحد أنصار هذا الاتجاه فى العالم العربى - عبد الجبار الغامى الاستاذ بالجامعة الهاشمية بالأردن - أن العولمة الاقتصادية هى بالتأكيد أبرز ظاهرة اقتصادية فى أواخر القرن العشرين وعلى تخوم القرن الواحد والعشرين ، وهى تيار لا يقاوم أخذ يجرف بشكل كاسح كل بقايا المقاومة والرفض. العولمة قادمة وسوف يندفع مع تيارها الجميع، أعداؤها قبل أصدقائها والرافضون لها قبل أنصارها، وسوف يتم اختراق الاقتصادات القومية طويلاً وعرضاً ولن يستطع أى اقتصاد حديث أن يكون بمنأى عن العواصف الاقتصادية القادمة ، وسوف ينهار الشكل التقليدى للاقتصاد القومى الذى نعرفه الآن، بل لن يكون هناك اقتصاد قومى حسب الاشتراطات المعروفة ، وبذلك سوف تسقط الكثير من النظريات الاقتصادية التى ندرسها



والتي ظهرت فى القرون السابقة وفى هذا القرن . فالاقتصاد الجديد سوف تكون له نظرياته التى تتفق مع الأوضاع الجديدة .. إنها بالنسبة للدول النامية دواء مر، ولكنها دواء العصر الذى لا بديل عنه ، ولن يستطع أحد التكهن بماهية النتائج التى سوف تترتب على تطبيق هذه النظريات، فذلك يستغرق وقتاً طويلاً قبل أن يمكن الحكم عليها .. وربما يستطيع ذلك أحفادنا من أبناء نهاية القرن الحادى والعشرين .

ان هذا الرأى يعبر عن هذه النزعة الخيالية الحاملة لهذا التيار والمروجين له، حيث ينفى المقاومة المفترضه ، بسبب عوامل من التاريخ والثقافة والجغرافيا ، وهو رأى " لا يضع فى الاعتبار أن الاقتصاديات غير المندمجة بقدر ما هى ضعيفة أمام اقتصاديات العولمة و قوانينها إلا أنها أيضا لا جدوى من اختراقها أو مجرد الاقتراب منها، وذلك لهشاشتها ، وأنها سوف تبقى لهذا بعيداً عن تأثيرات العولمة ، وستجد لنفسها فى النهاية مواقع للحياة ، وإن كانت بعيدا عن التأثير فى مجريات العالم بسبب عزلتها .

### حقيقة الصراع

وهناك كثير من الآراء التى خضعت فى حكمها على هذا الطوفان، لتأثير آلة الاعلام الجبارة ، فكانت أسيرة للغة تلك الآلة ومفرداتها، ورددت هذه المفردات كحقائق لا تقبل الجدل ، ولذلك تبدو لمن يناقشها مدى ضخامتها وهشاشة دعائمها ، ولم تحاول تجاوز تلك اللغة وانما أعادت ترديد هذه الآراء فى بيئاتها مادامت صادرة عن أصحاب وصانعى العولمة فلا مجال لمناقشتها .. وآراء أخرى

استندت فى تحليلاتها واستنتاجاتها فى المستقبل على مقدمات وافتراضات صحيحة تجاوزت فيها حالة الصراع بين القديم والجديد وبين الأصيل والوافد ، ثم عادت تشكل مجموعة من المشكلات المتخيلة والأنماط المتصورة بناء على هذه الاستنتاجات ، والتي هى مجرد تخمينات قد يكون بعضها صحيحاً وقد يكون أغلبها مجرد خيالات. يقول الباحث العربى دارم البصام كمثال لذلك ( مجلة "حقائق" التونسية أكتوبر ١٩٩٧ ) :ولا يخفى على أى متتبع للكتابات والأفكار حول موضوع العولمة والمستقبلات البديلة ، أن هنالك نوعاً من التسليم بالظاهرة كقدر ، وذلك فى نظرى نوع من التسليم الفكرى بالأطروحات التى تتحدث عن نهاية التاريخ وموت الاستشراف المغاير ، وبأن السوق هو الحل ، وبمعنى ان النموذج المجتمعى لهذا الطوفان ، ونموذج التحول الاجتماعى هو حزمة ليبرالية.. بطبيعة الحال لا يجرؤ أحدنا من الاقتصاديين أو علماء الاجتماع أن يقف ضد أهمية السوق ، وأن إعادة الهيكلة الاقتصادية وبرامج التكيف هى أمور ضرورية ومفروضة فى ظل التغيرات الكوكبية الحالية ، ولكن ، وهذا مهم ، يجب أن نوضح أن التكيف المطلوب والملائم ليس هو كما يتصور البعض بالطريق السالك ، والواضح لمواقع القدم ، ولا يمكن التسليم بالمستقبل الاجتماعى بنوعية من الدوجما الحتمية، بل أن الأمر يحتاج منا ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى عملية مضمينة من الفكر والاستشراف ، وليس للتفكير بالمستقبل التقنى ، ولكن كما ذكرت بالمستقبل الاجتماعى كذلك .. ان التشوه الحاصل فى تجارب التحول الاجتماعى لبلدان المعسكر الاشتراكى السابق

وغموض الصورة تؤكد على ما أقوله .

وبالإمكان أن نتوقع تعرض جيل الشباب العربى إلى تأثيرات وضغوطات حادة خلال الفترة المقبلة ، أكثر مما تعرض له فى أية حقبة زمنية ماضية ، فهناك أزمة اجتماعية لظاهرة العولة ، وهى بيننا الآن وستتفاقم ، وعلينا توفير رؤية لأبعادها فى أى عملية استشراف للعولة .. وفى الواقع ، ومن خلال تحليلاتى الأولية لمثل هذا الموضوع الشائك والصعب ، أقول إن هنالك أربعة أبعاد يمكن مناقشتها فى تحليل الأزمة المقبلة من منظور سوسيولوجى :

أولا : مسألة انتشار المعلومات - ثانيا : قضية إنتاج المعرفة - ثالثا : ما يتعلق بحسن الهوية ، وأخيرا طبيعة ما سيطرأ من تغيير على معنى السياسة أو المشروع السياسى .

إن ثورة المعلومات هى من أكثر أشكال التعبير الاجتماعى الواسعة الانتشار التى سيختبرها الشباب العربى بوجه الخصوص ، والانسان العربى عامة خلال العقدين القادمين . إننا من ناحية ، نتوقع زيادة سريعة فى نسبة العاملين أو المحتكين بهذا الحقل من مجموع قوة العمل . . ماذا يعنى هذا سوسولوجيا ؟ يعنى أن التطور الحاد الذى ستأتى به البرمجيات واستخدامات الحاسب الآلى والتواصل المعرفى الذى يتيح سيؤدى إلى جعل العديد من الفعاليات والنشاطات التى تبدو حاليا متغيرة ومتنافرة ، تخضع جميعها ، بالرغم من تباينها ، إلى منطق واحد وإلى عمليات وأشكال متجانسة . فالعمل فى المصنع مثلا . أو اللعب مع الأطفال فى المنزل ، أو متابعة تطورات الاقتصاد ، أو

تخطيط ميزانية الأسرة والمصروفات، أو حتى الموسيقى والرسم ، بالرغم من كونها نشاطات متباعدة ومستويات مختلفة ، سيصبح بالإمكان تنفيذها بنفس مناهج وطرق العمليات ، وذلك عن طريق اتباع نفس الأساليب المنطقية المعلوماتية ، ومن خلال استخدام نفس الترميز المجرد .

ما أود التنبيه له هنا ، هو أن تبعات ذلك مجتمعياً هي أن الشكل والهيكل الخصائصى للتنظيم المؤسسى، سيصبح أقل هرمية وأقل تراتبية ، كما سيؤدى حتماً إلى التخفيف من حدة الأنساق الشكلية للضبط والتحكم ، ومن ثم ، إلى أنماط لامركزية وقائمة أساساً على انتشار الشبكات .. من جانب آخر ، نود أن نشير إلى أن التغير لن يقتصر على وسائط فى إنتاج وانتشار المعرفة فحسب ، ولكنه سيمتد إلى أشكال ومعايير المعرفة ذاتها ، حول كيفية تضمين المعرفة فى المجتمع ذاته ، واستجلاء المسكوت عنه فى الممارسات السياسية والثقافية ، مما سيؤثر حتماً على مراجعة معنى المواطنة ، ومراجعة قوانين اللعبة ، التى كانت تؤسس المعرفة على تنميطات ومسلمات تكرر مواقع التسلط .

بإمكاننا القول إن دينامية الهوية ، سوف تصبح مختلفة فى مجتمع يحتل فيه الرمز والاتصال مساحة كبيرة ، كما نتوقع أن يحدث مستقبلاً. وإذا كان للمواطنة أن تبقى كمصطلح أو مفهوم ذى معنى فيتوجب إعادة إنشائها فى داخل الحقيقة الاجتماعية والطبقية والنفسية الجديدة ، اذ أن السلسلة والتمثيل غير المتمايز للأحداث عبر فضاءات المحلى والقومى والكوكبى سيغير لدى الجيل الناشئ من أوزان معادلات الولاء لكل منها ، ذلك عكس ما تربينا عليه كجيل عايش

الاستقلالات الوطنية وكان ولاؤنا المحلى فوق كل اعتبار.. ولا يمكن لأى واحد منا فى الوقت الحاضر أن يتنبأ بتوليفة الهوية لدى الشباب العربى بين هذه الفضاءات ، فهناك عمل ضخم ينتظر علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعى العرب لتحليل الخرائط الإدراكية للشباب والتحقق من أبعاد الهوية لديهم فيمجتمع العولمة والمعلومات .

وتؤكد الأطروحات الجديدة فى أدبيات علم الاجتماع ، وخاصة المناظرات فى المجالات العلمية ، أن مجتمع الغد ، نتيجة للتفتت وعدم استقرار الخطاب ، سينعكس بصورة واضحة على الهوية الشخصية. ويضيف الباحث العربى : مع تطور الاستهلاك العام ومع الضخ الإعلامى الذى أفرزته العولمة أصبحت الأساليب والأنماط والممارسات الثقافية للشباب ممزوجة ومزدوجة، من خلال خليط لا حدود له من الأذواق والرؤى والصور المتخيلة. ومع تفتت الثقافة، فإن التحسس هو الآخر قد تعرض إلى عملية التفتت مصحوبا بمزيج من نماذج أو أنماط العيش .. وهذا ما سيؤدى مستقبلا إلى تآكل أى معنى للمشروع السياسى ، لأن حياة الأفراد تصبح بصورة متزايدة عبارة عن مجموعة من الأحداث المتقطعة والسريعة والقابلة للاستبدال بسرعة، مع فقدان الحس المتوارث بدائرية الزمن والذى ينزع عادة إلى ضغط الماضى والحاضر والمستقبل فى جسد لا يمكن تجزئته، وكما اعتدنا على ذلك فى ثقافتنا العربية - الإسلامية .. إن سلسلة الأحداث فى مجتمع الغد ، ستكون شعورية بحتة فى غالبيتها ، ولا تنبع من أو تستقر فى اللاشعور ، ذلك الخزان الذى يوفر مقومات المشروع المجتمعى .. إن

الجيل الحاضر يفتقر إلى ذلك، ولذلك نتوقع استجابات أخلاقية مختلفة للعولمة ، ومن الإغراق في «الترجسية» بين الشباب ، لأن اتساق الصور المتخلية ومدونات القيم وقواعد المعرفة وشبكات المعلومات تعمل بأجمعها على إنشاء نمط استهلاكي متوجه نحو الداخل ( داخل الفرد ) ويرز من خلال زيادة التركيز والاهتمام باللياقة الجسدية وتحقيق الذات، مع تصاعد الجوانب الروحية نتيجة لأزمة الانتماء إلى مشروع سياسى أو مجتمعى واضح .

ومع أن التحليل السابق يستند الى أسس منهجية صارمة ، إلا أن مقدماته وافتراضاته الأولية يشوبها التعميم الخاطئ أحيانا أو المبالغ فيه على أقل تقدير، التى تناقش الشباب ككتلة واحدة مصمتة خالية من التباينات بين أصول ثقافية أو مهنية أو اجتماعية وغيرها بلإنها تجعل من هذه المكونات مجرد عامل سلبى لا تأثير له فى معطيات جديدة تضاف عليها كل قوى التأثير . وبوضع هذه المعايير فى مناقشاتنا للعولمة نؤكد أن هناك حدوداً لمجريات التأثير والتفاعل سوف تحد من العولمة على أقل تقدير وإن لم تكن تصطدم بها، وسوف تنتج عن ذلك أشكال جديدة من الصراع وأيضا أشكال جديدة من التفاعل الخلاق الذى قد يدفع الآخر فى مواجهة الهيمنة إلى محاولة إيجاد خطوط دفاعية تحد من تأثيراتها.

### حرب المعلومات

وقد يقود هذا الصراع إلى تصور الصيغة القادمة للحرب بين أنصار وقوى العولمة أو إدارة الصراع الذى ينتشر بين قوى العولمة ، التى عبر عنها أحد قادة

حرب الخليج الأمريكان الذى حدد هدف حرب المعلومات كإحدى تقنيات الهيمنة الأساسية بأنها " إعادة تشكيل إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع ، وأن الانتصار فى حرب المعلومات هو أن تجبر العدو أن يفكر كما تريد، ( المعلومات فى هذا التصور هى أداة أو تقنية يتم استخدامها على عدة مستويات بدءاً من تحديد التصورات عن كيف يفكر الآخر، إلى العوامل المؤثرة فى قراراته، إلى التدخل بشكل أو بآخر لتوجيه قرارات وأفكار القادة إلى الاتجاه المراد له بما يخدم المصلحة النهائية). ومن هنا فإن التسليم بمعطيات وأطروحات أفكار العولمة والانسياق فى تيارها بلا صراع أو تفكير هو نوع من الاستسلام قبل أن تبدأ المعارك .

ويشير قول المسؤول الأمريكى " جون وارن " الذى كان مسئولاً عن تخطيط العمليات الجوية فى حرب الخليج إلى قضية التشابه بين الدور الأمريكى فى فرض الهيمنة باستخدام تقنيات العولمة التكنولوجية والاقتصادية وبين الطريقة التى نشأت بها الأمة الأمريكية. فمنذ أربعة قرون بدأت عناصر من الأمة البريطانية ( الإمبراطورية التى كانت لا تغيب عنها الشمس ) فى استعمار واستيطان القارة الأمريكية، واتبعت جميع أساليب الإبادة والتدمير ضد السكان الأصليين فى القارة الأمريكية، وفرضت الأساليب الأنجلوساكسونية فى الحياة والتفكير .. ولذلك تحولت المجموعات المهاجرة إلى قوة أساسية فى القارة ثم قوة عظمى بعد ذلك .. والجديد أن المحاولة الأمريكية الجديدة لا تعتمد على القتال المباشر وتدمير الآخرين وإنما على استخدام التقنيات الجديدة للمعلومات

والإقتصاد وعلوم الإتصال والإعلام، كمادة جديدة لزعزعة الآخرين وتخويفهم وأيضا للتأثير فى أفكارهم، بحيث يقومون من خلال هذه المؤثرات سواء فى حالة السلم أو الحرب بإتخاذ قرارات لصالح الأهداف الأمريكية فى النهاية ، وان كانت فى بدايتها تعبر عن إستقلال القرار ، حيث إن المسافة بين المؤثرات التى أسهمت فى صنع القرار - من ناحية أخرى - وهى مؤثرات أجنبية وبين صاحب القرار وهو وطنى - من ناحية أخرى - غير واضحة أو معلومة .

### السيادة والتبعية

ويرى الباحث الاجتماعى عبدالفتاح عمر أن السيادة اليوم فقدت كل أبعادها ، كما أنه ليس صحيحاً فى المقابل القول إن الدول حافظت على سيادتها بالمعنى المعهود. ففى الصراع القائم اليوم ليس هناك طرف فاعل دوماً وآخر مفعول به دوماً . فأى طرف يمكن أن يكون فاعلاً ومفعولاً به فى الوقت نفسه. وعليه فإنه يمكن القول إنه إذا كانت هناك سيادة مهددة ، فهى سيادة الجميع وليست سيادة دول أخرى ، وهى مهددة من قوى غير دولية كالشركات ، والمنظمات والأشخاص الفاعلين الذين بإمكانهم تغيير العملة فى أى لحظة ، وهم يمثلون سلطة تحد لا تهدد دولة فقط بل تهدد المنظومة الدولية .. فى التصور السابق للسيادة كان هناك فضاء لكل دولة ، وكل دولة تمارس سلطتها على فضاءها الخاص ، أما الآن ومن جراء عولة الاقتصاد والاتصال ، فالفضاء أصبح مشتركاً للبشرية جمعاء ، ونتيجة للفضاء المشترك أصبح هناك تعليم مشترك ومبادئ مشتركة ، وثوابت مشتركة ورأى عام مشترك يمتد من الصحافة إلى المنظمات



غير الحكومية .

تلك المتغيرات جعلتنا نطرح منطق الكوكبية والخصوصية الذى يقود إلى عدة تساؤلات

محورية ، هل الكوكبية جمع للخصوصيات أم هى فى قطيعة معها ، أو هى طريقه لتغليب خصوصية على خصوصيات أخرى ؟ ومن هنا تأتى الجدلية وتأتى فكرة الصراع ، هل بالإمكان أن تكون الغلبة للكونية فى قطيعة مع الخصوصية فتكون بمثابة الهروب إلى الأمام ، أم تكون الغلبة للخصوصيات فتكون الخصوصية هى سبب للتهرب من بعض القيم المتصلة بذات الإنسان مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟

نلاحظ أنه فى العلاقات الدولية وداخل الدول أيضا ، كلما كان الحل متجاوزاً للحدود فحتماً سيؤدى إلى رد فعل متجاوز ، وأن طبيعة الأمور تكمن فى الصراع بين الآراء المختلفة، وحق المناقضة لايجاد توازن فيما بينها ، علماً بأن كل توازن هو توازن وقتى يكون بدوره منطلقاً لتناقضات أخرى ولصراعات أخرى بحثاً عن توازنات أخرى . وما تتعرض له السيادة اليوم إنما يندرج فى الحفاظ على حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها مع التفاعل بين الشعوب بخصوص ما هو مشترك فيما بينها من مصالح وقيم وربما تطلعات.. كما أن التحولات التاريخية ليست سهلة الفهم أو ذات اتجاه وحيد .

وفى عالمنا العربى فرضت لا أخلاقية العولمة ( النظام العالمى الجديد ) معاييرها المزدوجة ففرضت العقوبات على السودان وسوريا ومن قبلها العراق

وليبيا، ورفضت معاقبة إسرائيل على خرقها للقرارات والقوانين وإنتهاكها حتى للإتفاقات الدولية بينما كانت الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة ترفض مجرد إدانة إسرائيل. وفي مجال الرقابة على الأسلحة النووية تم تجاهل رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي وتعرضت مصر لضغوط تحت دعاوى زائفة بإضطهاد الأقباط ، بينما لم يسأل الكونجرس الأمريكى عن إضطهاد الفلسطينيين ، لأن هذا ليس إضطهاداً أو ظلماً تستحق بموجبه إسرائيل العقوبات والتحذيرات. لقد كانت السياسة الأمريكية فى عصر العولمة سافرة فى لا أخلاقية معاييرها وإهدارها للقيم السياسية وتجاهلها لأبسط حقوق الشعوب .

لكن المؤكد أن بشائر العولمة لا تعنى نهاية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وبداية عصر رخاء وتقدم وإنما هى تزيد من هذه الفجوة على عدة مستويات، فبالنسبة للدول المتقدمة هناك صورة أخرى تتعلق بأزمة الدولة القومية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتعلق هذه الأزمة بنهاية عصر ما أطلق عليه من قبل " دولة الرفاهية "، ويعنى بها الدولة التى إستطاعت بحكم الارتفاع المتزايد فى معدلات الدخل القومى ، أن تصوغ شبكة متكاملة من التأمينات الاجتماعية فى مجال الصحة والبطالة والعلاج ، كانت هى بذاتها العاصم من حدة الصراعات الطبقيّة ، التى كان يمكن أن تسود هذه المجتمعات نتيجة ظروف إقتصادية واجتماعية شتى ..وهى الآن أصبحت عاجزة عن تمويل " دولة الرفاهية " وأصبحت مخيرة بين إلغاء بعض التأمينات

الاجتماعية أو الإنقاص الواضح فى معدلاتها أو إلغائها نهائياً كما تنادى بعض الأصوات المتطرفة ، مما قد يهدد السلام الاجتماعى بين الطبقات .

وتكشف الأوضاع السائدة فى دول الجنوب ، حيث الفقر والتخلف أن العولمة تدور فى حلقة ضيقة نسبياً من الأمم والشعوب وإن كانت تستأثر بالثروات. ففى نظرنا لأهم مشروعات العولمة مشروع ( السوبر هاى واى ) الذى يهدف إلى تأمين انتقال المعلومات الفائقة السرعة بدون عوائق أو قيود، يعتمد مشروع الطريق السريع للمعلومات على التطور الكبير فى صناعة واستخدام أجهزة الكمبيوتر والإمكانات غير المحدودة فى ربط أجهزة الكمبيوتر وانتقال المعلومات باستخدام الخطوط السلكية واللاسلكية والتليفزيون بما يتيح للشركات والأشخاص تبادل الرسائل والمعلومات والصور المتحركة حول العالم .

والولايات المتحدة الأمريكية هى صاحبة الفكرة والمسئولة عن تسمية المشروع " بالسوبر هاى واى "، وقد جاءت هذه التسمية من الخبرة الأمريكية فى المواصلات والطرق البرية، حيث أقامت الحكومة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية شبكة عملاقة من الطرق السريعة، ربطت أجزاء الولايات المتحدة وساعدت على إنجاز قفزة إقتصادية وتجارية كبيرة .. وقد تبنت الولايات المتحدة فكرة إنشاء " السوبر هاى واى " فى مجال نظم المعلومات، تأكيداً لريادتها فى مجال المعلومات وحتى تضمن كما يقول الفرنسيون إستمرار سيطرتها فى هذا المجال ، وتوسيع الأسواق أمام الشركات الأمريكية العملاقة المتخصصة فى تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات .

ويمكن القول إن " السوبر هاى واى " هو صورة أكبر وأكثر تطوراً وإتساعاً من الإنترنت ، فإذا كان من المتوقع أن يزيد عدد مستخدمي الإنترنت إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص قريباً فإن السوبر هاى واى سيضم أعداداً أكبر وسيعتمد على إزالة الحواجز والقيود الإدارية والقانونية التى تضعها بعض الدول على تبادل المعلومات وعلى الاستثمارات الأجنبية فى مجال الإتصالات. ويذكر أن جور نائب الرئيس الأمريكى السابق قد أعلن فى بروكسل فى إجتماع الدول الصناعية والشركات الكبرى لإنشاء السوبر هاى واى أن الولايات المتحدة تتعهد بتغيير قوانينها للاتصالات، التى وضعت قبل ٦٠ عاماً ، وإسقاط الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية فى هذا المجال بدءاً من عام ١٩٩٦. وتعهد آل جور لا يفيد سوى الشركات الأمريكية العملاقة التى تسيطر على الأسواق العالمية فى مجال الاتصالات ونظم المعلومات ، وبالتالي فإن هذه الشركات لا تخشى .من منافسة الشركات الأجنبية بل ستستفيد من إسقاط الدول الصناعية للقيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية فى مجال الاتصالات ونظم المعلومات .. ومن هنا رفضت اليابان المشروع خوفاً من منافسة الشركات الأمريكية لها فى مجال البث المرئى ، وتحفظت كل من فرنسا وإيطاليا على المشروع لأنه سيدعم بصورة أكثر تطوراً الغزو الثقافى الأمريكى للثقافة الأوروبية ، فالطريق السريع للمعلومات سيدخل كل بيت ويقدم معلومات وأنواعاً من التسلية لكل مشترك بدون أى رقابة بالإضافة الى الآثار السلبية المتوقعة على الشركات الأوروبية العاملة فى مجال الاتصالات ونظم المعلومات .. فماذا عن دول

الجنوب التى تعاني من التزايد المستمر للفجوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية مع دول الشمال؟ وماذا يحدث لثلثى البشر فى عصر أصبحت تكنولوجيا المعلومات ذات أهمية كبيرة فى كسب الأسواق، بل وفى تحقيق أهداف الحرب والسياسة التقليدية بأساليب جديدة؟

لقد أعلن خبراء أمريكيون أن الطريق السريع للمعلومات سيشمل كل دول العالم، ولن يقتصر على الدول الصناعية المتقدمة، لكن من أين لدول الجنوب الموارد الكافية للاشتراك فى المشروع والاستفادة من حسناته؟ .. هكذا تظهر حقيقة المشروع الأمريكى أو السوبر هاى واى الدولى، فهو فى الأصل مشروع خاص بالدول الصناعية المتقدمة ولا يهتم بدول الجنوب أو يضعها فى الاعتبار، الأمر الذى يكرس، ويعمق الفجوة بين الشمال والجنوب ويؤكد رغبة دول الشمال فى استمرار احتكار التكنولوجيا ونظم المعلومات بإعتبارها أهم عناصر القوة فى العصر الحالى.

إن طوفان العولمة كان اتجاهاً ظهر بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى، ليبشر بالقوة العالمية الجديدة التى تسعى للسيطرة عبر تقنيات تكنولوجية جديدة، هى السوبر هاى واى وشبكة الإنترنت، وأجهزة التلستار والشركات الاقتصادية العملاقة العابرة للقوميات والمنظمات الاقتصادية الدولية.. وتخفى العولمة حول شعارات تتراوح ما بين الترغيب بالرخاء والنعيم من ناحية والتهديد بالتهميش والتخلف من ناحية أخرى. ولكنها فى طيات ذلك تخفى انتقادات ظهرت مع تقنيات عصر الصناعة فى التدمير الذى ألحقته الثورات الصناعية بالبيئة والذى

يهدد كوكب الأرض ، وفى التدمير الذى لحق بالغابات وعدم التوازن البيئى ،  
وفى محدودية العلم فى مواجهة مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية جمّة.  
جاءت العولمة تبشر بأشياء وردية جميلة بعد أن كانت الحضارة المادية والتقدم  
الصناعى الغربى قد وصلا إلى درجة من درجات الانتقاد الذى كشف  
محدوديتهما وعيوبهما.. وكان كل منها يحتاج شيئاً جديداً فى مجال هندسة  
الاتصالات، والهندسة الوراثية وثورة المعلومات والاتصالات. لذلك فالفتات  
التي سوف تستفيد من ظاهرة العولمة محدودة، وإن كان مركز ثقلها الأساسى فى  
الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك بعض المراكز فى أوروبا واليابان، وعدا ذلك  
مجرد مجتمعات تدور فى الفلك وتعيش على الفتات أو الهامش .. هذه العولمة  
سوف تصطدم بثقافات وتقاليدها أصيلة ومجتمعات عريقه وقيم وأفكار راسخة  
تعارض مع القيم الفردية والاستهلاكية كحضارة العولمة وأهدافها .. إن الصراع  
هو الحكم القادم وإن العولمة سوف تتضح معالمها وكيانها وآثارها وقدراتها من  
خلال نتائج هذه الصراعات فى السنوات القادمة.



## المراجع

- أسامة محمود: المكتبات والمعلومات فى الدولة المتقدمة والنامية، العربى للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
- أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٩٤، د.ن.
- السيد يسن: الشخصية العربية.. بين مفهوم الذات وصورة الآخر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٨.
- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت «طريق المستقبل»، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.
- توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة: جلال شوقى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢.
- د. جلال أمين: العولمة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.
- جون كلوفر مونسما: الله يتجلى فى عصر العلم، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، د. ت.



- جون كولد: الفكر الشرقى القديم، ترجمة: كامل يوسف، مراجعة: د. إمام عبد الفتاح، الكويت، ١٩٩٥.
- جيران فى عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، الكويت، ١٩٩٥، د.ن.
- حقوق الإنسان والسياسة الدولية، «ط. الأولى»، الجمعية المصرية للنشر، ١٩٩٣، د.ن.
- د. حسين مؤنس: تاريخ موجز للفكر العربى، «ط. الأولى»، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٦.
- دانييل يانكلوفيتش: الديمقراطية.. وقرار الجماهير، «ط. الأولى»، الجمعية المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.
- رونالد ماكينون: النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
- سيمون سرفانى: وسائل الإعلام، «ط. الأولى»، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- د. عبد الحليم منتصر: تاريخ العلم ودوره فى تقدم البشرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦.

- د عبد الغفار مكاوى: جذور الاستبداد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤.
- عبد المنعم إبراهيم : العالم الأوروبى «ط. الأولى»، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، ١٩٩١.
- د. عواطف عبد الرحمن: قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى، «ط. الأولى»، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧.
- فالينتين إيفاشيفا: على مشارف القرن الواحد والعشرين، ترجمة: فخرى لبيب، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨.
- كارل ساغان: الكون، ترجمة: نافع أيول لبيب ساحق، كامل عارف، سلسلة عالم المعارف، الكويت، ١٩٩٣.
- كريستوفر بارتلت سومتترا: الإدارة عبر الحدود.. الحلول بين القطرية، «ط. الأولى»، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- لارى إلويتز: نظام الحكم فى الولايات المتحدة، «ط. الأولى»، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
- ليستر براون وهال كين: السكان وكوكب الأرض، ترجمة: لىلى زيدان، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

- العلامات الحيوية، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦ .
- مارتن بزنال: أثينا السوداء.. الجذور الأفروآسيوية للحضارة الكلاسيكية، ترجمة: لطفى عبد الوهاب، وفاروق القاضى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧ .
- مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، ترجمة: د. على سيد الصاوى، مراجعة: د. الفاروق زكى بولاس، الكويت، ١٩٩٧ .
- محمد عابد الجابري: نقد العقل العربى.. بنية العقل العربى «٢»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ .
- د. محمد عبد المجيد عامر: دراسات فى أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الدعوة، القاهرة، ١٩٩٣ .
- د. محمد عمارة: التراث والمستقبل، «ط. الأولى»، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٧ .
- محمد قطب: التفسير الإسلامى للتاريخ، «المجموعة الثانية»، السعودية، ١٩٨٩ .
- مصطفى إبراهيم طه: نهاية الكوارث الكونية.. وأثرها فى مسار الكون، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعارف، الكويت،

١٩٩٤.

- د. مصطفى النشار: نحو رؤية جديدة للتاريخ الفلسفى باللغة العربية، «ط. الأولى»، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣.
- مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.
- د. نبيل على: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤.
- يمنى طريف الخولى: مشكلة العلوم الإنسانية، «ط. الثانية»، دار الثقافة والنشر، ١٩٩٦.

#### **الدوريات والصحف :**

- الأخبار القاهرية، عام ١٩٩٧.
- الأهرام القاهرية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- السفير البيروتية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- السياسة الدولية، القاهرة، عام ١٩٩٦، ١٩٩٨.
- النهار البيروتية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- الهلال القاهرية، عام ١٩٩٧.

- B.Balassa The Theory Of Economic Integration (1960)
- B.Balassa The Theory Of Economic Integration London  
1961
- B.Balassa The Theory Of Economic Integration 1961
- Brnda at Political and Economic Factors In Regional In-  
tegration
- Dennis Swann The Economics Of The Common Markrt  
1992
- Peter Robson Economic Integration In Africa 1968
- Un Unctad Trade Expansion And Economic Integration  
Among Developing Countries1967
- Un Unctad Current Problems Of Economic Integration  
1971

## محتويات الكتاب

5	- مدخل للقراءة
11	الفصل الأول : تحول السلطة والإعلام
45	الفصل الثاني : الجذور والبدايات
69	الفصل الثالث : ثورة المعلومات
91	الفصل الرابع : الاستعمار الالكتروني
117	الفصل الخامس : عولمة الاقتصاد
147	الفصل السادس : أغنياء وفقراء
173	الفصل السابع : تقزيم الدولة
203	الفصل الثامن : حروب العولمة
225	الفصل التاسع : العولمة والعالم العربي
251	الفصل العاشر : خيالات وأوهام
271	الفصل الحادي عشر : حدود العولمة
289	- المراجع